

(١)

مشاهد وشواهد فى السياسة السودانية

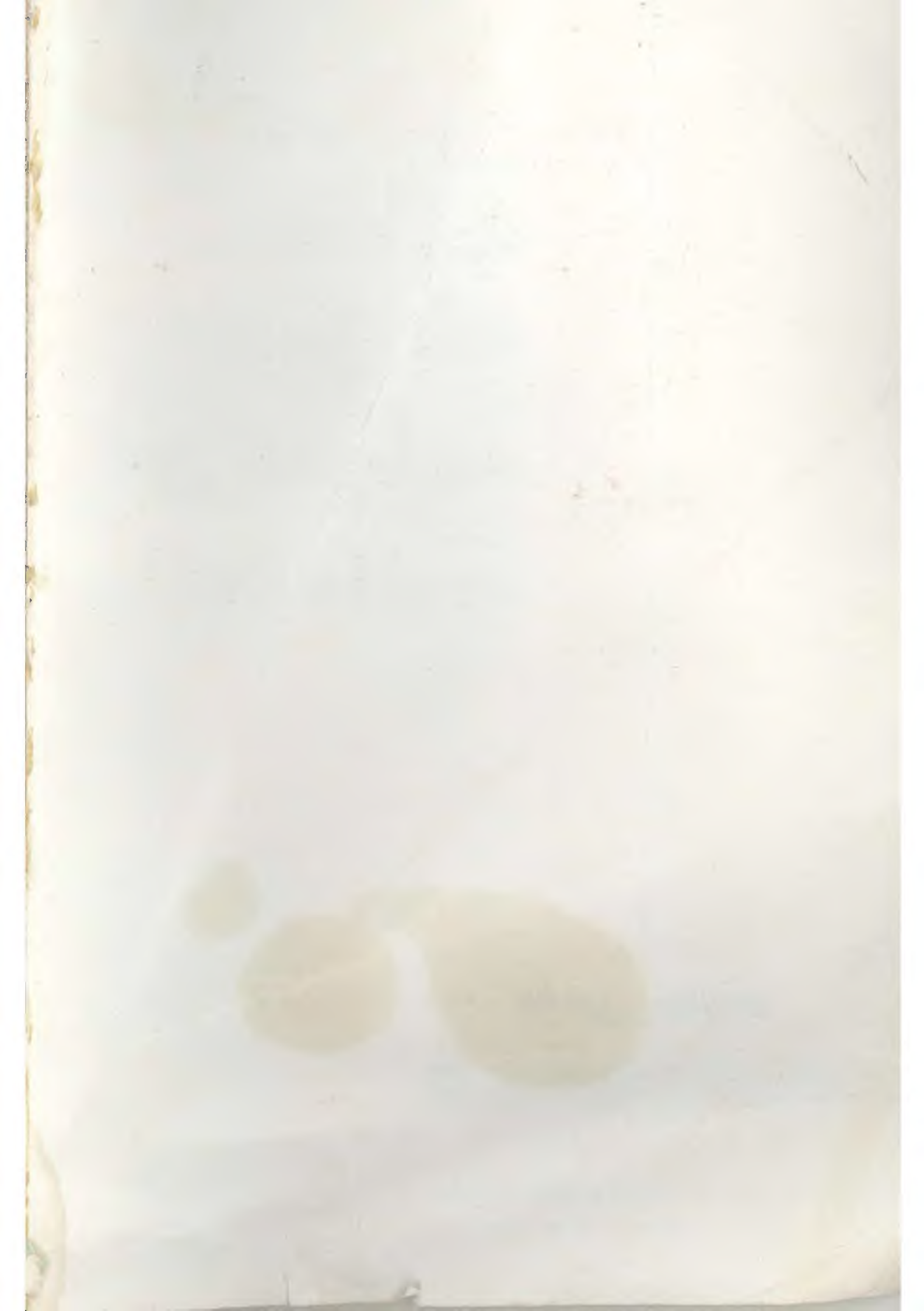
موسى يعقوب

الناشر

الشركة العالمية لخدمات الاعلام

ص ٠ ب ١٠٦١ الخرطوم





مشاهد وشواهد في السياسة السودانية

مؤسى يعقوب

الناشر

الشركة العالمية لخدمات الاعلام

ص . ب . ١٠٦١ الخرطوم



إخراج إلكتروني : ابوبكر خيرى

مقدمة المؤلف

المادة التي يتكون منها نسيج هذا الكتاب هي بعض ماسبق لي معالجته ونشره على القراء صباح كل سبت في صحيفة (الرايه) السودانية تحت عنوان (المشهد السياسى) ثم هي من بعد تندرج تحت باب التحليل والتعليق على الأحداث والمجريات السياسية فى السودان فى عهد ديمقراطيته الثالثة .

وقد سجل (المشهد السياسى) ورصد عبر مايقارب الثلاث سنوات ابرز ماكان يدور على المسرح السياسى او يتصل به ، متخذاً من ذلك كله مادة للمداخلة الصحفية التى تعطى الأحداث بعدها ومغزاها فى سياقها السياسى الموضوعى . ومن هنا كان اهتمام الكثيرين بتلك المادة الأسبوعية ورغبتهم فى ان نعمل على جمعها فى مغلف او مغلفات تضم شتاتها بوجه يسمح بالرجوع اليها ومطالعتها مجتمعه بعد ان وقفوا عليها منجمة . وذلك ماقامت به ولا تزال تقوم به الشركة العالمية لخدمات الاعلام وفق ترتيب خاص .

والحقيقة فان (المشهد السياسى) وان جاء فى مقالات تعالج مواقف سياسية بعينها وفى اظارها الزمانى والمكانى الا ان تلك المقالات وقد ضمتها دفءا كتاب لم تخرج عن كونها بحثا او درسا فى موضوع واحد وهو السياسة السودانية المعاصرة عبر مسيرة تضرب فى دروب متعرجة . وذلك من خلال تتبع مسار العلاقات الحزبية وشئون الحكم وهمومه ومقولات الساسة وحركتهم على مسرح السياسة .

الكرمك : ذيول الحدث .. وانعكاساته السياسية

لم تكن «الكرمك» حدثاً عسكرياً له انعكاساته الإيجابية على عملية السلام فحسب ، وإنما كانت حدثاً ذا معنى خاص تأثرت به الساحة السياسية سلباً أو إيجاباً ، ومن أكثر الأطراف تأثراً على المدى السلبى كان الحزب الشيوعى السودانى لا ريب .. فى حين كان الحزب الاتحادى الديمقراطى من أكثر المستفيدين من ملابسات الحدث الإيجابية على وجه الاجمال .

فالحزب الشيوعى السودانى كان طيلة الأسابيع الماضية «يتنفس» ملابسات الكرمك السالبة «ويسعل» قصة المهندس صالح الخير ومجموعته . إذ كم اجتهدت صحيفة الحزب واجتهد اصدقائه هنا وهناك لازاحة المؤشر عن محطة الدمازين الى أية محطة اخرى ، .. ولو كانت تلك المحطة هى محطة «وثائق المخابرات البريطانية» عن الحزب الشيوعى السودانى !..

وقد أبنت آلة الحزب الكثير من التخبيط واطهار القلق والجزع - راجع الميدان ومقابلة الاستاذ نقد لرئيس الوزراء - لأن حدث مجموعة الدمازين كان حدثاً فوق العادة .. ثم اردفته الظروف السيئة بحدث «حشود» والدكتور عشارى وقبله بطبيعة الحال تراكمات تعامل اجهزة الحزب وصحافته مع متغير قرنق منذ احداث «القرود» .. وانتهاءً بأحداث «الكرمك» والتي ادت فى النهاية الى ان

الرابطة ١٩٨٨/١/٢

يعتمر الحزب طاقية وعمامة «الطابور الخامس» بحسب ما يجرى فى
أوساط الرأى العام .

وإجمالاً فقد كان حدث احتلال الكرمك وتحريرها ، هو الحدث
الأكثر بشاعة وقتامة فى مفكرة الحزب الشيوعى الخاصة عبر العام
١٩٨٧م .. ذلك انه كان اكبر من فقدان الحزب للانتخابات العامة فى
١٩٨٦م .. ثم لانتخابات الكثير من النقابات والفعاليات الطلابية فيما
بعد .. أو أية مناسبات أو احداث اخرى غير سعيدة قد تأتى .

.....

وحادث الكرمك «الاحتلال والتحرير» وان كانت انعكاساته
على الحزب الشيوعى من نوع خاص وأكثر دلالة ، الا انه ترك
انعكاسات جمة فى الساحة الداخلية والخارجية بعضها ايجابى
وبعضها سلبى . وفى الساحة الداخلية ، فقد كسب الأخوة أحمد
ومحمد عثمان الميرغنى كثيراً جداً من الحدث ، ذلك ان الأول قاد
قضية دعم القوات المسلحة داخلياً ، وقادها الآخر خارجياً .. فتحقق
على يديهما الكثير بفضل المبادرة أكثر من أى شىء آخر .. وزار
الأول الدمازين قبل التحرر .. وزارها الآخر بعده وكان لكلا
الزيارتين وقعهما الحسن الذى دفع بهما الى دائرة الضوء فى المسرح
السياسى .. وان كان السيد على عثمان زعيم المعارضة والكثير من
فعاليات الجبهة البرلمانية قد زاروا المنطقة ورابطوا فيها .. على
مستوى العمق وكان لتلك الزيارة اثرها ومردودها العميق كذلك ،

الا ان زيارة على عثمان كانت متوقعة من حزب معارض كالجبهة
الاسلامية ومن رجل كعلى عثمان عاش السياسة والمواجهات منذ ان
كان رئيسا لاتحاد الطلاب فى الخرطوم الثانوية .. ثم رئيسا لاتحاد
طلاب جامعة الخرطوم فى سنوات مايو الساخنة .

ان الجديد على كل حال هو ظهور «المراغنة» بهذا الحجم وهذا
الدور فى زمن كانت فيه الأضواء تنسحب وتراجع من شركائهما
فى السلطة نتيجة مواقف كانت غير مدروسة وغير موفقة فى ذات
الوقت . وهو الأمر الذى يحاول السيد الصادق الآن تلافيه ، أو انقاذ
ما يمكن انقاذه .

وفى هذا السياق فان المرء يتوقع ان يكون لظهور «المراغنة»
بعض الانعكاسات والدلالات المحسوبة التى لا بد منها :

- داخل بيت الميرغنى أولا ..
- وداخل الحزب الاتحادى الديمقراطى والفصائل الاتحادية ثانيا .
- ثم على السياسة السودانية فى مستواها القومى ثالثا واخيرا .

والدلالة الأولى داخل بيت الميرغنى هى ان السيد محمد عثمان
قد ذاق لأول مرة طعم الأضواء ومباشرة السياسة فى أعلى
مستوياتها .. فأبرز بذلك للمراقبين - وبقدر ما - حقيقة انه جدير
وقمين بدور أكبر .. ولم يخف حقيقة انه يتطلع لذلك الدور
الأكبر !..

ذلك يعنى ان بيت الميرغنى لا بد له من إعادة نظر أو تقويم وترتيب للوظائف والمسئوليات العامة داخله .. سيما وان السيد أحمد كان فى المبتدأ مسئول الدائرة الاقتصادية ، ثم حل ضيفا على السياسة فيما بعد ، علما بأن الأسرة سبق لها ان قدمت ابان الحقبة المايوية لمنصب سياسى رفيع بمعايير ذلك الوقت وظروفه ، وما يضاف لتلك الحقيقة حقيقة اخرى هى ان السيد احمد الميرغنى برغم تربعه على قمة السلطة الدستورية فى البلاد برسم رئيس دولة ، الا انه فى بروتوكول السياسة داخل حزبه - فيما يبدو للمراقب - هو عضو شرف أو رئيس فخري على أعلى تقدير . فشقيقه السيد محمد عثمان ظل أمام الرأى العام يجمع بين السياسة والقدااسة - أو قل السجادة .

ولكن مشروع ترتيب وتقويم الوظائف داخل بيت الميرغنى ليس من السلاسة والمرونة بحيث يمر هكذا . ذلك ان السيد أحمد، ومهما يكن من أمر ، ذاق هو الآخر من عالم الصور والألوان ومباشرة السياسة فى أروقتها العالية ما يجعله يتطلع لأن يمكث ويتربع على دسرتها أطول مدة ممكنة . ولعله قد بدأ يستعد لذلك منذ ان صار له لقاء دورى مع قيادات حزبه وهيئته البرلمانية ، ومنذ أن أخذ يضطلع بدور الشخصية الأكثر قومية ومباشرة للهموم الكبيرة فى مجلس رأس الدولة . وعلى كل فان لمؤتمر الحزب القادم الدور الحاسم والحاكم فى إعادة ترتيب وتقويم الوظائف داخل الأسرة .. وداخل الفصائل الاتحادية نفسها بطبيعة الحال .

ويقودنا ذلك منطقيا الى الانعكاسات المتوقعة لدور المراغة داخل حزبهم والفصائل الاتحادية بصفة عامة ، فليس من شك ان اسرة الميرغنى كانت طيلة فترة ما بعد الانتفاضة تجد من يبارزها أو «يشاغبها» فى أمر الريادة والقيادة فى صفوف الاتحاديين . وهو أمر كان معلوما للجميع والى ما قبل التحرك الأخير - وقد كان ذلك هو السبب المباشر فى تأخير مؤتمر الحزب الذى نخل عامه الرابع .

إنن : ما هو الجديد فى الموضوع الذى يطرح السيد محمد عثمان زعيما للحزب بهذه القوة لأول مرة منذ غياب الأزهرى ؟.. وللإجابة على ذلك نقول :

● أولا : ان الاتحاديين ومن خلال عقدة البحث عن «رامبو» المعروفة ، كانوا بحاجة الى من يشعرهم بأنهم حزب رائد وفائد كما كان شأنهم فى سنوات الاستقلال وما بعدها - وقد لوح لهم السيد محمد عثمان الآن بذلك الدور من خلال جولاته الخارجية والداخلية .

● ثانيا : كان الاتحاديون يتشككون على الدوام فى «مسطلاع» زعيمهم بدور ينكر أمام زعيم حزب الأمة . وها هو الآن وقد عاد من جولات خارجية ناجحة ، أصبح يتحدث بلهجة يعجب عندها طابع الندية والتمرد . وأبرز علامات ذلك أن السيد محمد عثمان المزعى فى مؤتمره الصحفى الذى عقده على يد «جودته» من «تجارح» ، «محادثات لندن» بين مساعد وزير الدفاع «السمير» وعضو «منها» .

● ثالثاً : كان الانحاديون يأخذون على آل الميرغنى انهم «ممنوعون من الصرف» .. والسياسة أخذ وعطاء فى حدها الأدنى .. وعطاء دون أخذ فى حدها الأعلى والمطلق .. ويبدو الآن ان آل الميرغنى قد فطنوا لذلك ، فاصبحنا نسمع عن التبرعات والمساهمات الشخصية قبل الحزبية ..

● رابعاً : وربما الأهم ، ان الأسرة الانحادية ليس أمامها الآن زعيم يمكن ان يلتف حوله الناس بالقدر الذى يتوفر لآل الميرغنى - وذلك علاوة على ان العشائر وبيوت المال داخل البيت الاتحادي والتي درجت على ان تراقب وترصد الموقف ليقع خيارها فى نهاية المطاف على الحصان الرابع ، قد ظهر لها جلياً ، أمام تمزق الفصائل الانحادية ، ان آل الميرغنى هم الحصان الرابع .. ومن ثم فهم الآن يتحركون باتجاههم .

وأما الانعكاس الثالث ، وانذى ربما يهم المراقب السياسى أكثر فهو حقيقة ان آل الميرغنى يطرحون انفسهم الآن - بظنهم وبظن مشايعهم - ليس على المستوى الحزبى ، وانما على المستوى القومى فى السياسة السودانية . وهذا يعنى ان المبادرة والمبادأة منذ الآن فصاعداً سوف لا تكون فى يد السيد الصادق المهدي وحزبه حكراً عليهما برغم ما يمكن ان يقال فى هذه الناحية . فصحيح ان السيد محمد عثمان وشقيقه السيد أحمد الميرغنى ليسا فى حنكة وقدره السيد الصادق المهدي لما له من سابق خبرة وتعاط بالأمور ، ولكن

حفيدى الميرغنى اهتبلأ بحق فرصة غياب شريكهما إبان «محنة الكرمك، فملأ الساحة المحلية والخارجية بتوفيق كبير .. وسجلأ اصابة «نظيفة» فى مرمى آل المهدي وحزبهم .. حزب الأمة القومى الجديد ..

ومن ثم فليس سهلا بعد الآن على زعيم حزب الأمة أن يتجاوز آل الميرغنى أو يعيدهم الى الظل مرة اخرى - عندما كانوا وبحق الشريك الغائب . فالسيد محمد عثمان قد أخذ يقترب وبقدر كبير من خطته فى إعادة طرح نفسه كشريك كامل وزعيم قومى منذ ان جلس الى جوار السيد رئيس الوزراء فى اللقاءات المغلقة بين رئيس وزراء مصر ورئيس الوزراء السودانى إبان زيارة الأول الأخيرة للبلاد ، ومنذ ان أخذ يضطلع بمهام سياسية ودبلوماسية كبيرة لحساب مجلس رأس الدولة مره .. ولحسابه الحزبى والخاص مرة اخرى . ثم اصبح مؤخرأ جدا يتلقى تقارير رسمية وتنفيذية مثلما حدث منذ أيام عندما قدم له السيد محافظ مشروع الجزيرة أو رئيس مجلس الادارة تقريرأ عن المشروع .

والحال هكذا ، فانه غنى عن القول انه مثلما قلنا ان ثمة مؤشرا لاعادة «تقويم وترتيب» الوظائف والمسئوليات العامة داخل الأسرة الميرغنية نفسها ، فمن باب أولى ان تخضع علاقات الحزب الانحادى الديمقراطى وارتباطاته مع الأحزاب الاخرى - ولا سيما الحزب الشريك فى السلطة - لشىء من المراجعة والتقديم والتأخير

فى سياق الوفانع والحقائق التى برزت على الواقع السياسى .

وان صيغة «لقاء السيدين» .. التى توحى بأنها صيغة استشارية وتفكرية لم تعد الصيغة المثلى والأكثر ملاءمة ومناسبة لاستيعاب طموحات وتطلعات ودور زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى ومرشد الختمية فى طورها الأخير ، ذلك ان الرجل قد اخذ يتعاطى بمهام دبلوماسية وسياسية وتنفيذية لها مردودها الايجابى ، الذى ربما قاد الى حساسيات فى غياب المرشد والدليل الذى يقنن لذلك التحرك ويؤطره ضمن العلاقة بين الأجهزة .

فاذا ما علمنا بأن الحركة - مجرد الحركة - تحدث الفعل ، والفعل يقابله رد الفعل ، فان «حركة» السيد محمد عثمان و«سكون» السيد الصادق يتكاملان ويتناغمان عكسا لا طردا . وليس من شك ان التكامل العكسى فى حضور الاحساس المتعاضم بالدور والمسئولية ينبثق عنه الشعور بالتناقص الذى يؤدى الى الفجوة .

وحتى لا يبدو هذا الحديث تنجيما أو بناءا معلقا فى الهواء ، فاننا نقول بعض ما يسنده من شواهد ، ومنها :

● ● أولاً : ان السيد محمد عثمان عندما سافر وقال وسمع ، عاد وفى ذهنه بعض الصور والرؤى الجديدة فى المعادلة السياسية إجمالاً ، وفى الدور السياسى لحزبه بخاصة ، وفى اطار ذلك الذى سمع - وليس سرا انه قد أسر لبعض خاصته بشيء من انطباعاته

الذاتية تلك والتي نصب في حقيقة ان عينه قد انفتحت على شيء جديد .

● ● ثانيا : كانت مفاتيح السياسة الداخلية والخارجية في السابق وحتى العملية الاعلامية المحلية بيد السيد الصادق وحزبه ولكن الذي يكتفى بتحريك مؤشر الراديو ومهماز التلفاز هذه الأيام يجد ان ثمة توازنا ، بل رجحانا لمصلحة طرف غير الطرف المعروف .

● ● ثالثا : ان الحديث عن الحكومة القومية أو أية مبادرة بشأن الحكم كان يأتي دائما من جانب حزب الأمة واطاراته القيادية . إلا انه هذه المرة ، وخلافا لما نشر في الصحف ، قد أخذ يتحرك من نواح اخرى وفي ظل حسابات حزبية وواقعية - لا تخلو من منطق ووجاهة - وان كانت الجبهة الاسلامية القومية لا تزال تعد ذلك في اطار المناورات السياسية وابرار العضلات .

● ● رابعا : فضلا عن ذلك فان الذي يطالع ويرصد ويتابع يجد ان ثمة حوارا وجدلا صامتا يدور بين اطراف السلطة اكثر مما درج عليه الحال في الماضي .. من اجتماعات معلنة تعقبها تصريحات وإفادات معلنة هي الأخرى .

ومحصلة ذلك كله ان تضارب المصالح وخطوط التوجه فيما يتعلق بالهموم الداخلية والخارجية بين طرفي السلطة قد اصبحت واضحة شيئا ما .. ولا بد ان الذي حرك ذلك أكثر هو أحداث الكرمك كما سبق ان قلنا .. فقد دلت التجربة .. ودل مسار التاريخ على انه

بعد الأحداث الكبيرة كثيرا ما تبرز التحولات الكبيرة .. ولعلها هذه المرة - وان كانت صغيرة ومحسوبة - من نصيب الحزب الاتحادي الديمقراطي .. ومن نصيب السادة المراغنة !..

وتأسيسا عليه ، فان العام ١٩٨٨م الذي أطل فجره أمس ربما شهد حضورا مكثفا للحزب الاتحادي الديمقراطي في السلطة وفي الساحة السياسية على حد سواء .. خلافا لما يتوقعه المرء من تصاعد في خط الانكماش والانكفاء في مسار الحرب الشيوعي السوداني ومستقبله كأداة ومنبر للعمل السياسي . ذلك ان سلبيات «الكرمك» قد كانت كلها من نصيب الشيوعيين في هذا العام الذي يبدو «كبيسا» بالنسبة لهم .. فيما بدا أن حزب الأمة القومي الجديد نفسه سيناله كفل من ذلك .. والله أعلم .



إخراج إلكتروني : ابوبكر خيرى

على أعتاب المؤتمر الثانی للجبهة الإسلامية القومية

الملاحم البارزة وعلامات الطريق

فی مسيرة الجبهة الإسلامية^(١)

لقد سبق لی ان تأملت وأعدت التفكير والملاحظة فی كل احزابنا الكبيرة، اذ كانت لی تأملات فی الحركة الاتحادية واخرى فی حزب الأمة القومي وثالثة فی قبائل اليسار السودانی اجمالا .. بید انی لم أخص الجبهة الإسلامية بشيء من ذلك بالرغم من انی قد تناولتها فی سياق أحداث ومشاوریر سياسية كانت طرفا فیها وبانقدر الذی يتطلبه الموقف .

ومنذ مدة لیست بالقصیرة ظلت ترد الی اسئلة وطلبات للحديث الخاص المفصل عن الجبهة الإسلامية أسوة بالآخرین . كما ظلت ترننى وتلاحقنى بین الحین والآخر اسئلة عن ظاهرة الاتجاه الإسلامی فی الجامعات حیث انه قد وضع یده بالكامل علی الحركة الطلابية فی كل الجامعات والمعاهد العليا تقریبا .. وفی مواجهة كل القوى السياسية فی البلاد علی اختلاف توجهاتها ومشاربها وهی فی حالة تحالف ضده .

الحديث عن الجبهة اذن ، أمر مطلوب ولا بد منه . ولعلی لا أبالغ ان قلت ان الجبهة الإسلامية هی الآن محل اهتمام السلطة

الرابعة ١٩٨٨/١/١٤

والمجتمع .. والصحافة والسياسة .. وخبراء الاستراتيجية في
الداخل والخارج .

وأن كان لذلك الاهتمام من باعث أو سبب في تلك الدوائر كلها
فهو ان الجبهة قد اصحت نموها للاسلام السياسى الجماهيرى الذى
يسعى الى الوصول للسلطة من خلال العملية الديمقراطية ووفق
قوانينها واطرها وهياكلها القائمة ليعطى الحكم مصمونا يملأ الفراغ
الراهن .

فالذى يبطر الى التيارات الاسلامية فى بلاد الجوار وبلاد
اخرى يجد ان السمة العائبة عليها - ببظر البعض هي انها تيارات
'احتجاجية' واعترضية حيناً .. وصدامية حيناً آخر .. فضلاً عن انها
صفوية ونخبوية لم تتح لها فرصة بلورة نفسها فى وعاء جماهيرى
كما هو الأمر فى حالة الجبهة الاسلامية القومية .

واذا استتبنا التورده الاسلامية فى ايران وهى نهج وطرح
معايير تماماً لما يعبر عنه "الجهة" وينسده فان الجبهة الاسلامية القومية
فى السودان هى البعد الاخر أو التصور الجديد لعملية التمازج
والتفاعل الايحادى بين الدين والدولة ، بين والمجتمع ، والدين والعلاقات
الدولية ، والدين والتنوع الثقافى والعرقى والعقدى فى المجتمع
الواحد .

ذلك فى الحملة هم مبعث الاهتمام بالجبهة فيما وراء الحدود
وأما داخل الحدود فان الاهتمام بها مبعثه ما يلى :

١٠ لا : سأل الجبهة هي القوة السياسية الكبرى الوحيدة خارج
النسطة الآن ، فمن ذلك يعنى فى حساب المراقبين انها البديل المحتمل
للتركيبة الحاكمة الحالية فى ظل النظام النيمقراطى .. اذا ما فشلت
فى الاستمرار .

- ولا شك ان ذلك محل اهتمام الأحزاب الحاكمة مثلما هو محل
انزعاج مجموعات اليسار التى تقف على الرصيف .

ثانيا : ان الجبهة بما تسوقه وتطرحه من مبادرات فى التنظيم
والتعبئة والحركة السياسية ، تخرج القوى السياسية الاخرى ولا سيما
تلك التى تحلس على دست الحكم . فمذ عام خلا اصدرت الجبهة
(ميثاق السودان) ليشكل أول طرح متكامل وجذرى لقضية الحكم
والسلطة والتنوع والدين والثروة فى المجتمع . وها هى الآن احزاب
الحكومة توقع فيما بينها صيغة تفاهم عرفت بأنها (الميثاق السودانى) !!
ويأتى الآن مؤتمر الجبهة العام الثانى الذى قام بعد سلسلة من
المؤتمرات القاعدية على المستوى المحلى والاقليمى والفئوى لتصبح
به الجبهة الإسلامية القومية الحزب السياسى الأول فى البلاد الذى
يعقد مؤتمرا عامين خلال الفترة منذ الانتفاضة فى ابريل
١٩٨٥م .. وحتى يناير ١٩٨٨ - أى ما يقل عن ثلاث سنوات ..
ودلك فى الوقت الذى لم تتمكن فيه بعض الأحزاب الحاكمة من اكمال
مراسم سرعينها الديمقراطية . وحتى تلك التى نهيا لها انعقاد مؤتمر
عام - كحزب الأمة القومى الجديد - لم يكن ذلك ليأتى من مؤتمرات

قاعدية .. كما فعلت الجبهة . ولم يكن ليشهد تلك المؤتمرات مثل هذا الحشد من المراقبين والمدعوين الاجانب والمحليين .

ثالثا : بالأمس الأربعاء - أى عشية انعقاد مؤتمر الجبهة العام الثانى اليوم ، كانت «الجبهة النسائية الوطنية» ، رافد الجبهة الاسلامية القومية فى محيط المرأة ، قد ختمت اعمال مؤتمرها القومى الثانى .

وتلك ميزة اضافية تنفرد بها الجبهة الاسلامية عن الأحزاب السياسية فى البلاد . كما تبرز ان المرأة المسلمة فى السودان ذات حضور كثيف وملحوظ فى الممارسة السياسية والديمقراطية .

وقمين بالإشارة هنا ان الجبهة الاسلامية قد احتكرت تمثيل المرأة داخل البرلمان مثلما انها احتكرت تمثيل المثقفين فيه .

رابعا : ان شخصية زعيم الجبهة الاسلامية القومية ، الدكتور الترابى ، ذات الجاذبية والألق فى السياسة السودانية ، جعل من الجبهة وعاءاً معتبراً ومقدراً فى نظر المراقبين والرسميين من رجال السياسة والدبلوماسية والاعلام الأجنبى . فبالرغم من ضرورة السلطة لجذب الاهتمام والاعتبار ، الا ان غيابها عن الجبهة لم يحجب الدكتور الترابى من دائرة الضوء والاهتمام عند الأجهزة والجهات الاجنبية - فما دخلت تلك الأجهزة البلاد من البوابة الرسمية ، الا والتعست مقابلة زعيم الجبهة الاسلامية لتكتمل لديها الصورة .

خامسا : ثم تأتي حقيقة ان الجبهة يقودها داخل البرلمان شاب في الاربعين من عمره - هو الاستاذ على عثمان محمد طه زعيم المعارضة - اضافة بارزة اخرى للجبهة . حيث ان ذلك يعنى ان رصيدها من الخبرات في بنك المستقل كبير جدا بالمقارنة مع الآخرين .. فضلا عن انه اشارة الى عناق الاجيال وتكاملها وتداخلها في سلام في اوعية العمل الاسلامى الذى تقوده الجبهة الاسلامية القومية .

سادسا : وملح آخر بارز هو ان الجبهة قد كسرت عمليا تقليدا تاريخيا سالبا يقول بأن السياسة فى شمال السودان (شمالية) يقودها شماليون وفى جنوبه (جنوبية) يقودها جنوبيون . وذلك بأن تأسست وقامت منذ يومها الأول وفى نسجها واحشائها شماليون وجنوبيون كتفا بكتف

وقد يجوز التنكير هنا بأن السيدين على تميم فرناك وأحمد الرضى جابر - وكلاهما من ابناء الجنوب وقيادته السياسية والاجتماعية - قد دخلا الجمعية التأسيسية عن دوائر الخريجين ومن باب الجبهة الاسلامية القومية حيث ان الرجلين يحتلان مع آخرين مناصب ومراكز سياسية وقيادية بارزة فى الجبهة .

ان هذه الاسباب مضافة الى ما سبق ان اوردناه فى صدر هذه المداخلة السريعة تجعل من الجبهة الاسلامية القومية ظاهرة جديدة بالاهتمام والنظر فى العمل الجماهيرى - ولا سيما الاسلامى منه .

ذلك انها فيما يبدو للمراقب تلتزم نهجا ومسلكية جدة في التعاطي
بالعمل العام .

وتأسيسا على ذلك فاننا سنقف في «المشهد السياسي» الاسبوع
القادم باذن الله عند بعض الملامح وعلامات الطريق البارزة في
مسيرة ومسار الجبهة الاسلامية وموقعها على خارطة العمل
السياسي .. وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمرها العام الثاني اليوم .



إخراج إلكتروني : ابوبكر خيرى

الملاحح وعلامات الطريق

في مسيرة الجبهة الاسلامية^(٢)

لقد ذكرت امس الأول في هذه الصحيفة نقمة لهذا الموضوع ان الجبهة الاسلامية القومية كفكر وممارسة وتنظيم وعلاقات ووعاء للعمل الاسلامي الجماهيري تستحق ان يقف عندها من يهتم بدراسة البنى والنظم السياسية فيعمل فيها مبضع التشريح والتحليل بحسبانها مفردة من المفردات الهامة في السياسة السودانية من جهة وفي العمل الاسلامي الذي له اصداء وانعكاسات على الحركات والتيارات النظرية من جهة اخرى . فالحضور الكثيف للأحزاب والحركات السياسية والاجهزة الاعلامية الاجنبية والمحلية في مؤتمر الجبهة العام الثاني الذي سينفض اليوم اشارة صريحة الى ذلك الصدى والأثر وابتداء نقول :

أولا : ان أول ما يشد الانتباه في الجبهة الاسلامية هو انها تختلف من حيث النسيج الفكري والبنية التنظيمية عن احزابنا التقليدية [الأمة والاتحادى] ذلك انها ونتيجة للحضور الكثيف للمتقنين فيها قد اكتسبت خبرات وبعدا فكريا وتنظيميا لم يتيسر لتلك الأحزاب كما أشار لذلك كاتب «الواشنطن تون بوست» في تقريره السياسى الذى نشره منذ اسابيع ونقلته مترجما احدى الصحف المحلية المستقلة .

فالحزبان الكبيران يتبنى كلاهما طرحا غير ان تلك الطرح ليس من الواضوح والتحديد بحيث يكون حاكما موجهها لكل ما سواه

من حركة هذين الحزبين في مجال السياسة والمجتمع والاقتصاد والعلاقات الحربية - كما هو الأمر بالنسبة للحبهة .

ثانيا : ولعل ما يجذب الانتباه أكثر هو ان الجبهة تخلف بذات المقدار والكيف عن أحزاب البلاد العقائدية الأخرى في انها ذات بعد جماهيري ملحوظ فحزب البعث العربى الاشتراكي والحزب الناصري الاشتراكي والى حد كبير الحزب الشيوعى السودانى كلها احزاب صفوة لا تستطيع ان تقفز فوق حقيقة انها منتميات خاصة ومغلقة في واحيتها ما ينبه الى انها «للاعضاء فقط ..!» .

وقد أكدت ذلك وأمنت عليه الانتخابات العامة الأخيرة حيث لم يسجل أى من تلك الأحزاب كسبا يذكر .

والمحصلة اذن ان للجبهة الاسلامية القومية من خصائص الأحزاب التقليدية وملامحها البارزة شعبيتها وبعدها الجماهيري ، ولها من خصائص وسمات الأحزاب العقائدية بعدها التنظيمي والفكري الذى يكسبها الفاعلية ووضوح الرؤيا .

.. وذلك ما لم يتيسر مجتمعا وفي وقت واحد لأى من الأحزاب السياسية القائمة الآن في الواقع السودانى - بما في ذلك الجماعات والتجمعات والجيوب ذات الصبغة الدينية .

والأمر الثالث الذى تجدر الإشارة اليه فى شىء من التركيز هو ان الجبهة وخلافا للأحزاب التقليدية جعلت عضويتها ومنذ البداية

تلتقى حول أهداف وبرامج ومشاريع سياسية معلومة وليس حول ولاءات أو زعامات ورموز حزبية . ومن هنا ، فإن الجبهة قد سلمت من علل التعدد والاجنحة والأروقة ومراكز القوى جهوية كانت أو اسرية أو مذهبية وهو الأمر الذى يجد من الأحزاب التقليدية [شمالية أو جنوبية] مرتعا خصبا .

وقد يذكر الناس هنا ان الجبهة هي الحزب الجماهيرى الوحيد الذى لم يكن له تعدد فى المرشحين ابان الانتخابات العامة بل ان توزيع مرشحي الجبهة فى اللحظات الأخيرة على كل دوائر العاصمة القومية كان خرقا واختراقا لكل المعايير والمقاييس الحزبية والمحلية الاخرى . اذ ما من مرشح تم ترشيحه فى منطقة عصبية قبلية أو «كنية أو حزبية» فعلى عثمان محمد طه الذى درج على ان يتخذ له من منطقة الخرطوم شرق موقعا انتخابيا ، حيث مثل الناخبين هناك اكثر من مرة رشح فى جنوب الخرطوم . وعبدالجليل الكارورى الذى كان يعد من الزعامات المحلية لمنطقة جنوب الخرطوم نقل الى منطقة الخرطوم غرب .. وهكذا تتعدد الشواهد حتى تشمل عثمان خالد وبدرالدين طه وأحمد عبدالرحمن وحسن الترابى الأمين العام نفسه وقد فاز أولئك جميعا فى دوائرهم عدا الأخير .. حيث تجمعت واجتمعت عليه الأحزاب فى أول بادرة من نوعها فى السياسة السودانية .. وربما فى التجربة الديمقراطية اجمالا .

وان فور مهدي ابراهيم في دائرة الحتمية لنفسه العريقة في
الخرطوم بحري حيث قصبة ولاء السادة المراعية ومن غير سابق
صلة بالمنطقة دليل آخر على ان البعد الاسلامي في جماهيرية الجبهة
يطغى على أي معيار آخر - فالعقد الانتخابي بين الجبهة وجماهيرها
كان جملة من المبادئ والموجهات العامة .

وما يقال عن جماهير الجبهة وقاعدتها يقال لا ريب عن نمط
واسلوب ونظام القيادة فيها ومن يراقب ويرصد الحراك داخل قيادة
الجبهة يجد انها قد سلمت وعوفيت من [حدوة] القيادة التاريخية او
الزعامات والرموز اجمالا . ذلك ان عملية تبادل الادوار وانتقالها بين
القيادات كانت تتم وتنساب في مرونة وسلاسة من هذه الشخصية الى
تلك ودون ان يصحب ذلك شيء من ردود الفعل السالبة .

ولتجسيد ذلك في شيء من الشواهد نقول :

● ان ما يمكن ان يكون زعامة برلمانية تاريخية للجبهة هم الاساتذة
محمد يوسف محمد وعثمان خالد واحمد عبدالرحمن ، ولا ان ظروفنا
موضوعية ومن بينها ما أشرنا اليه اسندت دورا عظيم والمسبق
لفريق الجبهة الاسلامية البرلمانية للاستاذ علي حسن طه ..
ويذكر في هذا السياق ان السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء عندما
رأى الجبهة في جلسة الاجراءات الأولى بالجمعية العامة قدم شابا
كالاستاذ علي عثمان رئيسا للوزراء وزعيما للمعارضة في مواجهة
زعيم حزب الأمة حسب ان الجبهة «تكايد» الرجل . بل في السياسة

الحزبية العائدية وتسهريء به - ولكن سرعان ما كتفت لأيام ان الأمر لم يكن كذلك .

● في جانب آخر عندما أصبح الدكتور على الحاج رئيسا للمكتب السياسي بدلا عن مكتب الجنوب وأخذ الرجل يلعب دور العمدة وناظر المحطة في شئون الجبهة السياسية ، حيث أخذت تجرى على لسانه النصريحات والبيانات والافادات الصحفية ، كان بعض المراقبين ورجال الاعلام يحسون ان انقلابا أو حركة تصحيح قد جرت في دست الجبهة القيادي ولكن ما أن يعود الأمين العام للمسرح حتى تنقشع مثل تلك الخواطر ..

ان الحديد في الموصوع انن ، ان الجبهة الاسلامية القومية نمط مغاير ومختلف تماما عن الأنماط التي تشخص الآن في المسرح السياسي . ففي الوقت الذي تنشغل فيه الأحزاب كثيرا بعملية توزيع الأدوار وترتيب المهام القيادية داخلها نتيجة بعض الضغوط الأسرية والجهوية والشكلية . نجد ان آخر ما يدرج في مفكرة الجبهة التنظيمية هو تلك المسألة بعينها .

وقد ينكر القراء ان موقع الأمين العام في حزب الأمة القومي الجديد قد ثار حوله ما ثار من صراعات حتى اضطر مؤتمر الحزب في فترة لاحقة الى تشطير الموقع وتفريعه الى خمس قطع أو اربعة هي ما يعرف الآن في الهياكل التنظيمية لحزب الأمة بأمانات

الحزب .. وذلك ارضاء وتسوية لبعض الأمور الخلافية التي تهب على الحزب من حين لآخر .

كما ان عملية لجان الجمعية التأسيسية الدائمة التي تعثر وتعثر جسمها حتى الآن .. تأتي في ذلك السياق غير المستحب ودون ادنى شك .

وربما كانت النقطة المركزية في ذلك كله تتجسد وتتمحور في ان العاملين في الجبهة على مستوى القمة والقاعدة ينطلقون من منظور اسلامي يقول بأن «طابور» العمل العام في المنبر السياسي الاسلامي مثل صف الصلاة الذي تتلاشى فيه وعنده الخصوصيات والحسابات والخصومات والطموحات الخاصة ومن هنا فان أمر الزعامة والقيادة في الجبهة غيره في أي حزب سياسي آخر ، يحسمه خيار انه مثل صف الصلاة .

وذلك علاوة على ان السلطة في الجبهة الاسلامية القومية مشتتة وموزعة على مساحات واطر تجعل من القرار والتمثيل داخلها عملية جماعية اكثر منها أي شيء آخر . وان الذي يطالع «الرأية» صحيفة الجبهة الرسمية مثلاً يجد ان كل فعاليات الجبهة وشخصياتها العاملة تجد حظها في المخاطبة والاطلالة على المجتمع وبدرجة تعكس بوضوح روح وحس المؤسسة والفريق . ذلك ان الجبهة لم تؤسس ابتداءً على شيء من الارث أو حقوق الملكية الخاصة - كما الأمر تحديداً في الحزبين الكبيرين - اذ أن آل الميرغني والمهدي

وخصتهم يتكلمون أصحاب أكبر الحيازات والملكيات المهيمنة في احزابهم التي تبدو أقرب الى الشركات «القابضة» منها الى الادارة السياسية المفتوحة التي تميل الى مبدأ الملكية العامة أكثر منه الى مبدأ الملكية الخاصة .

وان المراقب العادى يستطيع ان يقف على حقيقة هامة اخرى الا وهى ان ما يقال عن القيادة والجمامير فى الجبهة الاسلامية القومية يمكن ان يقال ببساطة عن جانب التمويل وحرية واستقلالية القرار والحركة فيها ، فالجبهة الاسلامية تتحرك فى محيط دول الجوار ودول العالم اجمع من غير ان يكون لاحد فضل عليها . وقد يتجسد ذلك فى الخطاب الضافى فى العلاقات والسياسة الخارجية والداخلية الذى القاه الدكتور الترابى مساء أمس الأول فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الجبهة العام الثانى .

والحديث عن التمويل فى الحركة الاسلامية ربما بدأ بمقولة لخصوم الجبهة السياسيين فى السابق مؤداها انهم كانوا يلصقون بها تهمة التمويل السعودى والامريكى بيد انهم منذ الانتفاضة وحتى الآن يقولون بأن تمويل الجبهة يأتى من الفرص التى تتيحها لها البنوك الاسلامية .

وهذه المقولة صدقت أو كذبت تجعل من الجبهة حزبا ذاتى ومحلى التمويل ، أى ان تمويلها لا يأتى من خارج الحدود كما تشير

أصابع الاتهام للبعض الآن . ويلحق بذلك اسناد استقلالية القرار
وحرية في الجبهة وهو أمر سلفت الإشارة إليه .

ان تمويل الجبهة على كل حال ، وكما نشير لذلك المناسبات
التعبوية الانتخابية الكثيرة فهو تمويل بتقديرنا يأتي في جله من
مساهمات عضوية الجبهة ولا سيما شريحة مغتربها العريضة ،
اضافة الى ان مواردها البشرية اكبر بكثير من مواردها المالية . وقد
استطاعت الجبهة على مدى الأعوام الثلاثة الماضية ان تسد فجواتها
التمويلية بالطاقة الزاخرة والبذل القاصد الذي تتمتع به عضويتها من
الشباب والكوادر الفنية المؤهلة . اذ تقول بعض المصادر ذات الصلة
بشئون المال في الجبهة ان الجنيه عندهم يوازي عشرة جنيهات عند
غيرهم . ففي الوقت الذي يعتمد فيه الآخرون على المال كقوة دافعة
ومحركة لدولاب العمل في احزابهم فان الحافز والدافع في الجبهة
كما تقول تلك المصادر ديني محض .. وهو عين الدافع والوازع
الذي عصمها ووقاها من مخاطر التشرزم والتدافع بالكتوف على
المواقع والمكاسب .

ولعل تنازل أعضاء الجبهة عن التسهيلات والاعفاءات
والميزات التي اعطتها لهم وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في
شكل عربات خاصة بحسبانهم نوابا في الجمعية التأسيسية للقوات
المسلحة السودانية يعد دلالة اخرى على ان الكسب المادي الشخصي
يأتي في اسفل قائمة اهتمامات رجال الجبهة . وذلك ما جعل السيد

الصائغ المهدى ، رئيس الوزراء يتنيد بهم فى رسالة وجهها للهيئة
البرلمانية للجهة .

وهكذا يخلص المرء من هذا كله لبعض الملامح وعلامات
الطريق البارزة فى مسيرة الجبهة الاسلامية القومية وأهمها :

● انها حركة (جماهيرية) وليست صفوية كما الحال فى الأحزاب
العقائدية .

● جماهيريتها منضبطة وليست متسيبة كما الشأن فى الأحزاب
التقليدية .

● ثم انها فوق ذلك وبعده ديمقراطية مستقلة وحررة فى قرارها
وبعيدة عن مخاطر التلوث واعراض التشقق والتجزئة .

.. وان موقعها من الحركة الاسلامية العالمية ، بحسبانها وعاء
للعمل الاسلامى الديمقراطى يجعل منها التجربة الاسلامية الاولى
تقريبا التى تتاح لها مثل تلك الفرصة . وتبعاً لذلك فلا بد ان تكون
لها بطبيعة الحال اجتهاداتها فى الصلات والاتصالات والعلاقات مع
الدول والشعوب والتنظيمات النظرية . ولا بد ان ذلك هو الآخر
ستكون له ربود فعله الايجابية والسلبية على العديد من مفردات العمل
الاسلامية .

ومن هنا ، وفى ضوء تلك الحقيقة ، فان لونا من الاستقطاب

والانحياز بين الحركات والتيارات الإسلامية لهذا النموذج ربما تم ..
وليس أمامنا إلا ان نرصد ونتابع .

ولكن وبعد كل ما يتمخض عنه هذا المؤتمر .. هل كل شيء
في تجربة الجبهة الإسلامية القومية على ما يرام ؟..



ذيول حادث الحكيم .. ودلالات مؤتمر الجبهة

قبل أن أعود مرة أخرى لمواصلة التأمل في الجبهة الإسلامية القومية فإن المسرح السياسي في بلادنا قد حفل بأكثر من حدث ومناسبة تدعو المرء لأن يقف عندها قبل مواصلة السير في الاتجاه الذي بدأناه ونزولا على الترتيب حسب الأهمية نقول انه قد شهد :

● حادث اغتيال الشيخ مهدي الحكيم الزعيم الشيعي والمعارض العراقي المعروف .

● مؤتمر الجبهة الإسلامية القومية العام الثاني .

وقد لا نضيف جديدا إذا ما قلنا ان ظاهرة الاغتيال السياسي في السياسة (الشرق أوسطية) أمر مألوف ومعتاد بل وربما كان الانجاز الأول في سجل بعض الأحزاب العقائدية المعروفة . فاغتيال حردان التكريتي في الكويت .. ووصفي التل في «شيراتون» . القاهرة ، والمواطن الليبي محمد مصطفى رمضان في باحة المسجد بلندن - على سبيل الإشارة - كلها فقرات لامعة ومضيئة في كتاب المنجزات والمهام الثورية التي تنهض بها تلك الأحزاب !! ومقتل السيد الحكيم في «هيلتون» الخرطوم مساء الأحد الماضي لم يكن سوى فقرة أخرى في المعالجة السياسية التي كنا نحسب أنها قد انطوت مع النصف الأخير

من الثمانينات الذى يشهد انفراجا فى العلاقات الدولية وسماحة فى استقطاب الراى والرأى الآخر فى سوح الفكر والسياسة والاقتصاد .

إن الحدث الذى اصبح حديثا فى المجتمع السودانى بخاصة والمجتمع الدولى بعامه ، والذى هو الآن محل احراءات بابية وجنائية يعتبر نكسة وخطوة الى الوراء لم يكن لها ما يبررها فى حساب السياسة والدبلوماسية سيما وانه قد حدث بكل بشاعته فى مجتمع متوقد الحس وملتهب العاطفة والوجدان كمجتمعنا السودانى هذا ، فالسودانيون فى تاريخهم القريب والبعيد لم يعرفوا مثل هذا الاسلوب ولم يألوه ولم يعولوا عليه فى يوم من الأيام كأداة للحوار والمبارزة فى ساحة التنافس السياسى . ذلك ان الأدب والفولكلور والموروث الشعبى فى هذه الرقعة لم يحفظ لنا شيئا من ذلك . ومن ثم فثمة «تكشيرة» وتغضنات على كل الوحوه اظهارا للسخط وعدم الرضا .

التحقيق لم يصل بنا بعد الى «مغارة على بابا» حيث القابل ولكنه يحوم حولها كما تقول بداياته وخطواته قبل الأخيرة . غير انه قد لا يصل اليها ابدا ، ذلك انه ثمة حواجز وسواتر وموانع طبيعية ومعنوية كثيرة . منها فى المقام الأول ان القضية سياسية . والسياسة بطبعها على درجة من اللروجة والنعومة بحيث تخرج وتنسلل من غرف التحقيق وملاماته لتنتقل القضية من طور انها جناية الى طور الفضيحة السياسية ليس إلا . غير انه ستظل للحادثة دالاتها ونوائجها الأصيل الكثيرة غير المرغوبة ومنها :

● أولاً : الأمر الذى فحواه ان بلادنا قد «دشنت» وأعلن افتتاحها كحديقة برية يرتادها هواة القنص والقنص المضاد من كل مكان ودون تصريح أو تصديق بذلك .

● ثانيا : هناك مؤشر الى ان بلادنا ستدرج لأول مرة ضمن دول حزام المخاطر والارهاب الدولى المفتوحة من طرفين وان كان البعض قد تنبأ بذلك منذ انبلاج الديمقراطية الثالثة حيث انفتحت الأبواب والحدود ليدخل منها من شاء فى غياب الاداة الضابطة والرابطة للحركة الوافدة .

ولذلك أيضا انعكاساته وآثاره القبيحة كأمة تتطلع لأن تصبح واحة للاستقرار والأمن فى خضم سمته الغالبة انه بؤرة انفجار وتوتر وحزام متناقضات .

لقد أعطانا الحدث فرصة للتأمل واعادة النظر فى امور كثيرة ومنها ضرورة تقييد الحركة الوافدة وصمنها بالضرورة البعثات الدبلوماسية . فكل المؤشرات تقول الآن بان الانفراط فى هذا الجانب والبحبة فيه هى التى قادت الى تلك النتيجة ثم تأتى بعد ذلك مباشرة حقيقة الولاء للاجنبى فى السياسة والصحابة التى هى الجسر الذى نعبر منه مثل تلك المخاطر . فلنغلق البوتيكات والكناتين ونوافذ البيع الاجنبى ولنمنع تجارة الشنطة فى الممارسة السياسية السودانية !..

ولندلف بعد ذلك الى النقطة الثانية فى هذا المشهد وهى «المؤتمر العام الثانى للجبهة الاسلامية القومية» والذى كان حدث

المجتمع وحديثه الى ما بعد حادث اغتيال السيد مهدي الحكيم .
فللمؤتمر بحسبانه حدث الموسم من الوجة السياسية ، اكثر من دلالة
بعضها تناولته الصحف والألسن وأجهزة الاعلام فى تعليقاتها وبقي
البعض الآخر ينتظر من يكشف عنه الغطاء .

والذى يهمنى اكثر فى هذا الشأن هو :

- الممارسة الديمقراطية داخل الجبهة أولا .
- رؤية الجبهة ورؤاها لقضايا الحكم والسياسة ثانيا .
- والجديد الذى ترفد به الجبهة الاسلامية الساحة السياسية
وتغذيها فى المرتبة الثالثة .

ومع شىء من التقديم والتأخير فى هذه الهموم الثلاثة ، فاننا
نستطيع ان نقول ان الجبهة قد استنتت سنة حسنة اذ جعلت الراى العام
والمراقبين والمنافسين السياسيين شهودا عليما وهى تعيد بناء
اجهزتها ، وهى تطرح رأيا صريحا بازاء كل شىء . ثم وهى تقدم
وصفات ومعالجات لانواء الحكم وهموم المجتمع . ثم وهى تقيم ندوة
سياسية كبرى مفتوحة ومتاحة للجميع فى ميدان عام يتحدث فيها
المراقبون الاجانب . وتشفع ذلك فيما بعد بمؤتمر صحفى تتيح فيه
للصحافة فرصة مناقشتها فى خصوصياتها وشئونها البيئية بما فى
ذلك التجديد لأمينها العام .

ان الذى يجعل من ذلك سنة حسنة وجديدا فى الممارسة

الحزبية هو كما قال الدكتور الترابي في مؤتمره الصحفي الثلاثاء الماضي ، ان بعض الاحزاب تولد في الظلام وتعيش فيه وتفرخ وتبيض فلا يدري أحد أين تجتمع ومتى وكيف . وماذا تقرر وكيف تختار قياداتها . ذلك انها تعتقد ان ذلك هو شأنها الخاص وعلى المجتمع ان يقبلها على علاتها وكما هي .

وتأتى ظاهرة البيان الختامي ووثائق المؤتمر المنشورة على الملأ عتة اخرى في سلم الارتقاء بالعمل السياسى والحزبى ، فأمام المختصين والمهتمين بالشئون السياسية الآن حزمة من الوثائق الهامة الخاصة بوجهة وتوجهات الجبهة الاسلامية القومية في قضايا الشريعة والبناء التنظيمى والمعالجة السياسية .

فهناك تحديدا :

- خطاب الأمين العام أمام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر .
- دستور الجبهة ولوائحها ونظمها الداخلية .
- رؤيتها فى علاقات البلاد وسياستها الخارجية .
- مرنيات الجبهة حول الشريعة وقضايا التنوع والسلطة والثروة فى المجتمع وهى وثيقة قد صدرت منذ عام مضى بعنوان «ميثاق السودان» .
- ثم من المتوقع ان تصدر قريبا وثيقة خاصة بمعالجة المشكل الاقتصادى كان من المفترض ان تكون من بين وثائق هذا المؤتمر .

● واخيرا البيان الختامي الذي احتوى على كل اشغال وأعمال
المؤتمر العام الثاني ١٩٣٨

وأما الممارسة الديمقراطية داخل الجبهة فقد نجلت لنا في
اطوار ثلاثة :

★ الطور الأول هو الأعمدة التي قام عليها المؤتمر حيث انه جاء
تمثيلا لقوى الريف والحضر من جهة وللمنظمات النوعية
والمخصصة داخل الجبهة من جهة أخرى ، اضافة الى قوى الجبهة
في المهاجر ودول الاغتراب من جهة ثالثة . وقد شكل المؤتمر من
هؤلاء جميعا قرابة (الألفين) "عصوية" التي تم انتخابها من
القواعد .

★ الطور الثاني هو ان المؤتمر قد انتخب من خلال كلياته الانتخابية
«برلمان الجبهة» في غيابه - وهو ما يعرف في هياكل الجبهة «بهيئة
الشورى العامة» كما انه انتخب الأمين العام .

★ والطور الثالث هو ان هيئة الشورى العامة قد انتخبت «الهيئة
التنفيذية» ومن المفترض ان تركز هذه الأخيرة قد انتخبت «القيادة
التنفيذية» وهي الاداة المباشرة في رسم القرار وممارسة العملية
السياسية من خلال اذرعها النوعية والمخصصة والتي تنبثق هي
الأخرى وتبرز من فعاليات الجبهة وكوادرها العاملة في المجالات
الدعوية والسياسية والاقتصادية والمالية .. الخ .

ولا شك ان الذين تابعوا عن قرب عملية بناء الأجهزة والهيكل في الجبهة الاسلامية القومية قد شهدوا لها بأنها ديمقراطية وتمثيلية أو شورية الى أقصى مدى ممكن أو متاح لجسم جماهيري كالجبهة .

وفضلا عن ذلك فان تلك الآلة الشورية المعقدة ذات الحلقات المتداخلة قد لبّت في نهاية المطاف والى حد كبير كل أو معظم الاحتياجات والاهداف النظرية والعملية التي طمحت اليها الجبهة الاسلامية القومية ومنها ما يلي :

أولا : لقد كان في التصعيد التلقائي لعدد كبير من أبناء الجنوب في أجهزة الجبهة وهيكلها المختلفة إشارة الى انها قومية ولا سيما اذا علمنا ان السيد علي تميم فرناك قد نال في انتخابات هيئة الشورى العامة - وهي برلمان الجبهة كما نكرنا - ما يربو على ٧٠٪ من أصوات اعضاء المؤتمر أى ان تربيته في قائمة الناجحين كان الثالث بعد السيد علي عثمان محمد طه وعبد الجليل الكارورى من بين ثلاثمائة عضو ترشحوا للفوز بـ ٨٨ مقعدا هي مقاعد الانتخاب الحر المباشر في الهيئة الشورية العامة .

ثانيا ثم تأنى حقيقة ان حمسة من كتاب «الرأية» صحيفة الحزب الرسمية قد دخلوا برلمان الجبهة ، إشارة صريحة الى ان القواعد تتصل صلة وثيقة بالاداة الاعلامية لتنظيمها السياسى . فضلا عن ان تلك الإشارة تعبر عن شىء من الرضا وغير قليل من الاحترام فى

إشارة صريحة أخرى إلى أن كوادرو وإطارات الجبهة الإعلامية
شركاء لا إجراء .

وذلك بالتأكيد إلى جانب خصوصيات ولفترات أخرى يمكن
للمرء أن يلمحها في هذا السياق وتتمثل في حركة الهبوط والصعود
التلقائية في صفوف بعض القيادات والرموز على سلم التفويض
القاعدي . وأخيرا تأتي رؤية الجبهة لقضايا الحكم والسياسة منشورة
ومنشورة في الوثائق المذكورة ، أمرا لافتا للانتباه إلا أن بيان لجنة
العلاقات الخارجية أمام المؤتمر بحديثاته وأسانيده القوية والذي أصبح
فيما بعد جزءاً من جسم البيان الختامي هو النقطة الأكثر بريقاً ولمعاناً
في مؤتمر الجبهة العام الثاني . ذلك أن البيان قد حسم ووضع النقاط
فوق الحروف فيما يتعلق بأشياء كثيرة ومنها التذبذب في دولا
العلاقات الخارجية فيما يتصل بقضايا بعينها . وذلك ما جعل
المراقبين ومنهم السيد رئيس الوزراء يقولون بأنه قد أصبح للجبهة
رأى واضح وصريح في كل شيء تقريباً بدءاً بالعلاقة بينها وبين
القوى السياسية الداخلية وانتهاءً بابرز القضايا الساخنة في المحيط
الدولي والإقليمي .

فالانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة والجهاد الأفغاني
وحادث الحرم والحرب العراقية الإيرانية التي تطاولت وما إلى ذلك
كانت كلها محل قرار هام أجازته المؤتمر . ولعل من الأمور الشائكة
كان هو البت بوضوح في حرب الخليج وحادث الحرم المكي الشريف
على وجه التحديد .

عن الحرب العراقية الايرانية قال البيان : ان العراق قد بدأها
وايران قد استمرت فيها واستمراتها دونما مبرر اخلاقي أو ديني أو
انسانى أو وطنى فاهدار الأرواح والأموال والعتاد كلها مفاصد لا بد
من إيقافها وتوجيهها الى الوجه الصحيح .

وعن حادث الحرم قال البيان : الحج عبادة لا رفث فيها
ولا جدال ولا فسوق . والاراضى المقدسة هى أماكن للعبادة لها
حرماتها وقديسياتها . والحديث عن تدويلها أمر غير وارد وفكرة ليس
لها من سند فى اجماع المسلمين . كل ذلك كان مشفوعا بحجج
وحيثيات شرعية وسياسية ومنطقية وفى غير ما خروج على المنطق
أو قطيعة لطرف من الأطراف . فقد كان البيان متزنا ومتوازنا
وموفيا بالغرض .

صراع القانون والسياسة فى ديوان النائب العام

بعد عامين من صدور تقرير لجنة القاضى الأمريكى «وارن» حول حادث اغتيال الرئيس كيندى أى فى (١٩٦٦) كتب المحامى الأمريكى «مارك لين» كتابا يشكك فيه فيما انتهى اليه التقرير وينتقد الخطة التى اتبعتها اللجنة فى الوصول الى نتائج تحقيقها المعلنة - وكان ذلك برغم كل شىء اثرأ لمسيرة البحث عن الحقيقة فى ذلك البلد. فقد وصف الفيلسوف البريطانى الراحل «برتراند راسل» الكتاب بأنه وثيقة تاريخية عظيمة .

واما ما درج بعض العلمانيين فى جامعة الخرطوم ونقابة المحامين السودانية وبعض الدوائر اليسارية المحلية على القيام به كل عام بغرض النيل من الشريعة الاسلامية ورموزها فيما يشبه المهرجان السنوى . فهو عمل اقرب [الهمبته] والاثارة منه الى العمل الجاد الذى يمهد السبيل الى الحقيقة ويثرى مسيرة البحث عنها .

اذ لم يبرز حتى الان نقد أو تقويم مهنى قانونى موضوعى عن تنفيذ «حد الردة» فى محمود محمد طه . فى حين ان الدكتور المكاشفى - قاضى الشريعة المعروف سبق له ان اصدر بعد

الرابية ١٩٨٨/١/٣٠

الانفاضة كتابين كاملين احدهما عن تجربة الشريعة في السودان
والآخر في موضوع محاكمة محمود محمد طه ورفاقه . وذلك علاوة
على عدد من المقالات ظل يرفد بها الصحافة السودانية من دار
هجرته في المملكة العربية السعودية الى وقت قريب .

وعلى المنوال ذاته نسج الشيخ احمد محجوب حاج نور فقد
ظل على الدوام يدعو منتقدي احكامه الى ان ينشروا آراءهم على
الملا .. أو يناظروه ليرد عليهم فضلا عن انه لم يفتأ يذكر مستمعيه
في الليالي السياسية - وهو كعضو بارز في الجبهة الاسلامية
القومية - ان ما يكتنف تطبيق الشريعة من قصور (ان وجد) هو
قصور الذين وقفوا على تطبيقها وليس قصور الشريعة ذاتها .. وعلى
المهتمين بالأمر ان يجتنبوا الخلط في ذلك .

الا انه وللأسف وخلافا لذلك النهج من قضاة الشريعة فاني لم
أجد في الطرف الآخر سوى غير قليل من الغوغائية . وقد يعجب المرء
اذا علم ان باحثا في كلية العلوم السياسية بجامعة الخرطوم قد سمع
من بعض اساتذته والمشرفين على بحثه - وهو بحث متصل بما
عرف في أدبنا السياسي بقوانين سبتمبر - ان حاج نور شخص غير
مؤهل وقد اتت به الشريعة من مجرد «امام مسجد في مكان ما الى
سدة القضاء ثم محكمة الاستئناف» . ولكن ذلك الباحث - طالب
الدراسات العليا وقتها - عندما اضطرته ظروف بحثه ان يلتقى الشيخ حاج
نور ويتعرف عن كُتب على سيرته الذاتية والاكاديمية وصلته بالعمل

فى القضاء والدوائر الجامعية ، اصيب وجرح عميقا فى مصداقية
اساتذته ونمتهم الاكاديمية !!..

ان هذه المقدمة التى تبدو طويلة شيئا ما .. هى جسر يتعين
علينا ان نعبره ونحن بصدد الدخول فى موضوع مشهدهنا السياسى
هذا الاسبوع . فقد دفعت الاحداث ببعض قضاة الشريعة ورموزها
فى الحقبة الماضية الى ان يصبحوا مع غيرهم من نوى المناصب
العدائية مادة لمداخلة هذا اليوم فالى «المشهد السياسى» .. وموضوعه :
صراع القانون والسياسة فى ديوان النائب العام !!..

* * *

عندما نشرت (الميدان) صحيفة الحزب الشيوعى السودانى
الخبر لأول مرة منفردة به عن سائر الصحف يبدو ان جهة ما قد
أخذتها وعنفقتها على الخبر (الفضيحة) فعادت فى اليوم التالى
لتكذب خبرها وتعتذر عنه فى برواز بارز من صفحتها الأولى .
ولكن صحيفة (الوان) التى كانت لديها القصة الكاملة للخبر وهو
«مادة خام» لم تتشكل وتتأطر بعد فيما عرف بـ «لجنة التحقيق فى اعدام
محمود محمد طه ، سارعت على اثر تكتيب (الميدان) المتعمد
لخبرها ، لتقول بأن الخبر صحيح (مائة بالمائة) ولكن (الطبخة)
لم تكتمل .. او لم يشأ لها (الطباخ) ان تفوح رائحتها وتتسرب عبر
الهواء الطلق .. ولم تزل فى حاجة الى المزيد من التوابل
والبهارات !!..

ان القرار بتكوين لجنة للتحقيق مع قضاة الشريعة والذين اسرفوا على اعداد وصياغة قوانينها بدعوى اغتيال محمود محمد طه بالتآمر ضمن آخرين ، كانت المفاجأة التي اعدھا «ديوان النائب العام» للمسرح السياسى الذى كاد يحترق من أطرافه نتيجة سلسلة من الحرائق التى اشتعلت ولم تجد من يطفئها حتى أصبحت تهدد الوضع الديمقراطي بكامله .

وللاستاذ عبدالمحمود الحاج صالح «رئيس الديوان» رغم تنصله من الموضوع حسب تصريحاته للصحف التى صدرت صباح الخميس الماضى ، حصيلة لا بأس بها من مثل تلك القرارات والتصرفات التى تبدو غير موفقة والتى استهلها برحلته الشهيرة للقاهرة لأول عهده بهذا الموقع العدالى الرفيع ، والتى صاحبته ظروف وملابسات انتهت به الى حدث غير سعيد .. فضلا عن ان قضية استرداد (المخلوع) لا يزال ملفها مفتوحا .

وصحيفة الحزب الشيوعى التى تعجلت كشف المستور فى ملفات النائب العام غرضها فى ذلك ، بطبيعة الحال معلوم ومعروف وهو انها لا تزال تلهث حسب خط حزبها لأن تصرف الانظار عن قضية صالح الخير ورفاقه التى ارهقت الحزب واذهبت ماء وجهه واصابته بشلل نفسى وعضوى شبه كامل .

أما السيد النائب العام ، كما بدأ فى ربود الفعل السياسية والقانونية والصحفية القوية ، فقد أضاف الى تعقيدات موقف حكومته

السياسي والأمني تعقيدات أخرى لم يحسب حسابها ولم يفكر فيها .
فمما لا يخفى على احد ان ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية تعاني
الآن وبكثافة من ازمات وتعقيدات سياسية حادة .

● اولها : نيول اغتيال الزعيم الشيعي العراقي مهدي
الحكيم بأنها تسببت في تفكك العراق

● وثانيها : نوبات البرد وبرود العاطفة في العلاقة بين
الحزبين المؤتلفين والتي ظلت تلازم الائتلاف وتلاحقه منذ مدة ليست
بالقصيرة .

● وثالثها : - دون ريب - هو الظروف الامنية والمعيشية
البالغة الصعوبة التي تعيشها البلاد وترزح تحت وطأتها مما يجعل
ما ذهب اليه المدعي العام هو حدث انصرافي بكل المقاييس فضلا
عن انه قضية خاسرة في ميزان السياسة وفي ميزان القانون على
حد سواء .

وتنطلق في ذلك من ان السيد النائب العام عبر (مدعيه العام)
المستشار محمد سعيد بدر قد اضاف الى متاعب حكومة السيدين
حقيقة انها لم تجمد قوانين الشريعة الاسلامية فحسب وانما اخذت
تسعى الآن الى ان تعاقب وتحاكم كل من عمل على تطبيقها في
السابق وبشكل لم تعهده نظم ومبادئ القضاء وضعيا كان ام شرعيا .
اذ أنه ومما حفظت لنا الشرائع مجتمعة أن القاضي كائنا من كان مقيد

فى حكمه وفى قراره بالقانون الذى امامه وبحرية قراره وممارسته
التي يستمدّها من ضميره المهني ومن استقلال المؤسسة التي يعمل
فى كنفها فهناك طرق معينة ومحددة وضعها القانون لاستئناف
الاحكام الصادرة او مراجعتها .. خلا مساءلة من اصدروها بحال
من الأحوال من حيث رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة

ولعل تلك القناعة الراسخة فى ضمير أهل المهنة هي التي
جعلت شخصا علمانيا معروفا مثل الاستاذ بوب يقول فى عموده
اليومى بجريدة «السياسة» فى عددها الصادر أمس الأول وبالحرف
الواحد ما يلى :

«ان ما حدث تهريج باسم العدل .. واذا ما فتح الباب لمساءلة
القضاة عن قضائهم انتهى النظام القضائى» .

وتضمن بيان صادر عن هيئة علماء السودان قولهم الصريح
بأن فعل لجنة المدعى العام لا يجد له سندا أو أساسا فى الشرائع
الاسلامية والوضعية على السواء .

وذلك ايضا ما جعل صحيفة مثل (الاسبوع) تكرر
افتتاحيتها ذاك اليوم (الخميس) لشجب واستفكار فكرة مساءلة
القاضى عن قضائه وأوردت فى ذلك الاطار حزمة من الأسانيد
والنصوص القانونية ، بينما التزمت صحافة الحزبين الرسمية
السكوت عن التعقيب أو التعليق على الحدث جملة واحدة .

وأما المدعى العام نفسه فنتيجة ردود الفعل السياسية والقانونية التي اشارت اليها صحيفة السياسة انتهى كما جاء في صحيفة الحزب الشيوعي الصادرة «الخميس» وصحف اخرى الى تعديل المواد الخاصة بالنهم الموجهة لقضاة الشريعة وعلى رأسهم الاستاذ حاج نور من تهمة القتل العمد الى تهمة القتل شبه العمد .

كما ردت لجنة المدعى العام على طلب من محامى الشيخ حاج نور بشطب البلاغ ضده بأن الاتهام المنسوب لحاج نور ليس من جهة كونه كان قاضيا وانما اتهام بالتآمر على اغتيال محمود - كما جاء فى (ميدان) (*) الخميس .

ولعله واضح من دفع لجنة المدعى العام هذا والذي ينتظر الفصل فيه أمام المحكمة اليوم ، ان اللجنة تواجه مأزقا واشكالية قانونية كبيرين . فالمعلوم والمعروف ان الشيخ حاج نور وهو قاضى محكمة الاستئناف لم يكن ليكون طرفا فى محاكمة محمود محمد طه لولا انه كان قاضيا وبذلك الصفة دون غيرها .

ان ديوان النائب العام يواجه اشكالية قانونية يمكن حسمها أمام القضاء لا سيما وان دعوى مماثلة ضد الدكتور المكاشفى - كما جاء فى افتتاحية صحيفة الاسبوع بالخميس - قد سبق لمحكمة الاستئناف ان رفضتها عندما عرضت عليها فى ١٩٨٥ تأسيسا على مبدأ استقلال القضاة وحمايتهم من كافة أنواع التأثير على قرارهم حتى

• الميدان هي صحيفة الحزب الشيوعي السودانى .

لا تهددهم وتطاردهم البلاغات الكيدية ، ولكن الاشكالية السياسية تبقى قائمة ومفتوحة .

فالقرار بتشكيل لجنة للتحقيق في اعدام محمود محمد طه هو برأى الكثيرين قرار سياسى جانبيه التوفيق، يتضمن ويعبر في ثناياه عن مناخ الأزمة السياسية الراهنة والذهنية التى تقود خطأ الحكومة فى دروب ومسالك ما كان لها ان تغشاها لولا انها تخضع فى بعض اركانها الحساسة لسلطان جهة اعنت ان تخرجها وتنال من سمعتها فى الداخل والخارج .

والشواهد هنا تنهض كثيرة وغزيرة وبعضها ما يلى :

أولا : لعله غنى عن الذكر ان السيد النائب العام عندما عاد من رحلته الأولى الى مصر - برفقة بعض اليساريين المعروفين - وصرح للصحف بأن المخابرات المصرية قد (سمته) . كان المعلوم يومئذ ان جهة بعينها كان غرضها (تسميم) العلاقات السودانية - المصرية ، لا سيما وان شخصية نسائية شيوعية معروفة رافقت الوزير فى رحلته كانت تصرح للصحف بأنها جاءت من القاهرة وهى تحمل بين يديها شيئا من (أمعاء) الوزير المسموم وذلك لزوم التصعيد والاثارة !!!
وكما يذكر القراء والمراقبون فقد كلف ذلك النائب العام الكثير ليجتوى آثار وافرازات تلك الرحلة غير السعيدة .

ثانيا : عندما استغلت جهة مأنونة ومعروفة ذات مرة سلطة

النائب العام وطلبت الى البنك المركزى ايقاف صرف ارباح
المستثمرين والمساهمين فى بعض مؤسسات القطاع الخاص ، كان
الغرض اساءة سمعة الدولة واعلانها منطقة غير مطلوب فيها او لها
استقطاب رأس المال الاجنبى - عربيا كان أو اسلاميا أو خلافة -
وذلك ما جعل الدولة بكامل سلطتها واطرافها تهزول فى غير
ما وقار لتنفى عن نفسها ذلك التصرف الجاهل المغرض .. والذى
كان قد تم بفعل قاعل ..!!

ثالثا : واليوم فان الجهة ذاتها التى سربت الخبر قبل ان يستوى
قد ركبت سلطة النائب العام و استغلتها فى ان تقول للرأى العام ان
حكومة السيدين لا تسوف فى امر الشريعة وتحملها فقط وانما تود
ان تحاكم من انتسبوا اليها فى وقت من الأوقات - ومهما أوتوا من
حصانة - ليكونوا عبرة لمن يعتبر من جماهير الشريعة وروادها
راكبة الى ذلك ما ظل الشيوعيون نون غيرهم ينفخون فى (قربته)
المقطوعة منذ الانتفاضة وحتى يومنا هذا عسى ان ينالوا من
الشريعة .. اذ ليس المقصود محاكمة نظام جعفر نميرى الذى باد
فذلك أمر بدأ مستعصيا عليهم لسبب أو آخر .

وفى المنتهى فان تلك الاشكالية السياسية ستظل (كعب
أخيل) والنقطة الضعيفة فى نشاط ديوان النائب العام العدالى طالما
ان هوى الديوان يجرى مع السياسة ويصب فى دروبها ومسالكها
المتعرجة . ولعل من اقوى الشواهد على ذلك هو قضية التحقيق فى

القطاع المصرفي بشقيه الخاص والعام التي دخلت نفق السياسة المظلم منذ يومها الأول ولم تخرج منه حتى الآن - فعمر تلك القضية أطول من عمر الحكومة الحالية وربما استمر بعدها .

وحسنا فعلت صحيفة (الأيام) عندما قالت في افتتاحيتها أمس الأول وبالحرف الواحد [ان المصارف اجهزة حساسة ولها علاقات واسعة في الخارج بعملها وحالة الشك الراهنة تؤثر عليها سلباً وتقتضى العدالة ان نسرع في حسم الاتهامات ، فيدان من يدان ويبرأ من يبرأ حتى يستقر العمل المصرفي على أسس واضحة] .



مرة أخرى

صراع القانون والسياسة في الديوان !!..

عندما قلت في «المشهد السياسي» الأسبوع الماضي ان ديوان النائب العام يواجه اشكالية قانونية يمكن حلها بواسطة القضاء ولكن الاشكالية السياسية تبقى قائمة ومفتوحة ، لم اكن اعمد الى تلقين السلطة والرأى العام بعض الرؤى الذاتية بقدر ما كنت ارد الامور الى اصولها وجنورها الحقيقية . ذلك ان الاشكالية القانونية وهي الدعوى المقامة يومئذ قد فصلت فيها المحكمة صباح اليوم الذى طالع فيه القراء «المشهد السياسي» فى حين صدرت لاحقا بعض التصريحات والتعقيبات الرسمية والمتخصصة التى اشارت الى ان ثمة شأنا كيديا أو سياسيا فى الموضوع . ثم اخذت تبرز الى الوجود بعض المؤشرات التى تقول بأن المشكل السياسى فى الديوان سيحسم على نحو من الانحاء .

فى مؤتمره الصحفى - الثلاثاء - قال السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء حول حادث اعتقال الشيخ حاج نور ورفاقه - فيما اورثته الصحف اليوم التالى - ان لجنة التحقيق فى مقتل محمود محمد طه قد تجاوزت صلاحياتها . وان النائب العام لم يكن محيطا بالاجراء الذى اتخذته اللجنة بفتح البلاغ . وعلاوة على ذلك اضاف السيد رئيس الوزراء . ان الطريقة التى فتح بها البلاغ تتم عن (قصد وكيد !!) وهو ما درجنا على تسميته (بالاشكال السياسى) فى

لممارسة العدلية في ديوان النائب العام . وحسما لذلك الاشكال اعلن السيد رئيس الوزراء ان مهمة اللجنة قد انتهت بقرار المحكمة بشطب القضية .

وأما السيد النائب العام عبدالمحمود الحاج صالح نفسه فقد قال للصحفيين عقب ذلك المؤتمر - حسب ما أوردته (الميدان) وبعض الصحف - ان اللجنة ستسأل حول ملابسات فتح البلاغ الأمر الذي يعتبر تخطيا للأجراءات المتبعة .

كما ذكر المستشار محمد سعيد بدر . المدعى العام ، من جانبه ان خطأ اجرائي في التنظيم قد وقعت فيه اللجنة . وهو انها لم ترفع توصياتها للنائب العام بعد التحقيق في حين اثبت لها الحق في فتح البلاغ .

وتأسيسا على تلك الافادات الرسمية ، فانه قد اصبح في يقين السلطة وقناعتها ان (فيروس) السياسة قد تسرب الى جسم الديوان ولا بد من تحصينه واخضاعه لعدد من الجرعات العلاجية .

وفيما يبدو انه شبه معالجة وحسم لصراع السياسة والقانون في ديوان النائب العام ، أوردت صحيفة (الأيام) في صدر صفحتها الأولى - بعددها الصادر الأربعاء - خبرا مفاده ان الديوان قرر تقليص عدد الاعضاء خارج الديوان الذين لا تتسنى له محاسبتهم . وفيما يبدو انه خطوة اخرى في طريق انتشال الديوان من

(حفرة) السياسة ، جاء في صحيفة الحزب الشيوعي (الميدان)
الصادرة الخميس ان النائب العام والمدعى العام قد (رفضا) الادلاء
بأية تصريحات حول ما يتعلق بلجنة التحقيق مع المتهمين بقتل
محمود محمد طه . وهو بتقديرنا ما يتناسق ويتسجم مع حقيقة ان
الديوان قد انتبه الى الضرورة الملحة للعزل بين السياسة والقانون
في مؤسسة شبه قضائية - بالرغم من ان ذلك لا يسعد «الميدان»
ولا يخدم اغراضها في الابقاء على القضية ساخنة وملتهبة ولو
احرقت نارها الديوان والحكومة الائتلافية القائمة بالضرورة .

وفي تطور آخر ، وفيما يبدو انه تعصيد لقرار الديوان بتقليص
المشاركين في لجان التحقيق من خارجه حيث انه ليس بالامكان
محاسبتهم ، خص الاستاذ مصطفى عبدالقادر المحامي عضو اللجنة
المذكورة صحيفة «الجريدة» بافادة وتعليق مطول حول تصريحات
المسؤولين في قمة السلطة التنفيذية وفي قمة الديوان .

لقد قال مصطفى عبدالقادر للجريدة - فيما نشرته الخميس -

ما يلي :

● ان أمر النائب العام بتشكيل اللجنة كان بمثابة تفويض تام
للجنة مما لا يستدعي الرجوع له (أي للنائب العام) عند القيام بأي
اجراء .

● ان السيد رئيس الوزراء ما كان له ان ينتقد امرا ما رال
أمام ساحة القضاء .

وحدث لأساذ مصطفى عبدالقادر هذا هو على كل حال حديث في السياسة أكثر منه رؤية قانونية واجرائية . فإذا كان من حق النائب العام سحب القضايا من أمام القضاء لظروف يقدرها هو وترعاها المحكمة ، فلا يعقل الا يسحب سلطته ممن خولها إياه أو لا يكون من حقه ان يرجع اليه فيما خول سلطته بشأنه .

ثم ان حديث المحامي اليساري عن ان السيد رئيس الوزراء ما كان له ان ينقد مرا مازال أمام القضاء ، فهو امر تنقصه الدقة على كل حال . ان بلاغ لجنة مصطفى عبدالقادر قد شطبته المحكمة منذ السبت الماضي بصفة نهائية واخلى سبيل من اعتقلوا بشأنه . ولم تتقدم اللجنة حتى الان او يقينا حتى لحظة افضى السيد رئيس الوزراء بتصريحاته باستئناف لقرار المحكمة الصادر . ومن ثم كان بوسع الجميع بما فيهم مصطفى عبدالقادر الذي صرح لصحيفة (صوت الجماهير) التي صدرت في اليوم التالي لحكم المحكمة ، ان يصرحوا ويعلقوا على الحدث الذي كان حظه من السياسة أكبر من حظه في القانون . فاستقلال القضاء والتوازن بين السلطات هو عملية سياسية وديوان النائب هو وحدة حكومية يقودها مسئول سياسى هو مستشار الحكومة القانوني . ورئيس الوزراء الذي هو قائد الجهاز لسياسى والتنفيذى فى الدولة كيف لا يجوز له ابداء الرأى بل والتوجيه فيما يخص حكومته وسلطته ؟..

ان بعض العاملين فى لجان التحقيق من ذوى الغرض السياسى يقودون خطى الديوان باتجاه التسييس بما يخدم مصلحتهم ولو ركبوا

الى ذلك ما يعرض سمعتهم المهنية الى التآنى والانحطاط غير انه ولما كانت الحكومة هى الجهة المعنية فى نهاية الأمر بحصاد ما يجرى فى دوائرها الرسمية من سوء استغلال للسلطات ، فليس هناك ما يدعو الى ان ترتفع حواجب الدهشة عند البعض عندما تسد الحكومة بنفسها الباب الذى تأتى منه الريح فى شكل عواصف هوجاء تهب عليها فى غفلة .

ولعل ما دبجه الدكتور عبدالله ادريس عميد كلية الحقوق بجامعة الخرطوم حول الأمر بحسبانه من الامور ذات الصلة بالقانون والعدالة وهو ما نشره (بوب) فى نافذته (يومياتى) ، يستحق ان نستريح عنده ولو قليلا ، فثمة معان ومضامين اشتمل عليها مقال العميد .

فالدكتور عبدالله ادريس فى مداخلته المذكورة ابدى ملاحظات ثلاثا جاءت تأييدا لما سلفت الاشارة الى انه استغلال لسلطة النائب العام فى غير اغراضها المعلومة - فماذا قال الرجل ؟ لقد قال ما نصه :

● ان سلطات النائب العام وهى سلطات شبه قضائية لا تمارس بالانضباط والموضوعية المطلوبين . ونتج عن ذلك اضرار لا تحصى لكثير من المواطنين . فلا يكفى ان نقول ان المحاكم هى التى تقرر الادانة لان البراءة لا تزيل المعاناة التى يمر

بها المواطن وعائلته لقرار كان دافعه ابتداء (الكيد) أو تصفية الخصومات السياسية .

● انا لا اتحدث هنا عن لجنة التحقيق موضوع التعليق ولكن عن عشرات اللجان التي كونت بعد الانتفاضة واستنفدت كثيرا من الوقت والمال ولم نسمع عن احصائية توضح عدد الادانات التي تحصلت عليها تلك اللجان من المحاكم .

● وفي الملاحظة الثالثة يلفت الدكتور عبدالله ادريس الانتباه الى ان قضية الحقوق والحريات غائبة عند معظم المنضوين حزبيا . ولكن (المؤلم) ان بعض المنظمات التي كونت بغرض حماية حقوق الانسان تتخذ مواقفها اعتمادا على اللون السياسي للشخص الذي اصيب بالضرر . والمفجع ان الحكومة تود الآن دخول الحلبة ويصبح في النهاية (حاميا حراميا) .

ان ما ذكره عميد الحقوق بجامعة الخرطوم محل علم و يقين الجميع ، فسلطات النائب العام شبه القضائية وباعتراف السلطة نفسها وبما تثبته الوقائع والشواهد الكثيرة ، لا تمارس بالانضباط والموضوعية المطلوبين ، علاوة على ان عشرات اللجان ومن اهمها لجنة التحقيق في المصارف - على ما استنفذته من جهد ومال ووقت وتسهيلات استمرأها اصحابها - لا تزال محصلة عملها النهائية مشكوكا في امرها .

والمطلوب الآن - وفي ضوء ما أسفرت عنه ملابسات لجنة

الحقيق في اعدام محمود محمد طه - مراجعة اعمال كل اللجان التي صدرت بها أوامر تشكيل . فالحكومة بعد ان لدغت من هذا الجحر اكثر من مرة تبدو الآن غير راغبة في المزيد من الكيد السياسى واستغلال الهموم الحساسة في الشؤون الحزبية الضيقة . وعلى وجه الخصوص بعد ان وجه السيد رئيس الوزراء بحل اللجنة التي أمر السيد وزير المالية بتكوينها للتحقيق في البنك المركزى وبنوك القطاع العام .

* * *

بعضنا في اعمام ذات قد نشرت في بعض الصحف

وأخيرا : الأطباء الثلاثة ؟..

إن هذا العنوان الذى كان مثل «الماركة التجارية» هو ما ظلت بعض الصحف اليومية - بل احداها تحديدا - تطالع به قراءها في كثير من الاثارة والتشهير كلما انعقدت جلسة من جلسات تلك المحكمة التي كانت تنظر اتهام موظف سابق ببنك فيصل لثلاثة من الاطباء المرموقين بالتواطؤ مع ادارة البنك للتخلص منه . ولكن كلمة المحكمة كانت في المبتدأ تبرئة نمة الأطباء الثلاثة المعنيين من تهمة التواطؤ وخرق ضمير المهنة .

الا انه وبالرغم من ان الصحيفة المعنية قد نشرت خبر تبرئة ساحة الأطباء المتهمين من الجرم المنسوب اليهم والذي شفعته المحكمة بقولها ان الشاكى ومحاميه قد فشلوا في اثبات التهمة ، فقد تضرر الأطباء المتهمون بحق وحقيق من النشر الكيدى الذى تعهدت

به تلك الصحيفة قضيتهم - فكما قال الدكتور عبدالله ادريس في مداخلته التي اشرنا اليها ان البراءة لا تزيل المعاناة التي يمر بها المواطن وعائلته .

ولم نشأ وقتها التعليق أو التعقيب على ما درجت تلك الصحيفة على القيام به - علما بأن المرء كان يرى بعينه ان قمما في مهنة الطب وعلومه تمرغ سمعتهم وتجري بحقهم - مع سبق الاصرار محاولات اغتيال معنوى ومهنى مفضوحة ومكشوفة كانت تلك الصحيفة في غنى عنها لو ان ضميرها المهنى كان صاحبا وببيض بشيء من المسؤولية الاجتماعية ، ذلك ان اولئك الأطباء لم يكونوا رموزا في الحياة السياسية أو العمل العام حتى نقول انه بعض كيد السياسة وممارساتها غير النظيفة . ولكنهم كانوا بكل تأكيد مواطنين معروفين في دوائر تخصصهم المهنى ولدى من يفتشون علمهم وخدماتهم الطبية وهم كثيرون .

وبراءة هؤلاء الأطباء التي أصدرتها المحكمة المختصة في ذات اليوم الذي فصلت فيه محكمة اخرى في بلاغ لجنة النائب العام ضد قضاة الشريعة ، جاءت كمن (مات يوم القيامة) - كما يقولون ...! فبالرغم من ان خبر تبرئة ساحتهم قد نشرته الصحف في صفحاتها الاولى وباحجام متفاوتة ، الا ان اولئك الأطباء لم يلقوا حظهم الكامل من اهتمام الرأي العام نتيجة انهم ماتوا يوم القيامة يوم اخلى سبيل حاج نور ورفاقه في مظاهرة سياسية مشهودة ...!

وبشخص شاهدا على تلك حقيقة انى عندما ذهبت الى محكمة
المديرية بغرض حضور جلسة النطق بالحكم فى هذه القضية لم اجد
من حجاب المحكمة ومسئوليتها من يدلنى على اين يحاكم «الأطباء
الثلاثة» ؟ بل وعندما سألت المعلن (تحديدا) قال ان القضية التى
يعرفها فى هذه الدائرة هى قضية حاج نور . وقد فصلت فيها
المحكمة منذ الصباح الباكر ..!؟

إن الدكاترة : ابو القاسم الهادى وعبدالقادر الكدرو وحسين
محمد احمد وكلهم من ذوى الماضى المهنى الطويل والمشرف قد
كانوا براء ابتداء فى نظر مجتمعهم المهنى وفى نظر اصدقائهم
ومعارفهم ومرضاهاهم الذين يترددون عليهم . وما كان ليظعن فى
نمتهم لولا ان القانون يعلو ولا يعلى عليه ، ولولا ان الناس سواسية
أمام القضاء . فمرحى لنا جميعا بنزاهة القضاء ، وبمظلته التى انتشرت
لتغطى الجميع ..

عقدة الموقف السياسى

ان الحديث فى الجزئيات والاحداث اليومية والعابرة لم يعد يشبع الذى يبحث عن مرسى أو ميناء آمن يحط فيه قارب السياسة الذى ارهقته الاهواء والأنواء . ذلك ان التصدع قد طال هذه المرة كل المؤسسات والأجهزة بحيث اصبح تشخيص الأزمة وردها الى عواملها الأولية امرا لا بد منه .

ولكن نقطة البداية فى هذا المبحث هى المؤسسة السياسية فى بلادنا لكونها النواة التى انبثقت عنها وتفرعت كل المؤسسات الاخرى من تشريعية وستورية وتنفيذية .

لقد كان الائتلاف بين الحزبين التقليديين ولازال هو نقطة الارتكاز التى تتعتمد عليها وتستقر كل اطارات الحكم ، غير ان ما نطالع ونسمع ونشاهد الآن يبنىء عن ان ثمة شرخ وخلل بنيوى فى هذا الائتلاف وسيؤدى فى النهاية الى ان ينهار البناء ويتداعى .

فالمراجع السياسية تقول بان كلا الحزبين ولأول مرة ، قد اكتشفا ان عوامل نفسية وعضوية قد كرسست بين الزوجين الكثير من دواعى الفرقة والطلاق . بل ان كلاهما يحس بان الآخر لم يكن كفؤا له ابتداءا .. ولمزيد من الضوء نقول :

المقربون من حزب الأمة القومى الجديد يقولون بان الانحادى ليس بالحليف القوى الذى يعتمد عليه . فهو لا يزال اسير عقده

الرابية ١٩٨٨/٢/١٣

التعبئة ان يدار جزء من الخطاب السياسى حول الحوار والعلاقات الائتلافية .. وكلاهما من المناطق الشائكة المحفوفة بالألغام والمتفحرات .. ذلك ان فى دفتر العلاقة بين الحزبين بعض الظلمات والتجاوزات والتراكمات غير السارة التى تختزنها جماهير الحزب وقياداته الوسيطة والقاعدية فى ذاكرتها . فهناك تحديدا :

- معركة المواقع القيادية فى المؤسسات ولقطاعات الاقتصادية والإدارية التى استأثر بها حزب الأمة .
- وقصة اقضاء [ابوحريرة] والشريف .
- وقضية احمد السيد حمد الشهيرة .

● تم الآن مسلسل مساعد الأمين العام للحزب السيد سيد احمد الحسين والذى اخذ اكثر من شكل وطور ويتولى كبره فى حزب الأمة «الاخوة» خالد وعبدالرحمن فرح .

● ... واخيرا الصراع بين رئيس الجمعية ونائبه .

ويضاف الى ذلك حقيقة ان زعيم الحزب الاتحادى بعد رحلاته الخارجية الأخيرة بدا له انه اكبر من شريك فى سلطة ائتلافية يستأثر بها الشريك الآخر ، بل زعيم قومى . ولا بد ان هذا الطارىء فى حياة الزعيم الاتحادى السياسية يتطلب دورا حديدا وحجما اكبر فى اتخاذ القرار وادارة السلطة .. والاصواء كذلك !..

وذلك بطبيعة الحال الى جانب تناقضات اخرى تتعلق
بالسياسات والتوجهات فى الحكم ومنها :

١ - الاختلاف حول بعض ركائز ودعائم سياسة البلاد
الخارجية .

٢ - تباين وجهات النظر حول بعض السياسات المالية
والاقتصادية ولا سيما قصة التحقيق فى مصارف القطاع الخاص
واخيرا البنك المركزى وبنوك القطاع العام .

٣ - الاختلاف حول ايلولة جهاز الأمن وكيفية بنائه
والاشراف عليه .

وقد تشعب الأمر اخيرا وأشكل ليصل الى درجة المواجهة
والحرب السافرة والساخنة فى الصحف وفى مجلس الوزراء وفى
الجمعية التأسيسية وفى لجان التنسيق بين الحزبين و «لقاء السيدين» .
فى الوقت الذى يدعو فيه نواب حزب الأمة الى طرح الثقة بوزير
الداخلية ، يتقدم بعض النواب الاتحاديين باقتراح لحل الجمعية ..
ويضمرون فى انفسهم توجهها لطرح الثقة بالحكومة .

هكذا ينتهى الأمر الى ان العلاقة والرابطة الائتلافية بين
الحزبين الكبيرين هى الآن فى أسوأ حالاتها وتمر بمرحلة من الجذب
والخواء النفسى والوجدانى . فقد ضاق كل طرف ذرعا بالآخر ..
واصبح العيش تحت سقف واحد أمرا مستحيلا او مستعصيا بحق .

ولكن الأمر في صورته الاجمالية ليس قاصراً على العلاقة بين الحزبين المؤتلفين ، اذ تجاوز الحال ذلك الى الاحزاب المؤتلفة نفسها ؛ ويتجسد ذلك فيما يلي :

أولاً : ظهور بعض بوادر ومظاهر الخلخلة والتمرد في حزب الأمة القومي الجديد . فغنى عن الذكر ان وزراء حزب الأمة ومنهم السيد وزير المالية قد اصبحوا يتعرضون للنقد العلنى والشرس من نواب حزبهم وتكفى الاشارة فى هذا السياق الى ان الدكتور فضل الله على فضل الله قد نادى من داخل الجمعية وعلى رؤوس الاشهاد بضرورة سحب الثقة من رئيس الجمعية وهو من رجالات حزب الأمة على كل حال .

ثانياً : تصريح الشريف زين العابدين لصحيفة الاسبوع الخميس الماضى بأنه قد وصى لدى زعيم الحزب بحل امانات الحزب العامة والمتخصصة ودعوة الجماهير الى عدم الالتفات الى ما يصدر عن الامانات السابقة ، فيه اشارة واضحة الى ان المواجهة بين قيادات الحزب الاتحادى الديمقراطى المتعددة قادمة لا محالة بالرغم من التضامن والتآزر الذى ابدوه مجتمعين فى قضية التحرش بالسيد سيد احمد الحسين .

ومحصلة هذا كله ان المؤسسة السياسية فى الحزبين تمر بمرحلة اضطراب وقلق فى زمن يبدو انه خطأ بكل معيار ومقياس . ذلك ان المشكل الأمنى والمشكل الاقتصادى والعجز الملازم لآلة

الدولة قد تفاقمت جميعها واستحكمت بأكثر مما كان عليه الحال في
أى وقت مضى .

ثم ان العلاقة بين الاطراف الأساسية في الحكومة وبين حلفائها
من الاحزاب والفعاليات الجنوبية ، كما ان العلاقة بينها وبين
الانانيا قد تدهورت الى حد بعيد وفيما يشبه تداعى المسرح من
كل اطرافه .

والمطلوب فى هذا السياق المتداعى هو شكل من أشكال انقاذ
الموقف والتدابير الطارئة والاستثنائية . غير ان ذلك تتحكم فيه او
تحكم الحركة باتجاهه بعض الحقائق التى لا يمكن تجاوزها أو القفز
عليها .

● فالحقيقة الأولى هى ان عامل الثقة مع الأطراف الاخرى
خاصة الجبهة ونتيجة استهلاك الحزبين الحاكمين لكل رصيدهما فى
هذا المجال ، لم يعد متوفرا وبالقدر المطلوب .

● والحقيقة الثانية هى ان الخرق قد اتسع على الراتق
 واصبحت عملية [الملمة] الأمر فى ظل ما يجرى الآن تحتاج الى
ما يشبه [العبور] ان لم يكن العبور نفسه .

وربما كان واضحا وبجلاء ان مفاتيح هذا العبور هى الآن بيد
كل المؤسسات وليس المؤسسات السياسية وحدها - أو المؤسسة

الائتلافية وحدها على وجه الدقة . ذلك ان الأمر قد خرج حقيقة من طور انه «هم ائتلافى» الى طور «الهم القومى الملح» .

والهم القومى الملح هو بالضرورة والممارسة كما حدث فى رجب ١٤٠٥هـ ، هم كل مؤسسات المجتمع واطاراته الفاعلة والناشطة ، بما فى ذلك المؤسسة العسكرية . وأقول المؤسسة العسكرية لأن جزءا كبيرا من هذا الهم هو هم أمنى يتصل بوحدة التراب وسلامة الوطن ومواطنيه .

وان البعض يتصور ان الحل يكمن فى حل الجمعية الدستورية والرجوع الى الناخبين ليحسموا عملية التفويض الشعبى باعلاء أو ترجيح كفة احد الاحزاب بصورة أوضح وأكبر تمكنه من مباشرة هموم الدولة خارج اطار الموازنات الائتلافية الحالى والذى يبدو انه عقبة كبيرة فى سبيل استقرار الحكم وتوجهه . ولكن حسابات الجغرافيا والديمغرافيا والتاريخ والواقع الحزبى والاجتماعى تقول بان ذلك غير ممكن وغير متاح . فالتركيبية الحزبية بشكلها الراهن وبتضارب مصالحها لا تسمح للعملية الانتخابية بان تنطلق الى مداها وتنفذ الى غاياتها دون التدخل المقصود والمتعمد لتغيير النتيجة فى آخر السوط - مثلما حدث فى الدائرة ٢٧ (١) الصحافة وجبرة حيث تكتلت كل احزاب البلاد ضد الدكتور الترابى مرشح الجبهة الاسلامية القومية فى تلك الدائرة الانتخابية .

والبعض الآخر يرى ان الحل يكمن فى اعادة ترتيب العلاقة

بين الحزبين المؤتلفين بحيث تتضمن قدرا من التوازن الموضوعي فيما يتعلق «بكعكة» السلطة .. مع تغيير في الوجوه التي تحمل الحقائق الوزارية .. وهذه الرؤية - مثل سابقتها هي رؤية اتحادية وان كانت بعض التيارات في حزب الأمة تشاركهم في الجزئية الخاصة بتغيير بعض الوجوه في دست الوزارة غير ان الحقيقة تقول بأن تركيبة السلطة التنفيذية الحالية تعاني من خلل بنيوي وعضوي وآخر متصل بالتباين في السياسات والتوجهات الاجمالية - وهذه كلها لا تحلها تدابير متصلة بالتوازن داخل السلطة ولا بتغيير في الوجوه والشخصيات التي تحمل الحقائق الوزارية وشبه الوزارية في السلطة .

فالجبهة الاسلامية القومية عندما وضعت اiban جولات الحوار حول الحكومة القومية منذ شهور خلت منهاجا للحكم وتوجهاته ، كانت في الواقع تهدف الى تقديم حل ما لمعضلة الحكم الائتلافي في غياب التفويض الانتخابي الكامل لطرف من الأطراف . فما يشكو منه الاتحاديون الآن من عدم توازن داخل الادارة التنفيذية كان حله الى حد كبير في ذلك الذي طرحته الجبهة مفصلا بموازينه ومعاييره الحسابية والعملية . وما ينشده حزب الأمة الآن من حليف قوى وجهاز تنفيذي فاعل ومتناسق كان ممكنا ايضا في ذلك الوقت . ولكن طرفا السلطة كانا يميلان اكثر الى تنويم الازمات وتخديرها اكثر من علاجها .

ان السؤال الكبير الآن هو : هل تستطيع جهة ما ان تحرك
الأوضاع باتجاه تجاوز الأزمة الراهنة ؟

ان الاجابة القاطعة على مثل هذا السؤال الكبير لا تبدو سهلة
أو ميسورة في ظل الوضع الحالي بكل تراكيبه وتضاعيفه . ولكن
المرء يحس دبيب حركة واتصال وجس نبض من هنا وهناك . وتقول
المصادر المعنية .. ان الحديث والهمس والتلميح في جله يأتي من
طرف واحد .. بينما الطرف الآخر يخزن المعلومات ويحفظها
ويطابق بينها وبين شفرات وخطوط اتصال سابقة لم تفض الى
شيء .. اننا نستطيع ان نقول انه وبرغم احساس الجميع المتزايد
بالطروف المحيطة الا ان جوا من عدم الثقة يكتنف ويظلل ذلك
التحرك الى حد كبير .

وفيما يدعو الحزب الشيوعي السوداني من خلال كلمة
[الميدان] أمس الأول الى ضرورة ان يحتوى الحزبان المؤتلفان
خلافتهما وصراعاتهما حتى لا تكون لها آثارها السالبة على مسيرة
الديمقراطية ، فان دوائر الجبهة الاسلامية - فيما يبدو - تدرس
الأوضاع وتحاول كما درجت على ان تقدم شيئا ما - اكثر من اسداء
النصح والتلميحات - في هذا الشأن الذي لم يعد شأنا خاصا باحزاب
الحكومة . ذلك ان اطراف الحكومة نفسها من هذا الحزب او ذاك هي
التي تتحرك وتطرق الأبواب .. لقناعتها ان الأمر اكبر مما تدعو اليه
[الميدان] من "ضمزمة" الازمة و«غططتها» ريثما ينتهى كل
شيء .

ان الأيام القليلة القادمة كما تدل كل المؤشرات ستشهد تطورا
ايجابيا بإزاء حل الأزمة وليس في وسعنا الا ان نراقب ونسمع ونرى
باعين مفتوحة وعقول مفتوحة ايضا ..



أحداث الجامعة

جولة في الوثائق والطروحات

فيما تواصلت الأزمة بين الحزبين المؤتلفين الاسبوع الماضي وتتواصل هذا الاسبوع ، بدت بوادر انفراج في الأزمة التي ادت الى اغلاق جامعة الخرطوم لما يربو على الثلاثة أشهر من عام دراسي قصير خشي معه الحادبون من ان يضيع العام وتضيع معه بالنتيجة المصلحة العامة وسمعة المؤسسة الأكاديمية العريقة . فبفضل اشارة من السيد راعي الجامعة وبعض الجهود الصحفية وتحرك ايجابي من مجلسها ومجلس اساتذتها وبعض الآباء والشخصيات الاجتماعية ، اصدر البروفسير يوسف فضل مدير الجامعة قرارا باستئناف الدراسة الاسبوع القادم - السبت ٢٧ فبراير الجارى .

والطريق الى ذلك القرار الذى انتظره الناس طويلا لم تكن سالكة او ممهدة تماما . ذلك ان تعقيدات وعقدا كثيرة - بالرغم من بساطة المشكل - كانت تقف عقبة في سبيله . فقد كان برأى لجنة العمداء اقتباسا مما رفعته من توصيات وأبدته من هوامش وحواش على توصيات اللجان المتخصصة التى طلب اليها دراسة كل جوانب الأزمة وابداء الرأى والتوصية بشأنها - ان يقوم الاستقرار الجامعى على بعض الأسس والمرنكرات التى كان بعضها غير موفق بحال من الأحوال .. ومثال ذلك :

أولا : محاسبة بعض الأساتذة بازاء اتهامات بعض زملائهم لهم .

ثانيا : ادانة وشجب جريدة (آخر لحظة) وايقافها .. وان يقوم الاتحاد - وهى صحيفة تابعة له بشكل أو آخر - بادانتها ايضا .

ثالثا : ان يكون الاعتراف بالاطعاء التى ارتكبها الاتحاد او المنضوون تحت لوائه وادانتها هى الحد الأدنى لاعادة فتح الجامعة ..

ومما يدعم هذا التوجه غير الموفق لدى لجنة العمداء هو تعليقان اثنان اوردتهما اللجنة بحق توصيات لجنتين من اللجان المتخصصة الخمس وهما :

● لجنة البروفسير محمد سعيد بيومى التى انيط بها البت فى بعض الشكاوى الواردة من بعض اطراف الأسرة الجامعية والتى وصفت لجنة العمداء تقريرها بانه فنى وقانونى وغير تربوى كما عابت عليها انها لم تنظر فى الشكاوى الخاصة ببعض اعضاء هيئة التدريس .

● ولجنة البروفسير الضرير التى انيط بها دراسة سلوك الطلاب وتفشى ظاهرة العنف ..

فعندما قالت هذه اللجنة الأخيرة - لجنة البروفسير الضرير - فى توصياتها ان طبيعة عملها تستغرق وقتا اطول ومن ثم فانها ترفع

توصيات أولية في الموضوع ، جاءت ملاحظات لجنة العمداء على توصياتها على النحو الآتي :

١ - هناك بعض التضارب في توصيات هذه اللجنة . اذ كيف تستقيم التوصية بفتح الجامعة اولا .. واستمرار اللجان في عملها ؟.. ما الحكمة من اغلاق الجامعة اذن ؟!..

٢ - لم توضح اللجنة كيفية طرح الموضوع على الطلاب ، كما ان طلب تمثيلهم في هذه اللجان سيكون ذو آثار ضارة !..

وغنى عن الاشارة هنا ان لجنة السادة العمداء كانت ترى التلازم والربط الوثيق بين استمرار اغلاق الجامعة وانجاز أى اعمال اخرى تتعلق بفحص الظاهرة ودراستها ولو كانت تلك الأعمال والدراسات ذات طابع خاص كلجنة مختصة بدراسة سلوك الطلاب وتفشى ظاهرة العنف مما يتطلب البحث والاستقصاء والتحليل العلمى المتأنى مما يتواءم عليه فى مثل هذه الأحوال . كما ان لجنة العمداء ترى ايضا ان اشراك الطلاب فى مثل تلك اللجان يترتب عليه بعض الآثار الضارة .

ولا ريب ان كلا الامرين يتضمن كثيرا من سوء التقدير وربما سوء الغرض والرغبة فى الابقاء على الوضع الراهن . فاغلاق الجامعة - اذا كان له من مبرر فهو كسر حدة المواجهة وقتذاك ومنع تطورها وتداعيتها بصورة تضر بمصلحة الجامعة والمناخ الجامعى الى جانب ما يتضمن ذلك من اجراء عقابى محدود ومعروف . وادا

كانت المواجهة هادئة فان احدا لم يكن لبصير انه يتعين اغلاق الجامعة للقيام باصلاح لبعض النظم المؤسسية وادخال بعض الترتيبات والاجراءات مما يتطلبه الأمر - كما حدث ويحدث الآن .

وأما الاصرار على حجب الطلبة عن مواقع المشاركة فيما يهمهم ، وجعل الأمر يبدو كما لو كان املاء بين غالب ومغلوب مثل مقررات مؤتمر فيرساي الشهير ، فان ذلك الفعل - لا غيره - هو الذى ستكون له آثار ضارة . ولعل ذلك هو ما نلمس الآن من ان الطلبة يشعرون بأنهم لا يشاركون فى «تقرير مصيرهم» .. بينما يطمحون ويتطلعون الى القيام بدور ما فى تقرير مصير الأمة السودانية بأكملها .. وان شأئت لجنة العمداء الموقرة فلتقرأ أو تطالع الفقرة التالية من مذكرة اللجنة التنفيذية للاتحاد بتاريخ ٢/١٤ لاسادة رئيس واعضاء مجلس الجامعة والتى قالوا فيها بالحرف الواحد :
إن أى لائحة لتنظيم الحياة الطلابية لا تتم فيها مشورة الطلاب،
ستظل حبرا على ورق ..؟

وذلك ما ذهبنا اليه وما ذهبنا اليه لجنة البروفيسير الضرير ولجنة مجلس الجامعة ومجلس الأساتذة فيما بعد من ضرورة اشراك الطلبة فى تقرير مصيرهم وابعاد شبح الاملاء عنهم . فان مبدء الادارة بالمشاركة هو النمط الادارى السائد الآن فى كل المؤسسات الحديثة .

والحقيقة فان الذى يفحص توصيات لجنة العمداء يجد ان تلك

اللجنة مع كامل الاحترام والتقدير لها كانت معنية بتعقيد الامور
ونأزيمها اكثر من اهتمامها بحلحلة الأوضاع وتثبيت الاستقرار في
المحيط الجامعي .

وان ما جاء في تقرير البروفيسير يوسف فضل للسادة رئيس
واعضاء مجلس الجامعة عن مداولات مجلس الجامعة في تقارير
اللجان المتخصصة وتقرير لجنة العمداء في نقطتين بعينهما تأكيد لما
نذهب اليه في هذا الاطار .

فقد قال البروفيسير فضل في تقريره المذكور بتاريخ ٢/١٣
في صفحة ٣ الآتي نصه :

● اما فيما يتعلق بلادانة والمحاسبة فقد كان في نظر البعض
ان كل بنود ضوابط الحد الاننى ذات توجه مستقبلى ما عدا «البند
الخاص بالمحاسبة» فانها لا نتمشى مع روح الوفاق ومبدأ استقرار
الجامعة كما ان «الطلاب لم يمثلوا في اللجان التى شكلتها لجنة
العمداء ..»

كما اشار التقرير صراحة في ص ٤ منه الى ما يلى :

● على صعيد آخر ، فقد رأى البعض ان مساعى التوفيق
المبذولة فى اتجاه حل المشكلة قد (اجهضتها) قرارات لجنة العمداء ،
اذ كان لا بد من استمرارها - أى تلك المساعى - وامهالها الى ان
تأتى أكلها .

لقد تَمَتَّرسَ العمداء فيما صدر عنهم في خندق الاستمرار في اغلاق الجامعة ولكن الأمل بالنظر الى الوثائق وتقليبها قد جاء في جلّه من مجلس الجامعة ومجلس اساتذتها مع اشارة خاصة هنا الى لجنة الاستاذ مكاوي مصطفى والتي شكلت من اعضاء المجلس من خارج الجامعة حيث ان تلك اللجنة هي التي انقذت الموقف حقيقة .. ذلك ان همها الأول كما جاء في ديباجة توصياتها للمجلس بتاريخ ٢/٨ كان انقاذ العام الدراسي باستئناف الدراسة على وجه السرعة . ثم ان تلك اللجنة ابدت في توصياتها سعة أفق وتفهم للوضع بكامله حيث طلبت :

أولاً : ان تسمى لائحة سارا « مائة الطلاب » بلائحة تنظيم الحياة الجامعية للطلاب » وهو نهج متقدم في نفى الایحاءات السالبة . ثم انها فضلا عن ذلك اثبتت حق الطلاب في المشاركة في وضع اللائحة عندما قالت : « وان تتم اجازتها بالطرق المؤسسية .. المقررة » فاتحاد الطلاب جزء لا ينفجراً من المؤسسة الجامعية واطرها المؤسسية .

ثانياً : اعطاء الطالب ماجد السوار فرصة استئناف قرار عقوبته لمجلس الجامعة بواسطة المدير . وهذا ايضا اجراء من شأنه نفى الاحقاد وتثبيت المبادئ الاصولية في فض الخصومات .

ثالثاً : وعندما طلبت اللجنة في حالة ممارسة حرية التعبير واصدار الصحف مجرد « ابلاغ عميد الطلاب كتابة » وليس تخويله

تلك السلطة كاملة وتنصيبه شرطيا وحاجبا في الحرم الجامعي ، فان اللجنة تكون مرة اخرى قد نأت بالأسرة الجامعية عن بؤرة الصدام والانفجار .

وبغض النظر عن ذلك كله فان بادرة فتح الجامعة بعد اغلاق تطاول واستطاله الناس امر مرغوب فيه ومحمود . ولكن تبقى الدروس المستفادة من ذلك هي ان الأزمة في جوهرها كانت صغيرة ولها مثيلات واضراب في تاريخ الجامعة والحياة الجامعية في كل مكان من المعمورة . غير ان اطراف الأزمة الحقيقية - كما سبق ان ذكرنا - لم تحسن التعامل معها . واخص بالذكر هنا البروفيسير يوسف فضل مدير الجامعة الذي اطلال الانتظار والتلكؤ في مسرح الاحداث وظل بعيدا عن مهماز آلة اطفاء الحريق حتى اصبحت عملية تعطيل الدراسة في جامعة الخرطوم مثار قلق واهتمام قومي . وكان الأمر جدير بالمساءلة في الجمعية التأسيسية وفي مجلس التعليم العالي .

وقد سبق لي عندما تناولت هذا الأمر في «المشهد السياسي» آخر نوفمبر الماضي ان قلت بالحرف الواحد :

«انه ليتضح من التسلسل الزمني والمنطقي للاحداث ان السيد مدير الجامعة لم يكن يسمح لنفسه بالابتعاد قليلا عن الاشجار ليرى الغابة كاملة . بل انه (فيما يبدو) كان مفردة من مفردات تلك البيئة

الناتية والشجرية . ومن ثم ضاعت من بين يديه فرصة المعالجة
الموصوعية والحكيمة للمشكل الصغير ..»

والدرس المستفاد من هذه الأزمة ان الطلاب والنظم واللوائح
لم يكونوا البعد الوحيد في هذه الأزمة الذى يجب ان توجه اليه
الجهود . ذلك ان جهودا اضافية ينبغي ان تصوب الى اطراف اخرى
فى المعادلة الجامعية وهى ادارتها ، وانتهائها على حد سواء . فثمة
أزمة فى هاتين الحلفتين مثلما هو الشأن فى الحلقات الاخرى .

لقد كان الاستاذ فى العملية التدريسية - وعلى طول المدى -
القدوة والاداة التى تضبط الحركة فى شارع التربية والتعليم دون
الحاجة الى الاستخدام الزائد للكوابح او آلة التنبيه . وذلك لما له من
طاقة واشعاعات مخزنة تعمل تلقائيا ولا اراديا . ولكن يبدو ان هذه
الطاقة المشعة قد نفذت الآن شيئا ما ويلزم المهتمين بتصحيح المسار
الجامعى الالتفات الى هذا المورد الذى هو صنو لحقيقة انه يتوجب
على الطالب ان يبجل استاذة ويحفظ المساحة المقدرة والمطلوبة دوما
بين الطالب والاستاذ . وذلك امر لا تسعفنا فيه اللوائح والأوامر
المكتتبية بقدر ما يمليه علينا تمثلنا للقيم والمثل الواجبة الاحترام
والاتباع .

وان الدرس الثالث فى هذا السياق هو ان الاتحاد الطلابى فى
الحياة الجامعية ليس اداة غير مرغوب فيها وتنبغى محاصرتها فى
نطاق ضيق ، وانما هو القناة التى يتصل عبرها الطلاب بالحياة العامة

ويندمجور فيها من خلال نشاطهم المتصل بالمجتمع . ومن خلال
المسئوليات والواجبات التي يضطلع بها الطلاب من خلال
مؤسستهم .. فضلا عن ان الاتحاد ايضا اداة للاتصال والتواصل مع
اطراف المعادلة في المحيط الجامعى .



عربة الائتلاف

انطلاق .. ام عودة الى الورشة ؟؟

تجمع مصادر الاخبار حتى الآن ان غدا الأحد هو اليوم المضروب لاعلان الاتفاق المكتوب بين الحزبين الحاكمين الذي يتسنى لهما بموجبه اعلان تشكيل حكومي جديد أو «معدل» . ولكن مؤشرات الحوار التي رصدتها الصحافة ورصدها المراقبون الاسبوع الماضي وحتى صباح أمس تقول بأن الاتفاق وان اعلن ، كما قال أحد نواب حزب الأمة البارزين ، فسوف لا يعالج أزمة الحكم التي تعاني منها البلاد الآن . وذلك استنادا الى ان [الوقفة] الأخيرة بين الحزبين المؤتلفين قد اظهرت من التناقضات والبراكعات النفسية بينهما ما يجعل كل ما يتفق عليه ليس الا عملية طلاء خارجي لبناء متداع من الداخل .. ريثما ينهار مرة ثالثة أو رابعة ويجد السيدان نفسيهما وجها لوجه أمام أزمة ائتلافية اكثر شراسة .

ان اطباء السياسة وعلماء النفس وخبراء الترميم وكتاب الأعمدة والمراقبين جميعهم يقولون بان إعادة الائتلاف الى الوضع الصحي والنفسى والأدبي الذي كان عليه يوم ميلاده فى مايو ١٩٨٦ لم يعد حلما يمكن تحقيقه على ارض الواقع .. مهما خلصت النوايا .. التي لا نستطيع ان نجزم بانها خالصة الآن . فالفلاسفة يقولون : انك لا تعبر النهر مرتين - أى ان النهر فى لحظة تدفقه وانسيابه لا تركد مياهه أو تتجمد حتى يمكن لنا ان نعبرها مرة بعد أخرى .

الراية ٢٧/٢/١٩٨٨ *

ونهر السياسة في دورانه المتصل لا تركد مياهه أو تتجمد عند نقطة بعينها . وكذا الأمر بين الحزبين . فقد تبدلت الأحوال منذ التشكيل الأول للحكومة الائتلافية وحتى الآن بما يدعو للقلق . .. وكما قال محدثي العضو المرموق في الهيئة البرلمانية لحزب الأمة القومي الجديد :

● إن الصراع حول تبعية جهاز الأمن يكشف عن قدر كبير من عدم الثقة بين التركيبة الائتلافية والا فان رئيس الحكومة وأيا من وزرائه أو الهياكل الدستورية القائمة الآن ما هما إلا قناة واحدة تصب فيها كل روافد الحكم . فجهاز الأمن المختلف على تبعيته هو أداة من أدوات الدولة والدولة لها ضوابط ونظم تضبط حركة ادواتها وتنسق خطاها وتقود الى ممر ومقر معلوم .

● كما ان الاتجاه الى تقييد سلطة رئيس الوزراء هو شكل آخر من اشكال انعدام الثقة بين الشريكين ، والا فان شكوى رئيس الوزراء أو رغبته في تنحية بعض اعضاء حكومته من هذا الطرف أو ذاك هو أمر لا بد ان تكون له حيثيات ودواع معلومة تعرض على من يهيمه الأمر ، فان كانت موضوعية ولها ما يبررها من ناحية دعم صيغة الحكم أو تقويته ، كانت اجراء أعاديا ومألوفا اذ لا بد ان تكون لرئيس الفريق كلمة في الفريق الذي يعمل معه .

ويقول أحد قادة الجبهة الاسلامية القومية في أول مداخله لهم في هذا الأمر :

إن لتركيبية الائتلافية بطبيعتها تركيبة وفاقية تقوم على الحد الأدنى من التوافق والانسجام بين طرفين أو أكثر . وهى على كل حال ضرب من الشركة أو الشراكة التى تقوم على [عقد تأسيس] واضح يحكم سائر اعمالها وما يتصل بها منذ لحظة تأسيسها وحتى لحظة تصفيتها . ومفهوم ان الشركاء ابتداء لا بد ان يكون بينهم من القواسم المشتركة وأسباب الوثام والتلاقى اكثر مما يفرقهم .

فعندما قام الائتلاف بين حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى لأول العهد كان القاسم المشترك الأعظم بينهما هو ان طبيعة النشأة وطريقة اتخاذ القرار ومجمل التوجه فى الحكم كلها أمور مشتركة بينهما . فهذا ارتكز على طائفة الانصار وذاك قام على طائفة الختمية . ومعلوم ان تلك الحقيقة التاريخية ترتب عليها وبالضرورة ان كان القرار فى هذين الحزبين ولا يزال الى حد كبير هو قرار مركزى وان احاطت به بعض «الرتوش» والطقوس والممارسات ذات الصبغة الديمقراطية .

وبتقديرى ان مركزية القرار هذه كانت هى الضامن الوحيد للتوافق والانسجام بين الحزبين فى غياب [عقد التأسيس] الموثق والمعلن على رأى العام والقواعد الجماهيرية والنوعية . ولكن عندما اخذ القرار يتحلل شيئا ما [لآخر العهد] من تلك المركزية واصبحت لجان التنسيق والهيئات البرلمانية تتعاطى بالأمر ، صارت هناك مساحة ما للأخذ والرد والرأى والرأى الآخر . وصار لما ينعكس فى «المستويات الأدنى» من تباين فى التصورات والطروحات

صدى . فى «المستويات الأعلى» بطبيعة الحال . وكان ان انتهى الحال الى ما اليه الآن من فجوة وضمور فى الثقة المتبادلة التى اصبحت قضية الشركاء المفتاحية .

وهذا الضمور فى الثقة كما قال مرجع اتحادى نافذ وموصول بالدوائر العليا لم ينشأ هكذا أو بين عشية وضحاها وانما كان نتاجا لترسبات وتراكمات هى الآن ما يوشك ان يسد مجرى العلاقة بين الحزبين إن لم يكن قد سده بالفعل . ومن تلك الرسوبيات - قال الاتحادى البارز :

١ - استئثار حزب الأمة بخدمات الدوائر وبقيادة المؤسسات الاقتصادية ومواقع الحكم المحلى والاقليمى النافذة على حساب الحزب الشريك مما يحملنا الآن على المطالبة بتصحيح هذا الوضع .

٢ - لقد درج حزب الأمة فى أكثر من مناسبة فى السلطة على اظهار كوادرننا وقياداتنا بمظهر الكوادر غير المنتجة والمعوقة لمسيرة الحكم . ذلك ان تعديل السلطة الأول قد استهدف [أبو حريرة] والشريف زين العابدين كما استهدف التعديل الثانى السيد محمد توفيق . ويستهدف التعديل الثالث المزمع هذه الأيام سيد أحمد الحسين وربما آخرين من الحزب الاتحادى دون سواء من وزراء حزب الأمة . فقد صرح السيد محمد عباس فقيرى لصحيفة «الاسبوع» الصادرة يوم الجمعة انه «ليس من تعديل كبير فى وزراء حزب الأمة» .

٣ - ولعل قصة استئثار حزب الأمة بثلاثة مقاعد في مجلس رأس الدولة بعد استقالة السيد محمد الحسن عبدالله يس مقابل واحد للاتحادى امر لا ينسى .. وهذا ايضا ما نحن الآن بصدد نصحيحه .. قبل الدخول فى جولة ثالثة للحكم الائتلافى الحالى.

ثم ختم المرجع الاتحادى ملاحظته بقوله :

ان هذه الترسبات والافعال المقصودة هى السبب المرجعى فى تشددنا هذه المرة .. وفى محاولتنا بشتى الوسائل للقضاء على اسبابها ومن ذلك تقييد سلطة رئيس الوزراء فى اختيار وعزل شغلة المواقع القيادية فى الخدمة المدنية خاصة فيما يتعلق بالاتحاديين منهم .

ازاء هذا الوضع المعقد وبرغم حديث رجل الجبهة المذكور عن [عقد التأسيس الموثق] وحديث الاستاذ بشير محمد سعيد فى [الأيام] الاربعاء الماضى عن [البرنامج واضح المعالم رفيع المبادئ] الذى قال أنه الاجراء المطلوب لعودة ائتلاف قوى وحكم مستقر ، فان المرء ليشعر بل ويلمس من خلال عدد من المقابلات والمحاولات ومحاولات استمزاز الآراء ، ان «عربة الائتلاف» بما عليها من «احمال» .. وما عليها هى من «احوال» سوف لا يكون بإمكانها ان تصعد [جبل المسؤولية العامة] .. وان اعيد «تعميرها» وأضيف إليها من قطع الغيار !!..

وذلك ليس تشاؤما أو تثبيطا للهمم وانما استقرار للأوضاع مستصحبين ما كان وما يصار الى ان يكون . وعلامات الطريق

وشارات المرور الحمراء فى هذا الشأن كثيرة ، بعد منها :

أولا :

ان كلا الحزبين يقبل الآن على الآخر ليس بقلب رجل واحد
كما هو مطلوب ومرغوب ولكن بقلوب وأهواء شتى ومتعددة .

والشاهد ان الحزب الاتحادى الديمقراطى يتحدث هذه الأيام فى
الجمعية التأسيسية وفى جولات بعض قاداته الاقليمية بلسان
المعارضة اكثر مما يتحدث بلسان الحكم - وتجدر الاشارة هنا الى
أحاديث الشريف زين العابدين فى كوستى وبعض عواصم النيل
الأبيض والنيل الأزرق .

وتشاهد آخر هو ان حزب الأمة فى اجتماعه الأخير وفيما
تنسب اليه المصادر الموصولة ، تحدثت اغلبية هيئته البرلمانية عن
الائتلاف بكثير من عدم الرضا بل والى المدى الذى شجبت فيه ممثلى
الحزب فى «لجنة التنسيق» ووصفتهم بانهم اصحاب مصلحة فى
الائتلاف .

ثانيا :

وربما الأهم : فقد كان فى السابق ثمة مساحة للتسامح وحسن
الظن بين الشريكين ولكن هذه المرة انكشئت تلك المساحة وضافت
الى الحد الذى ما انطلق فيه تصريح من هنا الا وجاء الرد عليه ساخنا
من هناك .

سنصحب في هذا المقام نصريحات بعض الاتحاديين على
نصريحات السيد لصادق المهدي عن الاتفاق حول جهاز الأمن
الاسبوع الماضي .

ثالثا :

ان ما تبقى حتى الآن من جدول أعمال لجان التنسيق وهو
حسم الخلاف حول إميه جهاز الأمن وصلاحيات رئيس الوزراء ،
يشكل ثلاثة ارباع الطريق الى عودة الائتلاف ان لم يكن كل الطريق
اليها .

ونيس هناك حتى الآن [صباح الجمعة] ما يطمئن الى ان
اجندة ندوة البحث في «لجان التنسيق» قد استكملت بنودها واتفق على كل
شيء مما هو معلق في جدول الأعمال .

فرحلة السيد محمد عثمان وبعض قادة حزبه الى البحر الأحمر
في هذه الأيام الحاسمة ربما كانت مؤشرا اضافيا الى ان الاتفاق
المتوقع - والذي بموجبه تنطلق «عربة الائتلاف» سوف لا يرى
النور في الموعد المضروب . ذلك ان زعيم الاتحادى قد غادر
العاصمة ومسرح التفاوض والتنسيق بين الحزبين يموج بالعقبات
والمعوقات

ولكى يكون حديثنا هذا اكثر تناسقا وتطابقا مع الوقائع نقول :

● ● لقد أوردت «الأيام» في عددها الصادر أمس :

★ ارجاء مناقشة صلاحيات ومسئوليات رئيس الوزراء الى ما بعد صدور البيان !!..

★ ان تعريف آثار مايو مازال محل اختلاف بين الحزبين وتسبب في تأخير اعلان عدد من الاجراءات الرسمية الخاصة بتنقية اجهزة الدولة من آثار مايو .

● ● وأوردت «الاسبوع» على لسان السيد محمد عباس فقيرى ان مسألة تقليص مجلس رأس الدولة مازالت قيد البحث ولم يبت فيها نهائيا .

وهكذا يبدو ان كمّا لا يستهان به من الامور الخلافية هو اليوم فى حكم «الهموم المرحّلة» والتي لا يراد لها ان تحسم مرة واحدة الى الابد . لكن وعلى كل حال فان الذى يقرأ بين السطور فيما ينشر ، يحس بأن لنا فى المواقف المتشددة قد طرأ على الحزب الاتحادى الديمقراطى فيما نسب الى الحزب من انه من المتوقع ان يكون قد تقدم «للجنة التنسيق» فى اجتماعها مساء أمس ببعض المقترحات الخاصة بوضع معايير ومقاييس محددة لاقالة الوزراء وعزلهم من الحكومة بصرف النظر عن انتمايهم أو وزنهم داخل أحزابهم (!!) .. مع ارجاء مناقشة صلاحيات ومسئوليات رئيس الوزراء فى هذا الشأن الى ما بعد صدور البيان المرتقب !!..

فلنترقّب وان غدا لناظره قريب ..

الحقيقة والمجاز

فى زيارة الرئيس المصرى

لقد كانت زيارة الرئيس حبنى مبارك للبلاد فى منتصف الاسبوع الماضى محل علامات استفهام كثيرة هنا وهناك وفى كل الدوائر تقريبا . وذلك لانه ليس من ريب أو شك ان العلاقات المصرية السودانية وبرغم عمليات التنشيط والعلاج الطبيعى الكثيرة ظلت فى حالة استرخاء . فاللقاء المرتقب بين رئيسى وزراء البلدين ظل يرحل من تاريخ الى آخر وحتى زيارة الوفد المصرى الكبير الأخيرة . وقد مرت بالبلاد أحداث عسكرية وهموم وطنية كبيرة اثار فيها تخلف الشقيقة مصر بعض الهواجس والوساوس فى الشارع السودانى اتهمت فيها مصر بانها ليست «بالصديق وقت الضيق» وان اهتمامها بمنابع النيل اكثرا من اهتمامها بمجرى النيل . واهتمامها بالحقائق الجغرافية والطبيعية اكبر من اهتمامها بالحقائق التاريخية والثقافة والدين واللسان - اى مجمل المسألة الحضارية .

ومن هنا قفز السؤال المشروع : لماذا الزيارة فى هذا الوقت وبهذا الحجم .. وبذلك الشمول فى البرنامج واللقاءات والمقابلات ..؟ وذلك ما سنجتهد شيئا ما فى إلقاء الضوء عليه حتى لا يذهب الناس بعيدا فى التأويل والتحليل ..

فالإجابة على السؤال (الزيارة .. لماذا ؟) هى بنظر الكثيرين ان دواعى الزيارة امنية فى المقام الأول وسياسية فى المقام

الناس وان كان ثمة ترابط ونداخل كبير بين الأمرين . والذين يقولون
بذلك يؤسسون منطقهم على ما يلي :

أولا :

تدهور الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور وهو منطقة تماس
وهامش مناورة بين الأطراف المتصارعة في تشاد وليبيا . ومصر
ليست بعيدة عما جرى هناك على كل حال .

ثانيا :

هناك محاولات أجنبية «لإبيرة إيرانية على وجه التحديد» لملء
الفراغ الذي نتج عن دورة الاسترخاء والفتور غير المبررة في
العلاقات المصرية السودانية .

ثالثا :

بعد سقوط الكرمك وقيسان وتحريرهما بجهود عربية غير
مصرية ، سادت في الشارع السوداني الهواجس والوساوس التي
سلفت الإشارة إليها ، وكان لا بد لمصر بعد «تنبيهات» وإيماءات
وأشارات صدرت من هنا وهناك ان تتحرك وبايجابية لتتخذ ما يمكن
انقاذه من «الخصوصية» والصلات الأزلية التي مضى عليها الناس
ولاكوها كثيرا . فكانت الزيارة الناجحة .

رابعا :

ان الأزمة الدائرة بين الحزبين المؤتلفين ليست كلها تعبيرا عن

تناقضات داخلية ومحلية وانما تشوبها في بعض جوانبها - على الأقل - تهمة انها تعبير عن صراع محاور وارادات خارجية وهو ما نرسم اليه باختلاف وجهات النظر حول التوجه في علاقات السودان الخارجية .

وقد جاءت تركيبة الوفد المصرى من المشير ابوغزالة وزير الدفاع والدكتور عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية والدكتور والى الأمين العام للحزب الوطنى الى جانب الرئيس متجاوبة الى حد كبير مع دواعى الزيارة الأساسية والظروف المحلية والاقليمية التى تمت فيها. فقد غلب على الوفد الطابع الأمنى والسياسى وجاء الجانب الاقتصادى فيه متمما لتلك الجوانب وليس سابقا عليها قطعا .

أن وجود المشير محمد عبدالحليم ابوغزالة الى جانب الرئيس مبارك وفى وفد واحد كان يعنى بالنسبة للمراقبين والمعنيين دلالة كبيرة وعظيمة سيما وقد جرت العادة على ألا يكون الرجلان خارج بلدهما فى وقت واحد . لكن الظرف الذى صادف ان تأزمت فيه العلاقات مع الشقيقة ليبيا وتعقدت فيه الهموم الائتلافية بين الحزبين الحاكمين بدرجة اقلقت مجلس رأس الدولة وجعلته ينذر ويحذر فى تصريح صحفى مشهور ، كان يتطلب ذلك على كل حال .

واما برنامج الزيارة المكثف والذى استغرق تسع ساعات من العمل فقد اشتمل على ما يلى :

● لقاءات رسمية مع رأس الدولة ورئيس مجلس الوزراء .

● لقاءات مع قادة الاحزاب والفعاليات السياسية كافة عدا الناصريين
الدبر كان التحفظ من جانبهم فيما يبدو ، والفصائل الاتحادية خارج
الاتحادى الديمقراطى والتى يبدو ان عدم مقابلتها كان بغرض عدم
احراج الحزب الاتحادى الذى كان يلعب فى شكل من الاشكال دور
المضيف .

● جلسات عمل مع قادة القوات المسلحة .

● لقاء مع رأى العام السودانى والاجنبى عبر المؤتمر الصحفى
الذى عقده الرئيس المصرى وحضرته اجهزة الاعلام والصحف
ووكالات الانباء .

وقد تمخضت تلك الاحدة الشاملة عما يلى على وجه
الاجمال :

أولا :

تقديم بعض الدعم العينى والمعنوى للقوات المسلحة
السودانية .

ثانيا :

استعادة الثقة فى الشارع السودانى باخراج العلاقة السودانية
المصرية من دائرة الجمود والاسترخاء الى دائرة الفعل والحركة .

ثالثا :

وذلك فصلا عن ان الزيارة قد تضمنت وبشكل من الاشكال
رسالة غير معلنة لأكثر من جهة فى الداخل والخارج بأن مصر

حاضرة .. وأمن السودان جزء من أمنها وكما قال الرئيس مبارك
فى رد على سؤال احد الصحفيين :

[اتفاقية الدفاع المشترك ليست «مربط الفرس» والسودان دولة
واسعة تحتاج الى امكانيات ضخمة وحتى الدول الكبيرة تتعرض
للأخطار ونحن نتفهم هذا الوضع . ونتعاون فى هذا المجال من اجل
ان نصل الى بر الامان] .

ولا بد ان للزيارة نتائج وانعكاسات اخرى على متغير الأمن
والسياسة فى السودان ومجرى العلاقات مع دول الجوار بصفة
خاصة ، فقد كسرت الزيارة الجمود بصورة واضحة واصبحت مصر
من الناحية السكينة والنظرية مؤهلة اكثر لأن تلعب دورا اكبر فى
حل قضايا البلاد الامنية منها على وجه الخصوص .

ففيما يتعلق بالجنوب فان لمصر صلات وعلاقات وامكانيات
معروفة يمكن لها استخدامها فى محاصرة اخطار التمرد .. كما يمكن
لها التحرك ايجابيا فى دوائر اخرى . ذلك ان صلة مصر بدول
حوض النيل والحبشة ، حيث يتحرك التمرد ويتغذى ، معروفة
وثابتة . ولعل الحديث مع قادة الاحزاب قد تركز فى جملته حول
تلك الهموم وضرورة التوصل فيها الى اجماع ووافق بحيث يتحرك
الدور المصرى فى غطاء كامل من الدعم والتأييد .

وقد لا يسعد ذلك - بطبيعة الحال - الجهات التى كانت تأمل

فى اسفطاب السودان وابعاده عن دائرة الاتصال بجيرانه فى الشمال .

ولكن هل ذلك هو كل ما يمكن ان يقال عن هذه الزيارة ذات الحجم والوزن الكبيرين ؟ ان بعض هواة ضرب الرمل وقراءة الكف فى الشارع السياسى يقولون بان اجندة المباحثات الرسمية قد صاحبته وبالضرورة اجندة عمل اخرى وان لم تكن مكتوبة او معلنة وتلك الاجندة هى ما يقرأه الناس او يستشفونه من متابعة [الكاميرا] وقراءة ملامح الوجوه وحركة الايدى وهى على المسرح .

فالسيد سيد احمد الحسين مثلا ، وقد كان بندا من البنود الساخنة فى جدول اعمال لجان التنسيق التى تبحث الخلاف بين الحزبين المؤتلفين فى ازمتهمما الراهنة ، قد لاحظ الكثيرون ممن تابعوا «الكاميرا» ان الرئيس مبارك قد خصه بكثير من الحرارة والعاطفة وهو يحييه فى لحظة الاستقبال .. وقد كان مساعد الأمين العام ووزير الداخلية محتاجا بحق لتلك المجاملة من الرئيس المصرى .. بيد ان السؤال هو هل يستطيع السيد الوزير ان يصرف او يقبض تلك المجاملة نقدا من شباك «لجان التنسيق» أو «لقاءات السيدين» حيث يتحول كل شىء الى ارقام وكمبيالات وحقائب وزارية ..؟

إن مصر - فيما يبدو - راضية تماما عن مساعد أمين عام

الحزب الاتحادي الديمقراطي .. ولكن الذي تأمل في مستقبل الرئيس
المصري «بليون الكاميرا» لم يجد بينهم الشريف زين العابدين الهندي
الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي ... بينما كان المشير (م)
عبدالرحمن سوار الذهب وهو شخصية انتقالية لا حزبية حاضرا
حضورا كاملا .. لعل الداعي خير ؟..

• والفاصلة الثانية في هذا الحيز بشهادة الكاميرا وبعض
الحضور هي ان السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء لم يقصر في
ابداء اللمحة والمشاعر الخاصة تجاه قدوم الرئيس المصري خلافا لما
توقع البعض .. ذلك انه قد كسر عمدا حواجز «البروتوكول» ليكون
الثالث في طرر مستقبل ضيف البلاد الكبير خلفا وراءه بقية
أعضاء مجلس رأس الدولة الثلاثة .. كما ان الرئيس المصري نفسه
قد استدار الى الخلف مرة اخرى باحثا عن السيد رئيس الوزراء
لاكمال مراسم التحية .

الصادق المهدي على كل حال وبشهادة بعض المصريين
والسودانيين لم يبد انه غير سعيد بالزيارة .. التي زامنت من باب
الصدفة ليس الا تصريح السيد احمد الميرغني الذي حذر فيه الحزبين
لحاكمين بان عدم التفاتهما الى مسؤوليتهما تجاه البلاد والديمقراطية
ربما اضطره الى استخدام واعمال سلطاته التي تعنى في النهاية انه
ربما استدعى الجيش ..

ان مثل ذلك التحذير مقرونا بالسوابق يبدو لمن اشتغل بالسياسة

مزعجا الى حد كبير ، غير انه ومع ذلك لم يؤثر سلبا على برنامج زيارة الرئيس حسنى مبارك .

ويعزى البعض حرارة لقاء السيد الصادق للرئيس المصرى الى ان السيد رئيس حزب الأمة قد أخذ يتبرم مؤجرا بنصرقات مضيفيه ابان معارضته للنظام السابق. فثمة فرق كبير بين ان تكون معارضا فى المهجر .. وحاكما فى حكومة ائتلافية عليها رقابة برلمانية وشعبية وصحفية .. فهناك ابدا مساحة كبيرة تعزل بين الوضعين . ولكن أصدقاء حزب الأمة هناك لا يعترفون بمثل تلك المساحة ، وانطلاقا من تجربتهم ودوافعهم يتحركون ويطالبون الآخرين بالحركة فى ذات الاتجاه وبنفس القوة والاندفاع .

فالسيد الصادق المهدي الذى يعانى ضغوطا من نواب حزبه وجماهيره فى دارفور .. والذى يرجع مسئوله الثانى فى الحزب من ليبيا [رغم الطائفة الخاصة] دون ان يقابل اصدقاءه هناك للمساعدة فى الخروج من المأرق الراهن ، يجد نفسه يعوض ويتنفس تلقائيا فى مناسبة كقدوم وفد مرموق برئاسة رئيس جمهورية مصر العربية لتقديم يد العون والمساعدة والمفاكرة فى هموم الوطن .

والملاحظة الثالثة والأخيرة فى زيارة الرئيس المصرى للبلاد الثلاثاء الماضى هى انه حرص على مقابلة كل الفعاليات السياسية بما فيها حزب البعث والحزب الشيوعى السودانى دونما حساسيات الأمر الذى يعتبر تطورا فى الرؤية المصرية الاحادية . فقد كانت

مصر فى السابق مثل السوفيت [فى السابق ايضا] تتعامل مع
مهمها الخارجية من خلال قناة واحدة تقليدية هى الجهات المحسوبة
عليها أو تلك التى تولد فى كنفها مباشرة . وللحقيقة فان مصر قد
كسرت أو فضت احتكار بعض الجهات للاتصال بها عندما دعت وفدا
رسميا من الجبهة الاسلامية القومية لزيارة مصر الصيف الماضى ..
وها هى الآن تدعو سكرتير الحزب الشيوعى السودانى لزيارة
مصر .. ان نفيا كاملا للاحتكار فى المحاورات والمشاورات مع
مصر قد بدأ فعلا .. وذلك على كل حال تطور ايجابى ومحمود ..
والزمن والمستجدات يطوران كل شىء .

أزمة الائتلاف :

برغم ما نشر من ان السيد رئيس الوزراء قد استجاب لتحذير
مجلس رأس الدولة واطلعه فى لقائه الأخير على تصورهِ للشكل
النهائى للوزارة الجديدة ، الا ان ثمة قلق وتكهنات بان السيدين
سيغادران البلاد الى الخارج وتظل الأزمة تراوح مكانها فى غيابهما
ولا ندرى وقتها ماذا سيفعل مجلس رأس الدولة بتحذيره الذى اطلقه
الاسبوع الماضى .



أزمة الائتلاف من لجان التنسيق الى الجمعية

لقد اخذت الأزمة السياسية بين حزبي الائتلاف تقترب من نهايتها فيما تشير الأنباء الى ان السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء وزعيم حزب الأمة قد اصبح اكثر احساسا بوطأتها التي أتت على مصداقية الحكم وهيئته فبعد عودة كلا الزعيمين من رحلة الى خارج البلاد . اصبح الخروج من نفق الأزمة وشيكا وان تضاربت الأخبار ولم تتأكد حول شكل وكيفية الخروج .

فالسيد محمد عثمان الميرغني رغم الدسرة التي يقودها شقيقه للحكومة القومية يبدو آخر الراغبين فيها لأسباب يفهمها المقربون منه ويفهمها بعض الذين يرصدون اتجاه الرياح وتقلبات المناخ في الساحة السياسية . ذلك ان الرجل لا يزال متمسكا برباطه مع حزب الأمة الى المدى الذي اخذ البعض يتهمه فيه برهن الحزب وربطه بمشاريع استراتيجية غير معلنة مع السيد الصادق المهدي ولكن السيد الصادق المهدي الذي سبق له ان صرح في بواكير الأزمة بأن المخرج هو نوع من «العملية الجراحية» ، فيبدو انه الآن يمشي في ذات الاتجاه - أي اتجاه العملية الجراحية .. التي هي ليست بالضرورة حكومة قومية وانما كسر لرتابة الحوار بين الحزبين الحاكمين والذي اخذ يتأسس ويدور في حلقة مفرغة . وأصبحت العقبات والعقائيل في سبيل تطوره ايجابيا كثيرة ومتعددة وآخرها

الراية ١٩٨٨/٣/١٢

موكب دارفور الذى يزعم خروجه اليوم . فقد كان الموكب شكلا من اشكال الصراع والمبارزة بين الحزبين ، اذ بينما صدقت به سلطات ووزارة الداخلية والمعتمدية وهى اتحادية ، حضرته رئاسة مجلس الوزراء وهى احدى آليات حزب الأمة فى تنفيس القرارات التى تنبع من أننى :

وعلى كل ، فمنذ اسبوعين خليا أو اكثر عندما تغدى الدكتور الترابى على مائدة السيد الصادق المهدي ، وهو ما نشرته الصحف فى حينه ، دار الحديث تلميحا وتصريحا حول مرثيات زعيم حزب الأمة للخروج من الأزمة فيما وصفه السيد الصادق نفسه «بفتح الأذن» اشترط زعيم الجبهة الاسلامية القومية الوضوح وازالة «الموانع الشرعية» ثمنا لأن تفتح الجبهة كل حواسها وليس أذنها فقط !!..

وانوضوح عند الجبهة كان يعنى تقديم «شئ مكتوب» بينما كانت ازالة الموانع الشرعية تعنى البت نهائيا فى العلاقة القائمة بين احزاب الائتلاف .

الآن وطبقا لمصادر موصولة بحزب الأمة فان ذلك الشئ المكتوب فى طريقه الى الجبهة .. وزعيم حزب الأمة يفكر عمليا فى مخاطبة الجمعية التأسيسية بعد غد «الاثنين» فيما يعتبر بتا فى العلاقة القائمة بين الحزبين المؤتلفين وقد تواردت الأخبار والشواهد فى هذا الشأن بما يؤكد الواقعة .

غير ان ثمة سؤال بل اسئلة تطوف بالذهن و المرء يستعرض هذا الأمر .

أولا : لماذا يذهب السيد الصادق المهدي الى الجمعية التأسيسية .. ؟

ثانيا : وماذا يريد أن يقول لها ؟

ثالثا : ماذا أعد لذلك الأمر من عدة . ؟

رابعا : هل يتم ذلك في اطار نوع من التنسيق بينه وبين السيد محمد عثمان الميرغني ؟

ان الاجابة على السؤال الأول كما قال احد المقربين للسيد الصادق المهدي ، تتلخص في ان الرجل قد [عيل] صبره ونفذ بازاء اللجاج و المفاصلة اللزجة وعدم الانضباط في الحزب الآخر .. الأمر الذي يتوقع له ان يتعاضم ويزداد حدة بعد عودة بعض الفصائل الاتحادية للحزب .. فالمعروف ان الاستاذ احمد زين العابدين والحاج مضوى وحسن حمد كلهم من خصوم السيد الصادق المهدي التقليديين . وفوق ذلك وبعده ، يقول الشخص المقرب من السيد رئيس الوزراء ، ان زعيم حزب الأمة باقالة حكومته بكاملها ورد الأمر الى الجمعية التأسيسية يتوفر له شرطان لازمان بل ثلاثة :

الأول : التحلل الأكبر من كل الالتزامات التي تلقاها على كاهله حفيظة ان هناك علائق قائمة بقيام حكومة ائتلافية برموزها

وسخوصها . فالرجل اذن بذهابه الى الجمعية يشتري (حرية الحركة) .. كما يشتري (طوقا للنجاة) يعبر به فوق أمواج الأزمة وانوائها .

والثانى : يظل الرجل ممسكا بزمام المبادرة .. فى تشكيل حكومته الجديدة .

والثالث : ستكون أمامه فرصة كاملة للحصول على أفضل الشروط من شريكه اذا قدر له العودة الى الائتلاف بتركيبته السابقة .

واما ماذا يريد الصادق المهدي ان يقول للجمعية .. فلا يبدو أمرا يصعب النكهن به . ذلك انه سيقول وربما بالحرف الواحد : ان سفينة حكومة الوحدة الوطنية (وليس هو بطبيعة الحال) قد جنحت وتعثرت خطواتها فى رمال الخلافات الحزبية المتحركة .. ويتعين على الجمعية ان تعطيه تفويضا أو شيكا على بياض حتى يصبح بإمكانه انقاذ الموقف .

ويبدو ان السيد الصادق قد اعد لذلك الأمر عدنه اللازمة منذ ان «فتح اذن الجبهة» منذ اسبوعين ومنذ ان اخذ يتحرك بفعالية فى أوساط الأحزاب الجنوبية .. وداخل المجموعات الاتحادية نفسها .. فضلا عن رصيده فى الحزب القومى السودانى وممثلى الحزب الشيوعى فى الجمعية . ومناسبة المجموعات الاتحادية فان بعض مصادر الاتحادى الديمقراطى تتهم احد أعضاء لجان التنسيق من اصحاب المواقع الوزارية المؤثرة فى حزب الأمة بالحركة غير

المأذونة داخل فعاليات الحزب وأعضاء هيئته البرلمانية من وراء
ظهر القيادة طبعاً !!..

.. إلا أنه في هذا المقام وكما سلفت الإشارة فإن تعاطي الجبهة
بالامر ايجابياً يعتمد أولاً واحيراً على ما يبلغها مدونا ومكتوباً من
حزب الأمة القومي الجديد .

ويبقى السؤال : هل يتم ذلك في اطار التنسيق والتشاور مع
السيد محمد عثمان الميرغني ؟..

والجواب هنا ربما كان ان السيد محمد عثمان نفسه يبحث عن
مخرج مقبول من الورطة الحالية اذ ان بعض ما يدور في ساحة
حزبه من حماس وحمى ضد حزب الأمة ورئيسه السيد الصادق
المهدي يعوق مشروع التوافق الاستراتيجي بينهما .. ومن ثم فاني
انصور ان زعيم الحزب الاتحادي سيحبذ فكرة «العملية الجراحية»
التي سيقوم بها السيد الصادق المهدي . ذلك انها في ظاهرها تلبي
رغبة هيئة حربه البرلمانية ومكتبه السياسي في حل الحكومة وتلبي
في جوهرها رغبته هو شخصياً في تجاوز الأزمة دون كبير حرج
لحليفه .

والذي يحملنا على مثل هذا القول هو ان زعيم الحزب
الاتحادي ظل على الدوام يلعب ورقة واحدة على طاولة المفاوضات
مع شريكه في السلطة . ولا يحاول تطوير وسائله وتوظيف كل
الامكانيات المتاحة امامه . فالحبيبة الاسلامية (مثلاً) ظلت ابداً

كراجاء وورقة صعط حاضرة فى يد حزب الأمة فى حين ان زعيم
لأحادي راھد فيها .. وان هو اصطر لاستخدامها أو التلويح بها فمن
باب رد الفعل لا غير .

وكيفما كان الحال فقد وصل الميرغنى أمس الأول من القاهرة
وربما يكون قد استأنف لقاءاته ومشاوراته ودعا المهدي منذ وقت
مبكر هيئته البرلمانية الى اجتماع هام يعقد غدا الأحد وفيه توضع
اللمسات الأخيرة لخطة حزب الأمة فى الخروج من الأزمة الراهنة .
والسيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة لا يزال متمسكا
بخيار الودق القومى . وأحزاب اليسار والجنوب تتمنى وتشتهى
عودة الائتلاف وتلاسى فكرة حكومة القومية .

رأما لجبهة الاسلامية القومية نفسها فلا تبدو مشغولة بهذا
الطرح أو ذاك بل ويتصور بعض قادتها ان السيد الصادق المهدي
ذا ما كاشف الجمعية بشأن الأزمة الحالية ونقلها من خانة الهم
الائتلافى المحض الى خانة الهم القومى ، فيكون قد سبب للجبهة
نوعا من الحرج اذ انها وقتذاك فقط ستكون مضطرة للتعامل مع
الأزمة وبشكل اىحائى . فالجبهة كما نلمس ونرى بודהا لو جلست
أطول على مقاعد النظارة والمتفرجين لتأخذ فرصتها فى اعداد
وتأهيل نفسها للحكم .. ولتجعل الآخرين يصطلون بناره لأطول فترة
ممكنة .

ذلك بعض ما يجرى على مستوى حلحلة الأوضاع والخروج

من نفق الأزمة ولكن : هل يعنى ذلك ان حزب الأمة والحزب
الاتحادى كلاهما مقبل قلبا وقالبا على اشراك الجبهة فى الحكومة
القادمة ؟..

الاجابة على هذا السؤال بطبيعة الحال متاحة فى تصريحات
المسؤولين من الحزبين وفى لجان التنسيق التى تتولى ادارة الحوار
بغرض الوصول الى صيغة ملائمة فى العلاقة بين الحزبين
المؤتلفين .

ان من يطالع الصحف اليومية يجد ان ما من مسئول فى
الاتحادى الديمقراطى خلا النفر القليل الا وطالب بعودة الائتلاف مع
تحقيق شىء من التوازن بين الحزبين ويذهب الشريف زين العابدين
وبعض حواريينه فى الحزب الى ضرورة المناصفة والمساواة الكاملة
مع حزب الأمة جملة واحدة . ويقول الشيخ حسن ابوسبيب والدكتور
احمد بلال ألا بديل للائتلاف .

وأما السيد محمد عثمان الميرغنى راعى الحزب فقد قال فى
آخر تصريح له وهو فى البحر الأحمر ما مؤداه ان الحكومة القومية
لا بأس بها على ألا يحتسب للجبهة الاسلامية القومية نواب الحريجين
فى وزنها البرلمانى عند قسمة السلطة ...!! وهذا المنطق الذى لا سند
له سوى المزاج والهوى يعتبر اكثر افصاحا عن رفض زعيم
الاتحادى لاشراك الجبهة فى السلطة .

وفى الطرف الآخر ، أى حزب الأمة ، هناك بعض الأسماء

التي تف في وجه مشاركة الجبهة .. بينما يبدو حزب الأمة هذه
السرة ومن اجتماع الهيئة البرلمانية الأخير في منزل السيد الصادق
المهدي قد أصبحت رؤيته أكثر وضوحا فيما يتعلق بعلاقة الحزب
بشريكة وبالتعاون مع الجبهة الاسلامية القومية .

وذلك التحول يرجع في جانب كبير منه الى ان حزب الأمة هذه المرة
ومنذ اجتماع الهيئة البرلمانية الأخير في منزل السيد الصادق المهدي
قد أصبحت رؤيته أكثر وضوحا فيما يتعلق بعلاقة الحزب بشريكه
وبالتعاون مع الجبهة الاسلامية القومية .

وذلك التحول يرجع في جانب كبير منه الى ان حزب الأمة
هو حزب الأغلبية الذي ينبغي عليه اتخاذ المبادرة في تشكيل السلطة
وهو قائد الجهاز التنفيذي وينعكس ذلك عليه سلبا أو ايجابا بأكثر مما
ينعكس على شركائه الآخرين .. كما أن ذلك التحول يرجع في جانب
آخر الى حقيقة ان حزب الأمة قد سئم انعكاسات عدم استقرار العاطفة
لدى شريكه .

ومن ثم جاءت عملية (فتح الآن) التي قام بها السيد الصادق
المهدي خطوة في الطريق التي سار عليها اغلبية الـ ٨٥ عضوا الذين
حضرُوا ذلك الاجتماع . ذلك ان دخول الجبهة في الحكم بنظر من
يتبنون هذا الخط في حزب الأمة مدعاة للاستقرار واثاعة الفعالية
والتوازن داخل نسل الحكم وذلك بعد عدد لا يستهان به من النكسات
والانتكاسات التي ادت الى حل الحكومة في السابق . وها هي الآن

تقود الى نفس ما يتوقع الكثيرون وتشير الاخبار . ولعل اكثر ما يخشاه حزب الأمة ولا سيما رئيسه السيد الصادق المهدي ان يرتبط اسمه بالمشاريع الحكومية الفاشلة .. وان تتدهور شعبيته وسمعته الأدبية في الشارع السياسي كما يحدث الآن بالفعل .

ولكن حزب الأمة القومي الجديد ، كما يقول مراقب اجنبي ، اذا ما قادته الظروف الى شكل من اشكال التعاون مع الجبهة الاسلامية القومية فسيجد هناك تشابكا وتشابها في بعض الخطوط والرؤى السياسية بين الجبهة الاقتصادية والعلاقة مع اليسار السوداني وذلك بالتأكيد الى جانب كثير من الاستقرارات في الطروحات والتوجه بهمة نحو الاقبال على حل مشاكل البلاد .

أمر آخر ربما كان مهما ، وهو ان الجبهة الاسلامية ستكون شريكا حاضرا وصاحيا على طول المدى وبصورة لا تسمح بمقرنتها بالحال مع الحزب الاتحادي الديمقراطي . وذلك يعنى في نهاية المطاف ان حضور الجبهة الزائد سيكون خصما على استرخاء حزب الأمة ورغبته المتنامية في تمديد رجليه بالكامل على طاولة السلطة .

حزب الأمة والحال كذلك ، اذا ما قدر له ان يدخل مع الجبهة في جولة تعاون ، سيتعين عليه ان يمارس قدرا كبيرا من الانضباط الذاتي وقدرا من الاحتشام مع القابلية للتعاون مع تلك الظروف محتمة وذلك كله لا بد ان يضمه اطار تفاهم أو عمل يضبط الحركة ويقننها .

وحتى يفضي السيد الصادق للجمعية بما في جعبته من مفاجآت
يوم الاثنين القادم فان كل ما يقال في هذا الصدد هو استقراء ورصد
للأحوال في الشارع السياسي .



المقابلة الحادة بين تفاعلات الأزمة وفرص الانفراج

لقد القى السيد المهدي يوم الثلاثاء الماضي أمام الجمعية التأسيسية حجرا كبيرا في بركة السياسة الراكدة وهو ما لم يكن بعيدا عن التوقعات والارهاصات وان كان ذلك الحجر قد أفزع كل الأحياء المائية في البركة . فالسيد رئيس الوزراء الذي تحدث في بيانه عما اسماء انجازات أو اخفاقات رجحت فيها كفة الاخفاقات بكفة الانجازات ، وتحدث عن أسباب عثرات وتعثر الحكم الائتلافي القائم بين الحزبين ، كان في حقيقة الأمر على قدر كبير من الاحباط والتبرم بمشاكل الحكم اليومية التي كانت تأتى في جملتها من بوابة الائتلاف ومن بعض واجهات حزب الأمة وقياداته التي كثيرا ما اخرجت الحزب وألقت به في لجة المتاعب .

والبيان احمالا وكما تصورناه وتنبأنا به في (المشهد السياسى) كان محاولة للقفز فوق الأزمة وتجاوزها بعملية جراحية كما سبق للسيد الصادق ان قال .. ولكن العملية الجراحية «فيما يبدو» قد تمت في اجواء غير معقمة وبآلات صنية ناقلة للميكروبات ، ذلك انها لم تكن ناجحة بالقدر المطلوب ولم تحقق الغرض منها باستئصال الداء وشفاء المريض بصورة مطمئنة فضلا عن أنها اضافت عرضا جديدا وهو اتهام الكثيرين للسيد رئيس الوزراء بتجاوز الأطر

والهياكل الحزبية بما فيها حزب الأمة القومي الحديد نفسه . والساهد
في ذلك ان السيد الصادق المهدي قد قدم للجمعية التأسيسية في بيانه
المذكور حيثيات وبيانات جماعها :

● ● ان حكومته قد اخفقت باكثر مما انجزت ..

● ● وان الحكم الائتلافي أبطأ في القرار من حكم الحزب الغالب
المفوض .

● ● وان الاتهام في سلطات رئيس الجهاز التنفيذي قد ادى الى
عدم الانضباط في الجهاز بكامله .

● ● وان القرارات التنفيذية في جملتها قد كانت تخضع لاغراض
حزبية .

وان علاج من هذا كله كما جاء في البيان يكمن في تفويض السيد
الصادق المهدي بما يمكنه من ملء يده بالسلطة لتحقيق الانضباط
اللازم في الجهاز التنفيذي والصحافة والأجهزة الحزبية ولتجاوز
سلطات الحكم الائتلافي في ببطء القرار والتدخل الحزبي بتحويل
السيد رئيس الوزراء وزعيم حزب الأمة صلاحيات الحزب الغالب
أو (الشمولي) في سرعة اتخاذ القرار وانفراد به . وذلك الى جاند
تصور أو برنامج معين لادارة شئون الحكم فيما تبقى من عمر
الجمعية التأسيسية يقتضى توسيع قاعدة المشاركة في اطار ذلك
التصور أو البرنامج .

ويقود ذلك فى نهاية المطاف الى ان السيد رئيس حزب الأمة يريد من خلال برنامج سياسى تجيزه الجمعية التأسيسية ان يتجاوز أسلوب (مذكرات التفاهم) والمواثيق الذى تعارفت عليه الأحزاب المؤتلفة فى تتويج مفاوضات تشكيل الحكومات . ذلك ان الخلاف الذى يدور الآن بين الحزبين المؤتلفين هو فى جانب كبير منه يكمن فى غموض مذكرة التفاهم وفى الاختلاف حول تفسير بنودها . كما انه يريد ان يدير ظهره بالكامل لكل اتفاق سابق . فقرار الجمعية اذا ما قدر له ان يحصل عليه سيكون من شأنه اعادة ترتيب الامور بعيدا عن أية رؤى أو اتفاقات خارج ما جاء فى التفويض .

ومن هنا فقط يأتى انزعاج الاتحاديين وقلقهم بازاء ما يمكن ان تنجلى عنه مناقشات خطاب السيد رئيس الوزراء فى الجمعية التأسيسية ، والحركة الدائبة فى صفوفهم الآن ترمى الى محاصرة ذلك الأمر وابطال مفعوله بشتى الوسائل والأساليب ومنها اجماع فريق كبير منهم على حجب التأييد والثقة عن بيان السيد الصادق المهدي ودفع زعيمهم السيد محمد عثمان الميرغنى الى مقابلة الدكتور الترابى بغرض اعمار العلاقات والبحث فى امكانية تنسيق المواقف بين الاتحادى والجبهة ، اذ المعروف ان ثمة قطيعة أو جفوة بين الطرفين منذ مدة ليست بالقصيرة ولكن الوسطاء فى الدوائر الاتحادية والدوائر المتصلة بهم قد نشطوا هذه المرة .. بقدر ما نشط السيد الصادق المهدي نفسه فى خطب ود الجبهة الاسلامية القومية فقد شهد الاسبوع الماصى نحو ثلاثة لقاءات بين قيادة الجبهة وبعض

اطاراتها وبين قيادة حزب الأمة .. بينما فى الجانب الآخر ربما تم مساء اليوم لقاء بين السيد محمد عثمان الميرغنى والدكتور النرابى على انفراد أولا .. ومن ثم يلحق بهما عدد آخر من قيادات الحزبين .

وهكذا يبدو ان الجبهة الاسلامية قد اصبحت مرة اخرى محل اهتمام وسابق الحزبين والأحزاب الجنوبية التى تبدأ أولى اتصالاتها بالجبهة صباح هذا اليوم .. بينما انحسرت حركة الدوائر اليسارية التى طالما كانت تقتصر على ابعاد شبح الاتصال والتواصل بين الجبهة والحزبين الكبيرين . فما يخشاه اليسار يصبح بدفع الظروف وضرورات الموقف ودواعيه حالة قدرية وحتمية .. وان كان البيان الذى القاه السيد الصادق المهدي سوف لا يحوز على تأييد نواب لجبهة الاسلامة داخل الجمعية التأسيسية ، وربما يكون ذلك قد وصل الآن الى علم السيد رئيس حزب الأمة .

وكما تقول مصادر الجبهة - فبرغم ما يحدث الآن من تطبيع العلاقات بين الأمة والجبهة - فان للجبهة رؤاها الخاصة والثابتة اراء بيان السيد رئيس الوزراء ومدخله لمخاطبة الساحة السياسية يفصل ذلك القول أحد أقطاب الجبهة المأذونين فيقول ان الجبهة الاسلامية القومية تؤسس موقفها هذا وتشيده على جملة ركائز واعتبارات أصولية منها :

● أولا - الجبهة لا توافق السيد رئيس الوزراء فى تصويره الخاص لانجازات حكومته واخفاقاتها .. إذ ثمة خلاف فى المعيار

وهي أداة القياس . ذلك انه وبطبيعة الحال ضخم قائمة الانجازات
واختصر قائمة الاخفاقات الى ما دون الحد الأدنى .

● ثانيا - لقد قدم السيد رئيس الوزراء رؤية أحادية للمستقبل
تختلف معه الجبهة حول قسم كبير من عمومياتها ومرتكراتها فصلا
عن تفاصيلها .

● ثالثا - ان دعوة السيد الصادق للآخرين للمشاركة قد
جاءت مشروطة باجازة تصوره ورؤيته للمستقبل ، وفي سياق بدء
رسمه وهندسة بنفسه وأقام جدره وحوائطه ولم يترك فيه الا «نافذة»
صغيرة» يدخل منها من رغب والجبهة بقامتها المديدة ليس بوسعها
ولا يروفيها ان تلج الى السلطة من هذه النافذة الضيقة .

لتلك الاعتبارات وغيرها قال الحبهوي المأذون فن الحية
الاسلامية القومية لا يسعها الا ان تعتصم بمواقفها وحياراتها السانعة
وتواجه الموقف داخل الجمعية التأسيسية بما يلزم من استقطاب
النواب وتكبيهم وحشدهم للحيلولة دون الاستجابة لطلب السيد
رئيس الوزراء بالتفويض لأن ذلك يعنى فى النهاية اختصار المشوار
الديمقراطى فى رجل ... وذلك أمر لا يليق وغير متعارف عليه فى
القاموس الديمقراطى ، ليقول السيد رئيس الوزراء :

** ان حكومته قد فشلت ...

** .. وان الائتلاف قد قعدت به مشاكله ..

وان قامته - أى الائتلاف - قد قصرت عن ان تطاول هموم
البلاد واهتمامات مواطنيها

ومن بعد فليقدم استقالته ويبحث مع الآخرين عن الحل
والمخرج وليس بالضرورة ان يكون ذلك الحل بعيدا عن حزب
الأغلبية - خاصة فى الطرف الراهن - ولكن حزب الأغلبية يتعين
عليه ان يطور وسائله وطرقه فى الاختيار والانتقاء الوظيفى وفى
رسم البرامج والخطط .. وتنفيذها فيما بعد .

محصلة هذا الكلام إذن هى ان حصول السيد الصادق المهدي
على تفويض الفعاليات السياسية فى ظل المعلومات المتاحة امر ليس
بالهين ولا باليسير .. حيث انه لم يحسن انتقاء الوسيلة فقد اغضب
زعيم حزب الأمة فى آن واحد شركاءه الاتحاديين ومعارضيه
الاسلاميين وربما الشيوعيين وبعض الكتل الجنوبية .. بعدم
استشارته لهم ، غير انه ومع ذلك فتصور الكثير من المراقبين انه
بوسعه الحصول على ما طلبه ولو بأغلبية ضئيلة ولكن ذلك لن يسعفه
أو يمكنه من الخروج من «تابوت» الأزمة . ذلك انه وفق برنامجه
المذكور سوف لا يستطيع إلا ان يؤلف حكومة هى حكومة اقلية أو
أخرى شبيهة بالحكومة السابقة فقط تسمى هذه المرة بحكومة
«الاجماع الوطنى» أو حكومة «البرنامج الوطنى» كما جاء فى البيان
فستظل الجبهة وفى كل الأحوال بعيدة عن مثل تلك التشكيل وذلك
البرنامج المطروح .. وهو الأمر الذى لا يسعد الكثيرين فى دوائر

حزب الأمة القومي الجديد حسب ما حدث ويحدث الآن من تعديل في المواقف .

غير ان هناك بعض الارهاصات والمؤشرات التي تقول بأن بيان السيد رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية ليس هو كل ما في جعبة السيد الصادق المهدي من مبادرات ومحاولات فهو رجل دلت التجارب على انه ظل يحتفظ وعلى الدوام بهامش مناورة أو «خط رجعة» .. اد تقول بعض المصادر انه قد استدعى أمس الأول وعلى عجل الدكتور الترابي أمين عام الجبهة الاسلامية القومية لمقابلته على أثر ما يقال من محاولات ومشاورات قام بها قطب كبير في حزب الأمة مع قطب من الجبهة .. اذ نقل الأول فيم يبدو لرئيس حزبه رؤية الجبهة الدخيلة للأمر وما استقر عليه الرأي فيها فأزعجه ذلك وعن له ان يبدى لأمين الجبهة بعض الشروح والحواشي .. وما لا بد منه لقراءة الأوضاع في سياقها ورؤيتها من الداخل .

وأيا ما كان الأمر .. فان ايقاع الحركة على المسرح السياسي يبدو سريعاً ومتداخلاً وان هناك اكثر من جهة تمسك بالخيط وتحركها .. بما في ذلك اطراف يمكن وصفها بأنها خارجية ولكن تبقى حقيقة ان الأزمة «تحمد» الجميع .. كما تقول ضاربات «الودع» فحجب الثقة عن السيد الصادق المهدي مشكلة مثلما هي مشكلة إذا ما الجمعية فوضته في ادارة الحكم وفق منظور شمولي لحمته وسداه ان شخصاً قد «تمنى» واعطى ما تمناه .

المشكلة فى التفويض واضحة ولا تحتاج الى شرح أو تبيان بينما المشكلة فى حجب الثقة هى ان حزب الأغلبية البرلمانية سيجلس فى مقاعد المعارضة بينما يترك لأحزاب الأقلية بما فيها الاتحادى والجبهة تدبير الأمر على طريقة «بُرنة» الصحابى الجليل مصعب بن عمير التى ان غطى بها رأسه انكشف ساقاه وان غطى بها ساقيه انكشف رأسه - أى ان اغلبية الحكومة البرلمانية ستكون اغلبية ضعيفة لا تقوى على الهزات والاهتزازات فى مركب السلطة وهو أمر وارد ومتوقع فى كل الأحوال .

ان الخروج من المأزق والأمر كذلك ، هو تعريض السيد الصادق المهدي الى «صعقة» كهربية محدودة تعيد اليه توازنه .. ريثما تقوم فى البلاد انتخابات جديدة يحسم فيها الشارع الانتخابى الأمر بصورة أوضح . وهذه الصعقة برأى البعض يمكن ان تتم باسقاط البيان أو بمحاصرته حتى حافة السقوط ليحدث الأثر المطلوب . ومن بعد تصبح مسألة تجاوز البيان «الورطة» ومسألة التصدى للأزمة السياسية الراهنة والتى اصبحت اكثر وضوحا ، هى مسئولية الجميع .. بما فيهم السيد الصادق المهدي بطبيعة الحال .. وفى انتظار المعالجة و«المخارجة» نمسك عن الحديث حتى تنضج البدائل وتستوى بفعل الظروف الطبيعية وضروراتها .



احتمالات العودة الى مربع واحد

● ● ظلال الأزمة لا تزال تتبسط وتتمدد فيما السمة الغالبة على الموقف فى الساحة السياسية هى الغموض ومزيج من اختلاط الأهداف العامة بالخاصة وبالمشاعر الذاتية ، ذلك ما نقوله وتنطق به الرؤى الجوانية، لمسيرة المشاورات بين الاحزاب الكبرى على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية عندما فتح السيد الصادق المهدى اذن الجبهة الاسلامية القومية واتبع ذلك بخطابه المثير للجدل والذي تبحث له الكتل السياسية الرئيسية الآن عن مخرج يحفظ للجميع مواقفهم بمعادلة «لا يهلك فيها الذئب ولا تغنى الغنم» !!

لقد كشفت مناقشات الجمعية التأسيسية لخطاب السيد رئيس الوزراء عن قدر ليس قليلا من المواقف الصعبة والمتناقضة والحائرة أى تلك التى تقف على الأعراف . الشيء الذى يبرز بعدا آخر للأزمة . ويمكن الإشارة هنا على سبيل المثال الى خطاب السيد الشريف زين العابدين الهندى الأمين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى .. وخطاب الدكتور عزالدين على عامر الذى عبر عن موقف الحزب الشيوعى السودانى .

فالدكتور عامر كما بدا للعيان أثر السلامة عندما وقف على الحياد بازاء خطاب السيد رئيس الوزراء قائلا بان الحزب الشيوعى السودانى يؤيد ويساند أية حكومة «قائمة» أو «قائمة» إذا ما التزمت بتصفية آثار مايو . والغاء قوانين سبتمبر وهذه كلها من الامور الثابتة

فى مفكرة الحزب الشيوعى . ولكن الجديد فى الأمر هو موقف أمين الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى ابدى حنينا واضحا الى عودة الائتلاف والنمسك بقيادة السيد الصادق المهدي الذى طلب منه على حد تعبيره - ان «ينقى بيننا» خلافا لجو الاستنفار والتعنت العامة التى سادت الحزب من قمته الى قاعدته . وزاد على ذلك بأن رفض جهود حزبه العاكفة الآن من خلال لجنة على تأطير الحكومة القومية والمشاركة فى تأسيسها وارساء قواعدها بأن قطع بأن توسيع الحكم لا يخرج بالبلاد من وهدتها .. وان الدماء الجديدة التى بحتاجها الحكم ربما كانت «ملوثة بالجراثيم» فى اشارة صريحة لرفضه لاشراك الجبهة الاسلامية فى «توليفة» الحكم القادمة !!..

ان الثابت والمعروف اليوم فى دوائر الحزب الاتحادى الديمقراطى ان القطيعة وانعدام الصلة بين الحزبين بين المؤتلفين «سابقا» والمختلفين «الآن» أمر يلزمه المراقب فى كل شىء بدليل ان حلقة الاتصال فيما يجرى من مشاورات ومحاورات هو الجبهة الاسلامية .. وبدليل ان متحدتى الحزب والذين يصرحون باسمه فى الصحف ، كانت احاديثهم وتصريحاتهم تصب كلها فى مجرى تضيق الخناق على حزب الأمة ومحاصرته ورفض العودة اليه فى شكل ائتلاف . ولكن وفيما يبدو ان الحزب الاتحادى الديمقراطى لا يبصر رى محدد وموحد وجامع بازاء أى أمر من الامور «فاللجنة التى قادها الدكتور حسين أبو صالح مع الجبهة وتوصلت الى مشروع اتفاق بين الطرفين تم التوقيع عليه يبدو انها ليست محل

اجماع . كما ان لجنة السيد محمد الحسن عبدالله يس التي تسهم الآن في عملية مشروع وفاق وطني جنباً الى جنب مع لحان الأمة والجبهة ، غير مرضى عنها هي الأخرى . وذلك لسبب واضح واحد وأوحد لا يفوت على المراقب وهو ان مجموعة الشريف التي عبر عنها خطابه داخل الجمعية بالرغم من انه قد تلى باسم الحزب ، ليست على صلة عضوية وشعورية باللجنتين المذكورتين . وغنى عن القول ان بعض افراد تلك المجموعة - أى مجموعة الشريف - ممن هم على صلة وثيقة بشريحة صغيرة مقابلة لها ومساوية لها في الحجم من حزب الأمة - أمثال الدكتور احمد بلال وحزمة من الشركاء في «جمعية منتجى الماشية» يجمعهم مع تلك الشريحة رفضهم لمشاركة الجبهة الاسلامية القومية في السلطة .

ولكن ما هو حظ ذلك التوجه من التأييد داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي ومن يقف خلفه ؟ وهنا نقول :

أولاً : ان الذى وقف على تصريح السيد محمد عثمان فى (الأيام) عن ضرورة اشراك اليسار فى التركيبة الحكومية القادمة - وهو أمر يرمز بالقطع الى إخراج الجبهة الاسلامية القومية من تلك التركيبة - يلمس ان زعيم الحزب شخصياً خلف ذلك التوجه وخلف أشاعة ان الجبهة ستقف على الحياد عند التصويت على خطاب السيد رئيس الوزراء .. وهو أمر تصدى له الدكتور حسين أبو صالح فى حينه عندما اثير فى الهيئة البرلمانية للحزب . كما انه - أى زعيم الحزب - كان خلف تغذية وتسمين هاجس ان التراخى وصهره على

اتفاق تام .. وهو الهاجس الذى ظل يحاصره ويقاومه السيد احمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة .

ثانيا : وهناك ما يعرف بين الاتحاديين «باللوى الليبى» فى الحزب وجلهم من المستفيدين من «جمعية منتجى الماشية» التى سبقت الاشارة اليها وهم ذوو حضور دائم وتأثير مباشر على الشريف زين ويقال انهم خلف اشارات الشريف غير الكريمة بحق الجبهة وبخاصة ابعادها عن منصة المشاركة .

ثالثا : ثم أخيرا شريحة من يتوهمون ان الجبهة ستعمل على إقصائهم من دست الحكم إذا ما قدر لها ان تشترك فيه .. وهم آحاد لا يتجاوزون اصابع اليد الواحدة .

وفيما عدا هؤلاء وأولئك فان بقية أفراد الأسرة الاتحادية من المعنيين بالهموم الكبيرة والاستراتيجية ، فيرون فى الجبهة كلا متكاملا مع حزبهم ومن ثم فهم يعملون جادين على تحقيق نوع من التنسيق والتكامل بين الجسمين السياسيين وهم الذين لهم خطوط اتصالك [ساخنة] بالجبهة وقياداتها .

تلك حقيقة واحدة من حقائق الموقف السياسى الراهن .. وهى حقيقة ان .. من يفضلون العودة الى حظيرة الائتلاف .. ويحبذون بالضرورة تحطيم الجسور بين الجبهة والحزب الاتحادى لأسباب خاصة . ولكن تظل بعد ذلك الحقيقة الأهم والتى تقول بأن حزب الأمة القومى الجديد فى سواد قيادته الأعظم يرفض العودة الى الحظيرة .

وبالتالى فان اتصالات الحزب كلها كانت تتم باتجاه الجبهة الاسلامية القومية وذلك قبل خطاب السيد رئيس الوزراء الأخير وبعده . والذي ينظر الى جذور هذه العلاقة التى بدأت عقب اعلان نتيجة الانتخابات وتبلورت فى مشروعى اتفاق موقعين :

● الأول فى مارس ١٩٨٧ - أى قبل مرور عام واحد على قيام السلطة الائتلافية .

● والثانى فى مارس من هذا العام .. وهو الذى نحن بصددده الآن - أى بعد مرور أقل من عام آخر على قيام الائتلاف بين حزبى الأمة والاتحادى .

والجديد فى الأمر ان هذا الاتفاق الأخير قد صاحبه متغير جديد وهو ان الهيئة البرلمانية لحزب الأمة وجل قياداته قد شاركت هذه المرة فى دفع الامور باتجاه هذا الاتفاق . فالذى ينظر الى اول اتفاق بين الطرفين فى مارس ١٩٨٧ يجد ان ذلك الاتفاق قد قاد مفاوضاته من حزب الأمة السيد الصادق المهدي نفسه والبروفسير الشيخ محجوب والسيد مبارك الفاضل المهدي وهم من يعرفون «بمجموعة آل البيت» وأما الاتفاق الثانى والأخير هذا فقد قاده ووقع عليه كل من الدكتور على حسن تاج الدين والدكتور فضل الله على فضل الله والسيد حريكة عز الدين والسيد مبارك الفاضل المهدي مما ينم عن ان حزب الأمة ممثلا فى شريحة آل البيت والشريحة الجهوية وخلافها قد تواصلوا جميعا على الاتفاق مع الجبهة .

والمتغير الآخر في هذا الأمر على مستوى الجبهة هو ان الاتفاق هذه المرة قد تجاوز أهل العلاقات والاتصالات والصلات الخاصة الى "الحبة الإسلامية بكاملها" . حيث انه قد عرض على أعلى الهياكل الحربية والتنظيمية في الجبهة وهو «هيئة الشورى العامة» أي برلمان الجبهة الذي يعنى السلطة المباشرة بعد المؤتمر العام .

وإذا ما كان لهذا الأمر من أثر أو نتيجة واحدة غير قابلة للقسم أو التجزئة فهي حقيقة ان حزب الأمة القومي الجديد قد أدار ظهره بالكامل لأي رابطة ائتلافية أو تحالفية مع الحزب الاتحادي الديمقراطي .. كيفما تكون الميزات والشروط والمغريات . وينهض شامداً على ذلك بعض الملاحظات والوقائع ذات المغزى الخاص وهي :

* في ١١/٣ تم التوقيع على الاتفاق الأخير بين الحزبين المؤتلفين بواسطة سيديهما السيد الصادق المهدي والسيد محمد عثمان الميرغني .

* في ١٣/٣ أي بعد يوم واحد من ذلك الاتفاق كانت رسالة السيد الصادق المهدي لحليفه السيد محمد عثمان الميرغني والتي اخطره فيها بأنه مقدم على [محاولة مخلصه لحسم الأمور وخروج للعلنية بصورة لا انتقام فيهما لأحد .. ومطالبة للجميع بمواجهة أقدارهم ..]

• فى ٣/١٥ أى بعد مرور يوم آخر فقط كان خطاب السيد رئيس الوزراء أمام الجمعية .. والذى ترتب عليه ان يواجه الجميع أقدارهم ومصائرهم .

• فى ٣/١٧ وبفارق يوم واحد على الخطاب المذكور ، كانت رسالة السيد مبارك الفاضل للدكتور الترابى بأن السيد الصادق يود ان يلتقى به فى نفس اليوم لمزيد من تحلية الامور وشرح ابعادها . فكان ان تشكلت لجنة مشتركة للتوصل الى اتفاق وقد تم ذلك بعد عشرة أيام من تاريخه - أى ٣/٢٧ .

وهنا نلاحظ انه وفى الوقت الذى كانت فيه الامور تتدهور والثقة تضمحل فى اتجاه الحزب الاتحادى الديمقراطى ، كانت تنمو وتزدهر باتجاه الجبهة الاسلامية القومية ولكن الجبهة - كما صار جليا - لم تكن حريصة على تطور الأوضاع فى اتجاه واحد [خلافًا لما حملته وأكدت عليه روح خطاب الشريف زين العابدين الهندى فى الجمعية ظهر أمس الأول] إذ انه ونتيجة لاتصالات من بعض الحاديين تم الاتصال ولأول مرة منذ اعلان نتيجة الانتخابات بين الدكتور الترابى والسيد محمد عثمان الميرغنى بناء على طلب الأخير . وتشكلت على اثر ذلك وبعد قيام اللجنة المشتركة بين الأمة والجبهة ، لجنة مأذونة برئاسة الدكتور حسين أبو صالح بغرض الوصول مع الجبهة الى صيغة اتفاق - وقد كان . ومن أخذت الجبهة المبادرة الخاصة بادماج اتفاقها مع طرفى الائتلاف [كلا على

حدة] فى اتفاق واحد يكون أساسا لحكم قومى بين الأحزاب الكبرى
الثلاث وجسرا تعبر عليه البلاد لتخرج من ازمته الراهنة .

... ولكن هناك بعض الشواهد تقول بأن الحزب الاتحادى
الديمقراطى بقيادة زعيمه السيد محمد عثمان الميرغنى وأمينه العام
السيد الشريف زين العابدين الهندى يعوق مسار ذلك التوجه فيما
يعتبره عودة بالأزمة الى مربع واحد . فالأول وقع أسيرا وفريسة
لهواجسه ووساوسه .. والآخر رهن نفسه لمزاج [الشلة] وتأثيراتها
السالبة . وإذا ما كان ذلك كذلك ، فاننا نتوقع ردود فعل عنيفة داخل
الحزب . ذلك ان حقيقة هواجس الزعيم وظنونه وحساسيته ازاء
الجهة لم تكن أمرا غائبا عن تقدير الكثيرين ومنهم بعض قيادات
الحزب التى قادت التفاوض مع الجهة وهى ممن لهم أوزانهم
الخاصة والدقيقة فى المجتمع .

وعلى كل .. فقد عادت الكرة مرة اخرى الى ارجل القائمين على
الأمر فى حزب الأمة .. فالسيد الصادق وبغض النظر عما تسفر عنه
أشغال الجمعية نهار اليوم والأيام التالية هو الجهة التى ستبت فى
خيارات الحكم الجديد. ذلك ان العلاقة بين الجهة والاتحادى مرشحة
لدورة اخرى من الفتور .. وعلى الاتحاديين البحث عن قتل «احمد»
فى المسلسل السياسى .. وذلك أمر ليس بعيدا عن اهتمامات السيد
الأمين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى ..

محاذير ومطبات فى طريق الحكم الجديد !!

● ● غدا الأحد ١٠ ابريل - اليوم المضروب لتجاوز الأزمة السياسية التى فجرها بيان رئيس الوزراء - تكون المشاورات بين الفعاليات السياسية ذات الوزن قد دخلت يومها الخامس والعشرين .. ولا تزال الامور كلها حيث بدأت .. بل ان مستجدات سالبة كثيرة قد تواترت وتواتت على مرّجل الأزمة السياسية وان الذى يطل على المسرح ويستصحب الظواهر والمؤشرات يستطيع ان ينتهى الى ما يلى :

١ - المسافة بين الاتحادى والأمة لم تعد اليوم أقرب منها مما كان عليه الحال يوم دعت الظروف السيد الصادق المهدي لأن يعلق اتفاقه مع شريكة فى السلطة ويلقى بالأمر برمته أمام الجمعية التأسيسية .

٢ - ان حسم الأمور ديمقراطيا فى الأحزاب التقليدية ما عاد القاعدة المعمول بها فى التعامل والتعاطى بالازمة . فقد بات جليا ان بحزب الأمة القومى الجديد «مجموعة» محسومة ديمقراطيا ولكنها لا تفتأ تضع الخيار الديمقراطى وراء ظهرها وتتحرك وفق اجتهاداتها ورواها الشخصية .

وأما القاعدة العامة في الحزب الاتحادي فهي انه حزب «الاقرار» وحزب المبادرات الفردية غير المحدودة وغير المحكومة باطار أو رباط واحد - ولعل نظرة واحدة لما يجري داخل هذا الحزب تؤكد ذلك .

٣ - ثم هناك ظاهرة جديدة هي ظاهرة ان بعض الصحف «المستقلة» فضلا عن الحزبية .. أخذت تطرح عنها ثوب مهنيتها ومسؤوليتها الاجتماعية في تزويد الرأي العام بالأخبار الصحيحة ، لتصبح طرفا مباشرا ونشطا في ادارة الأزمة من خلال «صناعة» الأخبار وتضمينها بعض الرؤى الذاتية والتفسير الذاتي للأحداث .

ونتيجة ذلك هي بطبيعة الحال تعقيد الأزمة وإطالة امدها بالحجم والمدى اللذين به - ان التجربة الديمقراطية بالزوال المؤكد . وفرصة البلاد في تفادي ذلك الخطر برأينا نكمن في امرين - ربما لا ثالث لهما -

● الأول : الانضباط والالتزام التام بالقرار الديمقراطي فيما يخص الشريحة التي تم تجاوزها ديمقراطيا داخل حزب الأمة .

● والثاني : تحمل الحزب الاتحادي الديمقراطي مسؤوليته أمام الرأي العام باتخاذ قرار ما ونهائي بشأن هذه الأزمة ، ذلك انه لم يرس حتى الآن على قرار .. رغم كثرة الاجتماعات وتعدد اللجان .. والتوجهات . أسوق ذلك في ضوء بعض الوقائع والمعلومات ومنها :

•• افادنى مصدران محترمان مطلعان نفي حربى الأمة والاتحادى الديمقراطى - كل بمعزل عن الآخر - ما فحواه ومحصلته ان «البلبلة» حول بيان الاربعاء كانت تعبيرا عن انصراف المكشوف بين انصار الخيار الديمقراطى ومعارضيه فى حزب الأمة القومى الجديد وهى ظاهرة خطيرة وجديرة بالتأمل على كل حال .

•• وفى الجانب الآخر يعزى الكثيرون حيرة الاتحادى فى اتخاذ قرار نهائى الى حقيقة ان الحزب لم يتشكل فيه بعد ، او يتبلور تيار غالب مسنود بقيادات تستمد شرعيتها من القواعد .. الأمر الذى لا يتوفر حتى فى الهيئة البرلمانية . ذلك ان عددا من النواب الذين يقودون الحركة داخل الحزب الآن قد فازوا فى الجمعية على مسؤوليتهم الشخصية .. وليس تحت مظلة الحزب . وابرز هؤلاء الشيخ حسن أحمد أبو سبيب .

•• وان عدم انعقاد المؤتمر العام للحزب بعد مرور ثلاثة أعوام على الانتفاضة قد «عوم» عمليا كل القيادات .. وفتح الباب واسعا للمزايدات والقاعات الشخصية .. واتهام كل من يتحدث أو يصرح باسم الحزب بأنه غير مأذون وليس ممثلا للحزب .. بما فى ذلك زعيمه وأمينه العام ...!!

ولغرض المقابلة وتوضيح الصورة ليس الا .. نقول ان الجبهة الاسلامية القومية ظلت تسبق الجميع فى مجال سرعة اتخاذ القرار وحسم الامور .. ثم الاستقرار على ذلك فيما بعد ، فمند ان اتخذت

«هيئة الثورى العامة» قرارها بالمشاركة فى الحكم وفق التزام واضح بالشريعة - منذ قرابة الاسبوعين - ما عاد فى موقف الجبهة من تذبذب أو غموض . بل انه لم يعد لديها مزيد حول ما يجرى مما اتفق عليه أو أبرم . رغم انه كان لذلك القرار معارضون مرموقون وليسوا بالقلّة المزدراة . وذلك يرجع فى جملته الى ان الجبهة قد استكملت ابنيّتها الديمقراطية بلورت برامجها وخطتها بالقدر الذى يعصمها من التخطى فى القرار والنقلت فى الانضباط الحزبى .

وللخروج من «تابوت» الازمة ومواجهتها ، يصبح من واجب اطرافها المباشرين وغير المباشرين حسم الأمور فى ضوء حقائق ومعلومات ومبادئ لم تعد بعيدة عن فهم أحد . وأهمها :

● أولا : ان الحزب الاتحادى الديمقراطى نتيجة استراتيجيته الجديدة فى بلورة موقف موحد مع ما يسمى بالاحزاب الافريقية فى مواجهة حزب الأمة القومى الجديد ، لا يريد تقارباً مع الجبهة الاسلامية التى يعرضه الاتفاق معها «بالضرورة» الى نفس تلك الاستراتيجية باصرارها على القوانين الاسلامية الناجزة والاثم .. الى جانب ان مشاركة الجبهة فى السلطة تجعل منه من الناحية الحسابية البسيطة شريكا بين الشركاء وليس الشريك الأوفر حظا فى قسمة السلطة .

● ثانيا : بالرغم من ان توجه واستراتيجية حزب الأمة فى الفترة القادمة هى استقطاب الجبهة وجذبها الى مركز السلطة بهدف

تعويض الفأقد في الاداء واسكات معارضة قوية وفعالة .. الا ان الشريحة العلمانية في الحرب تعطل ذلك التوجه «بالتكتيك» مرة .. وبالمناورات وتفجير التناقضات مرة اخرى .

ولما كنا لا نتحدث في مجال هو التجريد والتنظير المحض فانه وتأسيسا على ذلك ، يتعين على الجبهة الاسلامية القومية وقد استمسكت زمنا بضرورة قيام حكم قومي تشارك فيه القوى الرئيسية الثلاث ان تضع بين يديها حقيقة ان الحزب الاتحادي قد صارت له مصالح وتطلعات ربما تناقضت جوهريا مع وجودها في السلطة بالرغم من جهود بعض المخلصين في ذلك الحزب . ولعل ما نشرته «الايام» أمس يعد خطوة اخرى في مشوار الحزب الاتحادي الديمقراطي لابعاد الجبهة عن دست الحكم . فقد نسبت جريدة «الأيام» للسيد محمد عثمان الميرغني قوله :

● انه لم يحدث ان اتفق مع السيد الصادق على اصدار بيان ثلاثي تشارك فيه الجبهة وحنى ولو عرض عليه ذلك فانه - حسب زعمه - لن يوقعه لأنه كان سيصادف السادس من ابريل موعد حلول الذكرى الثالثة للانتفاضة ضد الحكم المباد الذي كانت تشارك فيه الجبهة الاسلامية .

وتوطئة على ذلك ايضا فانه يتعين على السيد الصادق وحزبه ان يعلموا ان الاتحادي والشريحة العلمانية داخل حزب الأمة يعملان حبا الى جنب على تنفيس النقارب بين الأمة والجبهة . وبدنعم تفسر

الحكومة القادمة من الداخل وبصور تنبئ من شاكلة ما تمت ممارسته في الأيام القليلة الماضية . وأهمه العملية التي أجريت على «بيان الأربعاء» مما اضطر معه السيد الصادق المهدي الى تصحيحه بتصريح اعتبر قاتلاً في حق من عمد الى اللعب في ذلك البيان . وللحقيقة فإن تلك العملية تعطي صورة عملية لما يمكن ان يكون عليه الحال في الحكومة القادمة اذا ما كان التعامل بين اوساطها سيتم على ذلك المستوى الذي استهجنه الجميع .

ان الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي اتخذ «الخميس» قراراً بالدخول في الوفاق الوطني مشروطاً ببدأ مفاوضات الحكم ومشاوراته بين الفعاليات السياسية بعد استقالة السيد رئيس الوزراء وحكومته ، ناسخاً بذلك كل ما دار وادير من حوار كان طرفاً اصيلاً فيه . يبدو متنطعا الى حد كبير .. ويلزم تجاوزه لعدم اظهار الجدية علاوة على اسباب اخرى . ذلك ان عهد الإزمة قد طال واستطاله الناس .. فضلاً عن انه سينتكس بالمشاورات ويعود بها الى «مربع واحد» مرة اخرى . فقد بات معلوماً ان مفكرة الحزب الاتحادي الديمقراطي وأجندة همومه السياسية تشتملان في الجملة على بندين اثنين هما :

● انزال القصاص بالسيد رئيس الوزراء لتجاوزه الحزب وقيادته في المرة الماضية .. وذلك بأن يشرب من ذات الكأس التي شربوا منها .. وبغض النظر عما يترتب على ذلك من هموم قومية .

● حرمانه من أية فرصة جادة للخروج من نفق الأزمة . وذلك
باجهاض فكرة استيعاب الجبهة الاسلامية القومية .. ليصبح الحكم
فى نهاية الشوط رهينا بالورقة الاتحادية وبالكادر الاتحادى .

وربما كان مفيدا هنا ان نقول ان مشروع المفكرة الاتحادية قد
تبلور فى قرار «الخميس» المذكور وفى لجنتى الحزبين اللتين كونتا
على اثر اجتماع الأمين العام للحزب الاتحادى برئيس حزب الأمة
نهار ذلك اليوم . وغنى عن القول انه لا يغيب عن فطنة المراقب
ان اللجنتين الرباعيتين المذكورتين - فيما عدا عضو هنا وآخر
هناك - ما هما الا مركب «نخب علمانية» تشكل فى الحزبين جيوبا
لا ترقى الى مستوى التيار الغالب أو التمثيل الحزبى العريض .
فالدكتور بشير عمر والحاج نقد الله وربما الفاضل عبدالله - مع وافر
الاحترام للجميع - ما هم الا الشريحة التى قصرت وضافت أو عيتها
وقنواتها عن هضم «الخيار الديمقراطى» فى حزب الأمة وترحمته الى
مشروع عمل . ويقابلها فى البر الآخر فى كثير من الطمانينة واليقين
صديقنا السر عوض يوسف والدكتور احمد بلال وعثمان عمر .
وستتهم لهم تصورات ومواقف معلنة ليست هى على كل حال ما تم
الاتفاق عليه فى لجان سابقة مع الجبهة .. ولا يعبرون بالضرورة -
وعلى طريقة السر عوض يوسف وبعض الخوارج فى الحزب
الاتحادى - عن شىء من الاجماع او السواد الحزبى هنا أو هناك

ان المأمول غدا «الأحد» هو حكومة ذات برنامج ورؤية

مشتركين .. وفنر كبير من الانسجام والنوافق والكفايات في الذين يحملون حقائبها وعيئها . ولعل هذا العامل ليس متوافرا ولو في حده الاننى فى التركيبه الحكوميه انسابه التى قادت البلاد الى ثلاث ازمات فى اقل من عامين .

وكما نيلت صحيفه «الايام» السودانية افتتاحيتها أمس الجمعة :

● الوفاق ليس هدفا فى حد ذاته . فاذا استبانست استحالة ، أو اتضح انه وفاق صورى ، فان الأفضل منه ان تتولى الحكومة أية مجموعة من الاحزاب تنال الاغلبية بدلا من ان تدور فى هذه الحلقة المفرغة ...

الا ان الأمر يتوقف اكثر على حزب الأغلبية وعلى الجبهة الاسلامية القومية نفسها . ذلك ان الأخيرة فيما تقول مصادرهما قد قامت بواجبها تجاه المشاورات وليس امامها الا ان تنتظر .. بعد ان ملكت كل رؤاها ومرئياتها فى الازمة للمعنيين بادارة الحوار وللراى العام كذلك .

حساب الربح والخسارة في قرار الجمعية

كان يوم الثلاثاء الماضي يوما جديدا في تقويم الأزمة السياسية التي وحلت فيها البلاد شهرا كاملا . ذلك ان الجميع مدفوعون بجو الازمة كانوا مضطرين لأن يخطوا خطوة الى الامام والاضاعت المبادرة من بين أيديهم والغوا انفسهم وجها لوجه مع مشكل جديد .

كانت المواقف بين طرفي الازمة الحقيقية «الأمة والاتحادى» قبل عطلة «شم النسيم» متنافرة ومتدابرة الى حد بعيد . فهذا يريد تمرير خطاب رئيس الوزراء مع جعله جوازا للمرور الى السلطة وذلك يجعل من شرط اسقاطه مفتاحا للحل ، هذا يريد توسيع قاعدة الحكم واشراك الجبهة الاسلامية القومية وذاك يود اقضاء الجبهة ويضع فى طريقها المعقول واللامعقول من العقبات . وكما نعلم فقد بدأ الاتحادى ذلك المسلسل «أى مسلسل اقضاء الجبهة» بتجميد لجنة الدكتور حسين أبو صالح ... وتسليم عجلة القيادة فى عربة المفاوضات الى نفر من اعضاء الهيئة البرلمانية للحزب القاسم المشترك الأعظم بينهم حدة المزاج تجاه الجبهة والعداء لحزب الأمة .. وأخيرا الحياد ازاء الخيار الاسلامي .. غير انهم وفى كل الأحوال ونقيضا للمتواتر فى مضابط الحزب الداخلية ، يستظلون بمباركة الراعى .. وذلك ما يثير عددا من علامات الاستفهام والتعجب .. داخل الحزب الاتحادى وخارجه .

الرواية ١٩٨٨/٤/١٦

لكن الاقتراح المعدل الذى اجازته الجمعية التأسيسية باغلبية ساحقة
ذلك اليوم كان جسرا متينا عبرت عليه الازمة من نقطة الجمود
والتأزم الى نقطة الحركة وشبه الانفراج ان لم يكن الانفراج عينه .
ولعل حزب الأمة القومى الجديد ورئيسه الصادق المهدى هما الرابع
الأول فى ذلك الاقتراح وتليهما الجبهة الاسلامية القومية . والخاسر
الأول فيه هو باجماع المراقبين والمحليلين الحزب الشيوعى
السودانى .. ويليه فى الخسران الحزب الاتحادى الديمقراطى .
ولبيان ذلك فقد يكون - لائما ايراد ما يلى :

أولا : تخارج السيد الدق من «ورطة» الخطاب بأقل الخسائر
اجمالا .. حيث انه خسر الشكل وربح المضمون وذلك بالسكوت
والتجاوز عن نص الخطاب ثم النفاذ مباشرة الى ما رمى اليه الخطاب
اساسا وهو نقل الأزمة من «خانة» الهم الائتلافى إلى «خانة» الهم
القومى .. ثم توسيع قاعدة الحكم .

فالاقتراح المجاز فضلا عن انه اعاد الى يد حزب الأمة كل أوراق
اللعبة ، انقذ حقيقة رقبة السيد الصادق من المقصلة . إذ كان من
الثابت والوارد سقوط الخطاب الذى يعنى سحب الثقة من الحكومة
ورئيسها زعيم حزب الأمة .

ثانيا : لم تعزل الجبهة او تستثنى من مسيرة الوفاق الوطنى كما
اشتهدى البعض وتمنوا .. وانما عزل اليسار السودانى ممثلا فى
الحزب الشيوعى السودانى . وذلك هو مكسب الجبهة الاسلامية

الأول .. وان كنا لا نجزم بقيام حكومة وفاق وطنى تشترك فيها الجبهة الإسلامية. ومغزى ذلك هو بطلان فكرة ان الجبهة مرفوضة ومعزولة .

ثالثا : تراجع الاتحادى عن كل اطروحاته وأهدافه التكتيكية فى هذه المعركة ومن أهمها اسقاط الخطاب واقضاء الجبهة .. بالاضافة الى ان الالتفاف الكبير حول الاقتراح قد افسد ورقة الاحزاب الافريقية التى «بذل» الحزب الاتحادى فى سبيل الحصول عليها ما بذل وخسر ما خسر . إذ كان الغرض الأساسى من الورقة هو استخدامها لتحقيق هدفين رئيسيين هما : اسقاط الخطاب واقضاء الجبهة من دائرة الوفاق .

ولمن اراد ان يتوسع فى هذه النقطة الأخيرة فان خسارة الحزب الاتحادى الكبيرة فى معالجة هذه الأزمة هى بروزه هذه الأيام كحزب أقل التزاما بالخيار الإسلامى والجمهورية الإسلامية التى خاض على مبادئها الانتخابات العامة الأخيرة . وتركه الجبهة حليفا محتملا أو صديقا كاملا لحزب الأمة القومى فى الحال والمستقبال . وذلك بالاضافة الى انه قد تبادل المواقع مع حزب الأمة الذى عرفت عنه صلاته بتلك الدوائر طيلة سنوات ما بعد الانتفاضة ولا نشك ان ذلك يفقد الحزب الاتحادى دوائر الاصولية ذات الالتزام الإسلامى . فقد اضطر الحزب فى سبيل المحافظة على علاقته بالاحزاب الجنوبية وفى سبيل الامعان فى مكيدة الجبهة لأن يبدو متنصلا ومتساهلا الى

حد كبير فى أمر تطبيق الشريعة الاسلامية . وذلك امر اذا ما تواتر وتوالى واطرد ، سيفقد ذلك الحزب مشروعيته واسباب وجوده فى الساحة السياسية كحزب يتمحور ، ويتمركز حول طائفة الختمية .. وحول الارث الاتحادى الذى قام وتأسس على دعائم عربية اسلامية وعلاقة خاصة ومتميزة مع الشقيقة مصر . .

ولا بد ان حزب الأمة يرغب فى مثل تلك الاضافة فضلا عن مكاسب اخرى اهمها :

١ - حشد الطاقات من أجل تحقيق شيء مقدر فى حدود الاهتمامات القومية .

٢ - انقاذ سمعة الحزب الكبير الذى راهن عليه الناس منذ الانتفاضة والى عهد قريب .

٣ - توزيع وتشيت هموم الحكم عبر موازنة جديدة تخفف العبء على شريك ظلت كل المتاعب والافخاقات تأتى من ناحيته - كما يقول البعض .

٤ - أن ينال كل حظه من الاخفاق اذا ما كان ذلك الاخفاق حالة قدرية وأمر لا بد منه .

ويبدو ايضا ان الحزب الاتحادى الديمقراطى وهو يتعامل مع هذه الأزمة قد كان مهتما ابتداء بحسابات السلطة وموازناتها الآنية على حساب اهدافه الاستراتيجية وثوابته فى التوجه السياسى العام .

والأمر كذلك ، فابدا نحسب انه قد ادرج فى مفكرته الخاصة بعض البنود وابرزها :

● لى ذراع حزب الأمة والضغط عليه حتى يبدى المزيد من التنازلات .

● ابعاد شبح الجبهة عن دائرة السلطة حتى لا تستعين بالقدر الذى يتيسر لها منها فى توسيع قاعدتها الجماهيرية على حساب الحزب الاتحادى .

وقد عمل لتحقيق ذلك ما وسعه العمل .. غير انه لم يحسب من الناحية الاخرى امكانية تغلب حزب الأمة على محاولات «لى الذراع» والضغط التى يقوم بها .. وامكانية تخطى الجبهة عبر «حقائق الوضع القائم» كل الحواجز والعقبات التى يضعها الاتحادى فى طريقها على نحو ما يحدث الآن .

فالحقائق والوقائع تقول بأن حزب الأمة كما صرّح بذلك السيد الصادق المهدي عقب اجتماع «جنينة السيد على» الاثنين الماضى لا يبحث عن حكومة ذات سند برلمانى فحسب وانما يبحث عن حكومة منسجمة وفعالة تضع التحديات نصب اعينها وقد اكدت له التجربة ان ما كان يسمى بحكومة الوحدة الوطنية التى كان من ابرز كتلها بعد الأمة هو الاتحادى ، لم تكن منسجمة ولا فعالة فى آن واحد . ومن ثم فهو يصير هذه المرة على توسيع قاعدة الحكم والتى تتمثل الى حد كبير فى مشاركة الجبهة الاسلامية القومية والتى يبدو

ان السيد الصادق المهدي يعلق عليها بعض الآمال أو بعض
الاغراض الخاصة .

وقد تساءل كثير من الناس في الأيام القليلة الماضية عن جدوى
اشتراك الجبهة في السلطة .. ولماذا هي محل اهتمام السيد الصادق
المهدي من جهة وأغلبية أجهزة حزبه القيادية من جهة أخرى .

والاجابة على مثل هذا السؤال بطبيعة الحال نسبية . ولكنها ليست
بعيدة عن أعمال الحساب والمنطق والتفكير السياسي المنظم .

ان الذي رصد وترسم خطى مسيرة الجبهة الاسلامية القومية عبر
عاميها الماضيين في المعارضة يجد انها قد كسبت في المحيط
الخارجي مثلما كسبت في المحيط الداخلي . وقد ثبت من خلال
مؤتمرها العام الثاني في يناير الماضي ان لها جسورا ممتدة مع دول
وفعاليات خارجية معتبرة ، مثلما ان لها خطط وبرامج ومواقف
محددة في جملة من المسائل المحلية والاقليمية والدولية . ولها عمق
شعبي وبعد تنظيمي . وذلك يؤهلها شيئا ما للاسهام في حل مشاكل
البلاد .. ولا سيما فيما يتصل بعنصري الموارد والادارة .. ثم
الأمن ،

والجبهة بهذا المنطق «اضافة» لأية سلطة تشارك فيها وليست
«خصما» على كل حال . وتجدر الإشارة الى انها الآن ومن خلال
ادارة الحوار المكثف مع الفعاليات السياسية حول المسائل الصعبة
والمعقدة والملحة تؤهل الساحة وتحضرها للمؤتمر القومي الدستوري

المزمع . فقد قال السيد جوزيف اوكيلو في الجمعية التأسيسية مساء الثلاثاء الماضي في اشارة لاجتماع الفعاليات السياسية مساء الاثنين في دار الضيافة بحضور الدكتور التراسي - ان ما عمل في ٢٤ ساعة من المناقشات الجادة كان اكبر من حصيلة حوار شهر كامل .

اشراك الجبهة في السلطة انن يعنى :

● اضافة رافد وعنصر جديد للسلطة لا يتناقض أو يتعارض مع الواقع الاجمالي في الساحة السياسية .. وإن اختلفت الرؤى وتنوعت الاجتهادات .

وليس بعيدا عن الحقيقة ايضا اذا ما قلنا ان الجبهة لها هي الاخرى الى جانب الهدف القومى والمصلحة العامة أهدافا خاصة بها كحزب سياسى يتطلع الى الوصول للسلطة ولكن ربما كان الأكثر الحاحا من ذلك هو ان عندا كبيرا من أصدقاء الجبهة واعدائها في مجتمع الدول يودون ان يروها وهي في نست الحكم . ذلك ان صورتها خارج الحكم وهي تنفتح على الجميع دون حساسيات ، زاهية ومقبولة وغاية في المرونة والرشاقة .. فقط المطلوب هو ان تجلس على الكرسي الهزاز ولو بالمشاركة ليطمئن الجميع ان كل شىء على ما يرام .. وان الصحوة الاسلامية قادرة على التعامل الحضارى .. وقادرة على ان تضيف جديدا للممارسة الديمقراطية .

ولكن هذه الأهداف والآمال مجتمعة مرتبطة بتقديم المفاوضات والمشاورات بين القوى السياسية التي تجرى الآن .. والتي يبدو

انها ليست مستحيلة ولكن صعبة وتحتاج الى نفحة بل نفحات من تلك
التي هبت علينا يوم الثلاثاء الماضي .

وخطاب السيد رئيس الوزراء المستقيل اليوم أمام الجمعية
الأسيسية ربما القى بشيء من الضوء على ما يجري .. ووضع
الجميع أمام مسؤولياتهم فمطرقة الأزمة لا تزال تحط على امغتنا
بلا رحمة .

ما وراء الاتفاق والوفاق فى محادثات الفعاليات !..

كان من المقرر ان تكون المحادثات الطويلة المضنية التى انتهت بتوقيع حزبي الأمة والاتحادى والفعاليات السياسية الجنوبية اضافة الى الحزب القومى السودانى ميثاق الوفاق الوطنى فجر الثلاثاء الماضى هى نهاية أزمة الحكم فى البلاد . ولكن عدم توقيع الجبهة الاسلامية القومية على تلك الوثيقة أجل مشروع الوفاق الى أيام اخرى تلحق .

كيف حدث ذلك .. ولماذا حدث .. وما السبيل الى تجاوزه كان شغل الساحة السياسية الشاغل فى اليومين الماضيين ولعله لا يزال .

وان من أهم الأسباب التى ادت الى تعطيل أعمال المشروع وتجميده ريثما تتم مراجعة الجبهة هو ان الاتفاق على أهميته كان بصورة أو أخرى شيئا من ارجاع عقارب الساعة الى ما كانت عليه قبل بيان السيد الصادق المهدي أمام الجمعية التأسيسية فى ١٥ مارس الماضى - أى ان حصيلة الوفاق كانت هى عودة ما كان يسمى بحكومة الوحدة الوطنية الى الوجود مرة اخرى مع تعقيدات اضافية جديدة تجعل الوضع أكثر دمامة وعدم قدرة على الحركة . وهو الأمر الذى ما كان لحزب الأمة ان يقبله بحال من الأحوال . وذلك لأسباب كثيرة ندرج فى أهمها ما يلى :

أولا : حزب الأمة القومي الجديد ليس راغبا مجددا في اداة تنفيذية يشكل الحزب الاتحادي الديمقراطي الكوم الغالب فيها .

ثانيا : اذا ما عاد الحزب الاتحادي الديمقراطي الى السلطة وفق صيغة الوفاق الأخيرة وفي جيبه ورقة الكوم الغالب في الأحزاب الجنوبية وهو ما لم يكن ليحدث في السابق سيجعل الحكم لحزب الأمة جحيما لا يطاق .

ثالثا : كان مفهوم توسيع المشاركة في السلطة او قيام مشروع وفاق وطني مرتبطا على الدوام في مفكرة حزب الأمة الخاصة بوجود الجبهة الاسلامية القومية في متن ذلك المشروع ونسيجه .

رابعا : خروج الجبهة من صيغة الوفاق بعزم التوقيع على تلك الوثيقة كان يعنى ان الساحة السياسية قد دخلت في مرحلة استقطاب وتميز حادة نسيجها الاساسى ان الذى لم يوقع هو حزب الشريعة الاسلامية والذين وقعوا هم من لا يريدون الشريعة الاسلامية . وذلك وضع مزعج ومربك على كل حال للحزبين الكبيرين وبخاصة حزب الأمة القومي الجديد .

تلك الاسباب مركبة ومجتمعة بالاضافة الى اسباب اخرى هي التي جمدت مشروع الوفاق وأجلت المؤتمر الصحفى للسيد رئيس الوزراء الى ما بعد معاودة الاتصال بالجبهة . وهو ما عرف بسحور العمل بين المهدي والترابى في الساعات الأولى من فجر الاربعاء الماضى .

لقد توهم الاتحاديون ابتداءا انهم قد سجلوا نصرا باعادة الجبهة
الاسلامية الى موقع المعارضة مرة اخرى وبعودة الائتلاف على نحو
ما يريدون وزيادة ولكن حزب الأمة الذى بيده مفاتيح «الحل والعقد»
والذى فوت على الاتحاديين فرصة اسقاط خطاب رئيس الوزراء
واقالة الحكومة برئيسها ما كان له ان يقبل الأوضاع على ما كانت
عليه . وذلك ما جاء صريحا فى كلمة الدكتور عمر نور الدائم عقب
التوقيع على الميثاق حيث قال وبالحرف الواحد : انهم بانتظار ان
تلحق الجبهة بالركب وان حزب الأمة يلتزم كل موثيقه التى ابرمها
قبل التوقيع على مشروع الوفاق فى اشارة خاصة الى الاتفاق المبرم
بين الأمة والجبهة . وذلك ايضا ما كرره السيد الصادق المهدي فى
مؤتمرة الصحفى نهار الخميس حيث قال ان حكومة السند البرلماني
متاحة تحت كل الظروف ولكنها لا تلبي هموم المرحلة فى اشارة مرة
اخرى الى ان اصطحاب الجبهة فى رحلة الوفاق امر حيوى من
الوجهة الوطنية والقومية ومن وجهة نظر حزب أمة الحزبية
والخاصة .

والى جانب ذلك فتمة رؤية اخرى فى هذا الأمر وهى ان
العلمانيين فى الحزبين أو من اسماهم الاستاذ محمد ابراهيم نقد فى
حديثه للميدان منذ أيام مضت «باصدقاء الحزب الشيوعى فى
الحزبين» مضافا اليهم اصحاب المآرب الخاصة فى الحزبين ، بينهم من
تبادل رسائل الغرام ومواعيده السرية الكثير المرصود والمفهوم لدى
الدوائر التى يعنىها الشأن .. الا ان تحركات مضادة مساوية لذلك

الفعل وتفوقه في كثير من الاحيان اخذت تتحرك لتعيد الامور الى نصابها حتى في داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي .

والمتاح من المعلومات في هذا السياق هو دعوة الاقطار التي اقامها غرة رمضان احد اصدقاء الطرفين وجمعت بين السيد احمد الميرغنى والدكتور الترابى . افاض فيها الأول «مستقيماً على توجهه القومى» فى الحديث عن ضرورة الوفاق واعادة ترميم الجسور بين الجبهة والاتحادى . وتلا ذلك مساء الاربعاء زيارة السيدى كرم محمد كرم وعلى محمد الحسن «ابرسى» لرعيم الجبهة الاسلامية القومية وكلاهما من دعائم التوجه الاسلامى داخل الحزب الاتحادى الذى يبدو فى الظاهر ان احدى فصائل الحزب قد «اجرته من الباطن» وصارت تديره مفروشا لمصلحة المشروع العلمانى . وهذا الفصيل هو الآن الاعلى حسا ونبرة وهو الذى تشير اليه اصبع الاتهام فى انه «هندس» وصاغ الموقف الموحد والمتطابق بين الاتحادى وكوكبة من الاحزاب الجنوبية التى تتحفظ على الشريعة الاسلامية وترفض الحدود وتصل جسورها بجسور التمرد فى الخارج .. كما تقول بعض الجهات فى مراسقاتها «الجنوبية - جنوبية، التى تطفو على السطح بين الحين والآخر .

ان الاتحادى الديمقراطى - كما ذكرت لى شخصية اتحادية عريقة - يعوج الآن بجملة من المتغيرات وفي مقدمتها ما يقال من ان راعى الحزب يرغب هذه المرة فى تغيير الطاقم الوزارى السابق مفسحا الطريق لأولئك الذين ربطوا الحزب باستراتيجية ورؤية

سياسية ليست هي على كل حال رؤية الحزب ومسحته العربية
الاسلامية والوطنية المعروفة . ولا بد ان الأيام القليلة القادمة ستفجر
ذلك كله .. وعندها سيلبس الحزب الاتحادي الديمقراطي «المبرد»
حتى يدمى لسانه ويتفطر .

وعندما تقول تلك الشخصية ان الاتحادي «سيلبس المبرد» لابد
انها تعنى ان تعليق الحدود على مشجب المؤتمر القومى الدستورى
وهو الغائب منذ ثلاث سنوات مضت . وفاءا للاتفاق مع بعض
الاحزاب الجنوبية .. اضافة الى موقف الحزب المعلن الان من
العداء السافر للجبهة الاسلامية القومية يعنى امرين اثنين هامين :

● الأول ان مصداقية الحزب أمام جماهيره ستغدو محل مراجعة
كبيرة وسريعة سيما وان المفهوم الآن ان الاتحادي «قايض»
الشريعة بحلف «اتحادي - جنوبى» موجه بالاساس ضد حزب
الأمة .. ثم الجبهة الاسلامية القومية .

● والثانى هو ان الجبهة الاسلامية القومية انطلاقا من حساسيات
الظروف الأخيرة ستكون الأقرب الى حزب الأمة اذا ما قدر لها ان
تتدرج ضمن موكب الوفاق . ولا بد ان ذلك سيتم على حساب الحزب
الاتحادي .. اذ لا تبقى امامه من فرصة الا المزيد من الالتحام
والتلاحم مع كوكبة الأحزاب الجنوبية التى يشده اليها اتفاق
استراتيجى .. ثم الاحزاب اليسارية داخل الجمعية وخارجها وعندها
سيكون الحزب الاتحادي الديمقراطي قد غير جلده تماما .

ذلك هو ما وراء الاتفاق والوفاق في محادثات الفعاليات السياسية
في ما يتصل بالحزب الاتحادي الديمقراطي ولكن أين ذلك من حزب
الأمة القومي الجديد ؟؟..

ان حزب الأمة القومي الجديد وبغض النظر عما دار في المؤتمر
الصحفي لرئيسه السيد الصادق المهدي عن ان الشيوعيين واليساريين
ليسوا بعيدين عن الوفاق طالما امنوا على الخيار الاسلامي ، تدير
مؤشر الحركة فيه الحقيقة التي مفادها ان ميزان الثقل في اجهزته
غدا يخطب ود الجبهة الاسلامية ويسرع الخطى باتجاهها . وهذا
الثقل في جوهره ثقل اسلامي .. عطل ولأول مرة دور الحزب فيما
كان يعرف لأول الانتفاضة بالتجمع الوطني فعندما اعلن التجمع منذ
أيام خلت الدعوة لاجتماع تمهيدى للمؤتمر التداولي المزمع ، كان
حزب الأمة القومي الجديد من بين القوى التي تغيبت عن الاجتماع
فيما اورنت الصحف في حينه .

وانطلاقا من هذه النقطة مضافا اليها حاجة حزب الأمة الراهنة
لحليف قوى ، نستطيع ان نقول ان حديث السيد الصادق عن اليسار
يأتى من باب استكمال المعلومات والفرص فقط وذلك لاسباب
موضوعية منها :

١ - ان اليسار داخل الجمعية حجه ضئيل ولا يعتد به كما ذكر
هو شخصيا أمام مندوبى الصحافة ووكالات الأنباء .

٢ - توجهاته العامة في السياسة وفي ادارة شئون البلاد هي

ما طبق ومورس الى حد ما في الفترة السابقة من عهد حكومة الوحدة الوطنية ولم يجد شيئاً .

٣ - ان مجرد ذكر اليسار ضمن جهاز تنفيذي مطلوب له الانسجام والتناسق يعيد الجبهة الى نفق «القيد الزمني للشرعية» الذي يفكر السيد الصادق الآن جاهدا في تجاوزه .

ان تفكير السيد الصادق المهدي في اليسار وكوكبة من الرموز المستقلة كصيغة عمل بديلة أو احتياطية ، كما يرشحها الآن بعض أصدقاء الحزب الشيوعي في حزب الأمة ، سوف لا يكون التفكير فيها واردا الا بعد ان تنفذ كل الحيل والوسائل مع الجبهة .. اذ عندها تكون الطلقة الأخيرة في جعبة السيد رئيس حزب الأمة القومي الجديد .

... ثم واين الجبهة الاسلامية القومية من ذلك كله ؟

ان الجبهة وبرغم ما يقوله لسان حال الاتحاديين من ان الفعاليات تعطيتها ليلة وبعض ليلة للحاق بركب الوفاق تشعر في اعماقها بأنها في موقف تفاوضي أفضل من الآخرين . ذلك - كما يقول المسؤولون فيها - ان «الزجاجة لم تنكسر ولم يرق ما فيها» .. اضافة الى انها قد خرجت من المفاوضات بغطاء كامل من المصداقية والانحياز للمبادئ وغير قليل من الاضواء وشدة الانتباه العام . فما ان خرج مندوبها من غرفة المفاوضات الا وأصبحت دارها ودار زعيمها محجة لرجال السياسة والاعلام والصحافة .. من المهدي الى

الميرغنى .. ومن حزب الشعب الفدرالى الى التجمع السياسى
الدواجو .. ثم وفوق ذلك كله لم تخرج «عربة الوفاق» من صانون
المفاوضات فى القصر منذ فجر الاربعاء الماضى وحتى اليوم السبت
٧ رمضان ١٤٠٨ هـ لأنها فى انتظار الجبهة .

الجبهة تعتقد ان ما انجز على طاولة الحوار ليس بالقليل من حيث
انه مؤشر وضابط للتوجه .. وعدم مشاركتها فى السلطة اذا ما قدر
لها ان تكون .. وبالشروط المقبولة ستفتح امامها طرقا ومسارات
جديدة للعمل السياسى .

أما عن أن اليسار سيخلف الجبهة على كرسى المعارضة . ومن
ثم يأخذ طريقه الى النمو والتطور .. قال الترابى الخميس الماضى
للصحفيين ان ظروفنا محلية ودولية كثيرة لا ترشح اليسار الى اكثر
من ان يكون نبرة ناعمة وخافتة فى المسرح السياسى !!..

«أبو سلمون» ووقفه

عند جلسة الاربعاء التاريخية !..

بعد جلسة الجمعية التأسيسية الاربعاء الماضى صار الطريق أمام حكومة الوفاق الوطنى ممهدا أكثر من أى وقت مضى ولا يتوقع المرء فى ضوء ما يجرى ان تنتكس المشاورات الجارية الآن بين الكتل الحزبية التى وقعت الميثاق اليوم أو غدا لأسباب من أهمها ان العودة الى ائتلاف مرشد لم تعد واردة بعد ان تشكلت معالم الحكم البارزة وعرف الجميع مواقعهم منه . فالسيد الصادق المهدي الذى بدا سعيدا بنتائج الجلسة المعنية والتى حصل فيها على اكبر سند أو اجماع برلمانى ينعقد له منذ ٦ مايو ١٩٨٦ م ، سوف لا يسمح بأية عقبات أو عقابيل تحول دون بلوغ مشروع الحكم القومى غاياته ومراميه النهائية وان ترشيح الاستاذ احمد سليمان «المحامى» مساء اليوم لرئاسة الجمعية التأسيسية من قبل الجبهة الاسلامية القومية سوف لا يكون الصخرة التى تنهشم عليها وتتحطم عربة الوفاق كما يشتهى البعض او يحلو له . وذلك استنادا الى ان ايا من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى لم يثر تلك النقطة أو يرفضها رسميا فى وجه قيادة الجبهة التى لم تنشأ من جانبها ان تخلق مشكلة من لا مشكلة بالرغم من حقيقة ان البعض فى دوائر الجبهة البرلمانية كان يرى مهمة الربط والارتباط بين الاقتراع لرئيس الوزراء

ولرئيس الجمعية الأمر الذى لم تقره القيادة التنفيذية للجهة عشية
اليوم الذى عرض فيه الأمر على الجمعية .

وحتى الآن فان ما أثير حول ترشيح الاستاذ احمد سليمان ما هو
الا تصريحات وبالونات يطلقها فى الهواء كل حسب هواه وعلى
مسؤوليته الشخصية . وان المعتمد والمتواتر حتى الآن من معلومات
وافادات هو ان وظائف الجمعية التأسيسية كلها من رئاسة ولجان
يجرى الاتفاق حولها وتسمية من سيشغلونها فى ذات الجلسة التى
ينتخب فيها رئيسها . وذلك ما يجعل الحديث فى هذه الناحية محض
لغط وتشويش . ويكفى فى هذا الشأن ان الذى يحمل لواء رفض
البعض للاستاذ ابو سلمون هو «الميدان» صحيفة الحزب الشيوعى
الذى بات فى حالة انفصال وطلاق بائن ومكتمل الاركان مع كل
القوى الفاعلة والمؤثرة فى الجمعية التأسيسية وعلى رأسها حزب
الأمة القومى الجديد ورئيسه السيد الصادق المهدي .

ان الاستاذ احمد سليمان كما تقول مراجع الجهة ودوائرها هو
مرشحها الوحيد للموقف الذى اسند اليها فى ضوء معادلة الأوزان
النيابية وقسمة السلطة وقد سبق لها ان طلبت له شخصية قومية ولما
تعذر الامر رأت ان تشغله بنفسها . والاستاذ احمد سليمان من حيث
انه خبرة قانونية وسياسية وشخصية ذات امتدادات واتصالات
خارجية مقبولة يصبح من أكفأ الرجال لمثل ذلك الموقع . سيما وقد
خلا سطره الخاص من كل ما ينتقص من الرجل .. أو الشخصية

العامة . فضلا عن دوره فى العمل العام فى «الجاهلية والاسلام» كما يحلو له . والحديث عن «السدانة» الذى تقذفه «الميدان» فى وجه الكثرين وهو بعض ما عندها أو «فضلة خيرها ليس بذى بال أمام حفعة ان كنسرين ممن يدرحون فى سجل السدانة قد تقلدوا المواقع السيادية والتشريعية والتنفيذية .

فوق ذلك وقبله فان ضرورات الوفاق ومحتماته العملية لا تفسح الطريق واسعا أمام مثل تلك المقولات الهشة والتى رفعها اصحابها بغرض تفجير الأوضاع واعادة الامور الى ما كانت عليه قبل ١٥ مارس ١٩٨٨ م عندما نقل السيد الصادق المهدي الازمة الائتلافية الى الجمعية التأسيسية . وسوف لا تكون قصة ترشيح احمد سليمان المحامى لهذا الموقع هى الأخيرة فى مسلسل تفجير الوفاق ونسفه .. ولعل كل من يهتم الأمر قد ادرك تلك الحفيفة العارية . والمهم فى السياق بجمالته هو ان السيد الصادق قد سبق له ان عرف «السدانة» بأنها استغلال السلطة أو المركز فى مايو بغرض الاضرار بالتغير أو ايدائهم او توجيهها للمصلحة الشخصية خصما على المصلحة العامة .

وحتى فى حزب الأمة القومى الجديد نفسه وفى بعض الدوائر الاخرى فان الذين رفعوا اصابعهم بالاحتجاج ضد ترشيح الاستاذ احمد سليمان جاء ذلك فى سياق انه رحلة من مشوار طويل مشوه من اجل ابعاد الجبهة الاسلامية القومية من دائرة الوفاق الوطنى ..

☆ «السدانة» يعتبر سياسى محطى يرمز به الى الذين تعاونوا او شغلوا مراكز حساسة فى الحكم المايوى .

غير انه يوسع المرء ان يؤكد ان عربة الوفاق قد تجاوزت كل ما وضع امامها من صخور وحواجز .. وأصبح الوضع الذى شنته ورسخته جلسة الاربعاء الماضى هو الأمر الواقع الجديد الذى تنسأ عنه وتتفرع كل الترتيبات والامور التى تتلوه تلك ان تلك الجلسة قد كانت حدثا فوق العادة والتأمل فى نتائجها وما ترتب عليها يفضى بالتأمل الى حقيقة ان الوفاق قد عبر .. وأصبح حقيقة .

وتأسيسا على هذا يقول البعض ان الدكتور محمد يوسف ابو حريرة عندما قال فى تلك الجلسة ان نفسه قد «انكتم» .. ويتعين عليه ان يخرج من القاعة ، كان يعبر عن حالة نفسية ومعنوية وليست عضوية . فقد رأى الدكتور ابو حريرة فى تلك الجلسة مثلما رأى آخرون ان ميزان السياسة قد مال كثيرا خارج دائرة توقعاته وتمنياته وذلك عندما انتبه «فتى البطاحين» ليجد ان كل أو جل تربه قد كانوا خارج القعدة لسبب أو آخر .. بالصدفة أو مع سبق الاصرار والترتيب .

فالشريف زين العابدين الهندى ، وسيد احمد الحسين ، ومحمد توفيق ، والزين حامد ، وعبدالوهاب خوجلى ، والسر عوض يوسف ، كلهم وبسلامتهم كانوا خارج القاعة إذ لم يبق داخلها من الكوكبة العلمانية الرافضة سوى احمد بلال وعثمان عمر .. وكلاهما عوض عدم خروجه «بصفقة» عالية للسيد اليابا سرور عندما قال ان الوقت الذى «تمرر» فيه هذه الجمعية القوانين الاسلامية تكن قد اتخذت قرارا بتمزيق أوصال الوطن !!..

وقد صدق حس وحس وزير التجارة السابق . فقد تمخضت
نتيجة الاقتراع على رئيس الوزراء وكشفت عن عدد من المتغيرات
والحقائق ويتصدرها ما يلي :

أولا : انهارت استراتيجية الحزب الاتحادي الديمقراطي الخاصة
بالتحالف مع ما يسمى بالاحزاب الافريقية والتي تواصلوا فيها بعزل
الجبهة الاسلامية القومية عن مسيرة الوفاق الوطنى . ذلك ان
مجموعة اليا با سرور قد آثرت موقع المعارضة فى حين آثر حلفاؤها
الحاق بمركب السلطة التى لم تكن الجبهة بعيدة عنها .. كما أراد
لها البعض .

ثانيا : سقوط شعار ومقولة ان دخول الجبهة الاسلامية القومية
الحكومة سيقسم الساحة السياسية «صربية لازب» الى ابيض وأسود
لا رمادى بينهما . ذلك ان الحكومة ستكون شمالية مسلمة والمعارضة
جنوبية مسيحية مما يعنى ان الأمر سينتهى الى مقابلة حادة بين
الاسلام والمسيحية من جهة .. والعروبة والزنجوية من جهة
اخرى .

... غير ان ذلك ما لم يحدث كما هو معروف . فالحكومة فى
واقع الأمر تتضمن شريحة جنوبية مسيحية .. والمعارضة تقودها فى
قسم منها شريحة جنوبية مسيحية هى مركب حزب الشعب الفدرالى
والتجمع السياسى «جوزيف أوكيلو» .. بينما تختلط الزنجوية
بالعروبة فى الشق الآخر من المعارضة ... حيث المعارضة
الديمقراطية .

ثالثا : بانضمام الحزب القومى السودانى للحكومة تلاشت عمليا
اسطورة الاحزاب الافريقية .. فأصبحت المعارضة الحالية شريحة
جنوبية ليس الا ..

رابعا : نتيجة التصويت وتقسيم الادوار بتلك الصورة كانت
هزيمة كاملة لخطط وتكتيكات النخب العلمانية داخل الجمعية
وخارجها .. وذلك عندما بطل معول تلك الخطط والتكتيكات برفض
العودة الى الائتلاف المرشد .

خامسا : بقاء جل أو معظم النخبة العلمانية الاتحادية خارج قاعة
الجمعية ذلك المساء يشير بأن الحزب الاتحادى الديمقراطى ربما
نزّه نفسه من تلك النخبة .

وذلك بطبيعة الحال الى جانب دلالات وايماءات اخرى كثيرة
نسوق منها :

● الدلالة الأولى حصول السيد الصادق المهدي على اغلبية
غالبة من السند والاجماع البرلمانى « ١٩٦ » وهو ما يشير الى ان
حزب الأمة قد حول هزيمته الى نصر .. بينما قنع الاتحادى من
الغنيمة بالاياب - كما يقولون .

٧ والدلالة أو الايماء الثانية هي اندراج الجبهة الاسلامية
القومية فى مسيرة الوفاق الوطنى .. على عكس ما اشتهى وعمل
الحزب الاتحادى الديمقراطى .

● والثالثة ان الحزب الاتحادى الديمقراطى خلع عند أبواب السلطة كل بحالفاته ودخلها عاطلا من كل زينة .. ذلك ان كل جهود السادة أمين عكاشة وطيفور والفريق «م» يوسف قد صبت خارج وعاء الاستراتيجية ودون تحقيق أى من اغراضها على ما بذل فيها من جهد وجهود .. بل وربما تضمنت النتيجة شيئا من الخسارة الادبية والمادية .

وليس من ريب ان الحزب الاتحادى الديمقراطى اذا ما أحال أوراق ووقائع معركته الأخيرة الى بيت خبرة أو جهة متخصصة فى تقييم وتقويم المعارك السياسية سيجد انه يخوض معاركه وجنوده وآلياته على درجة من سوء التوظيف والتوجيه والاستخدام .

ولعل نظرة واحدة الى حادث غياب السيد الأمين العام للحزب ومساعدته مع نفر من كبار اعضاء الهيئة البرلمانية عن أهم جلسات الجمعية التأسيسية على الاطلاق وهى تلك الخاصة بانتخاب السيد رئيس الوزراء واحتبار درجة الالتزام والجدية وجلاء المواقف عند الاطراف الموقعة على ميثاق الوفاق الوطنى .. نجد ان الحزب قد خسر خسارة كبيرة فى نظر القوى السياسية مجتمعة وذلك لأمرين جوهريين : الأول هو ان الحزب منقسم على نفسه بازاء الوفاق وربما عاد مرة اخرى الى ممارسة الازدواجية والثنائية فى المواقف بحيث يلعب دور الحكومة والمعارضة فى وقت واحد . وذلك هو ما عصف بالائتلاف السابق .

والثانى : «اضعف الايمان» وهو ما يظهر قيادة الحزب بانها لا مبالية وبالنتيجة والضرورة لا يعتمد عليها فى حكومة تحديات .
والحديث عن المعارضة الجديدة يتعين على المرء ان يفرد حديثا خاصا فهى أول معارضة رسمية ناطقة بالانجليزية وتقودها شريحة جنوبية .. تشاركها الدور اخرى غير جهوية وذات مفهوم أسمى .

من الحديث فى صميم الوفاق الى ذيوله وملحقاته !..

لئن سكتنا هذه المرة عن الحديث المباشر فى الوفاق نتيجة اننا فى اجارة وان الامور تتفاعل وتتقدم أو تتأخر فى السر اكثراً منها فى العلن ، فأننا نحوم حول الوفاق ونتلمس افرازاته على الساحة السياسية ومن أهمها :

- ١ - ما طرأ ويطرأ على مؤسسة الرئاسة فى سياق الوفاق .
- ٢ - ما طرأ ويطرأ على الساحة السياسية فى ضوء الوفاق -
واعنى به ما يجرى الآن من حركة ونشاط لاستقطابات وتحالفات جديدة فى ظل ظروف مستجدة .

ولنلج هذا الموضوع فى ترتيبه المذكور نستصحب معنا ما فحواه انه ما ان يهل يوم جديد على أزمة الحكم والسياسة فى بلادنا ، حتى تتكشف للمراقب حقائق وأبعاد أخرى هى فى النهاية أدوات فى معركة الصراع حول السلطة ومقاعدها الوثيرة المثيرة .

وآخر ما تجلى هنا هو دخول مجلس رأس الدولة الموقر طرفاً مباشراً - أو هكذا اراد له البعض - فى أزمة الحكم الراهنة . وذلك فضلاً عن العوامل الثابتة والمتغيرة والطارئة على المسرح .

لقد قال الاستاذ ميرغنى النصرى انه ليتعين على الجميع ان

يحافظوا على هيئة مجلس رأس الدولة رمزا للسيادة والاجماع القومى ، غير ان ما جرى ويجرى على لسان البعض فى تلك المؤسسة ومن داخلها لا يحمل المرء على ان يخلع نعليه أو قبضته عند بابها أو يدعى لها حرمة أو مهابة ، تلك انها بتصريحات بعض رموزها قد اصبحت جزءا من ادوات الصراع حول السلطة والذي يرجع الى ما صدر ويصدر عن الاستاذين ابريس البنا وميرغنى النصرى من «منسوبى التجمع» ينتهى الى ما نقول به الآن .

ان الذى يرجع بضع خطوات الى الوراء ليرى صورة السلطة والسيادة على عهد الشيخين «عبدالرحمن سوار الذهب» والجزولى دفع الله، ويقابلها بصورة السيادة فى اطارها الراهن الذى يضيف عليها المزيد من التشبث بالذات والموقع يجد ان البون شاسع والمسافة بعيدة .. بعيدة بين من يعلى الموقف ويضيف اليه من فصيلة الزهد والبعد عن الصعائر ومن يهدر جلال المنصب بكل ما يدعو للتمرد عليه بهذا الفعل أو ذاك .

ما يعرفه الناس عن مجلس رأس الدولة فى جولة الوفاق الأولى هو انه كان داعيا للوفاق وراعيًا له ، الا ان هذا الوفاق عندما بدت ملامحه وتشكل حقيقة كاملة وصار من المقرر ان يعاد فى اطاره اعادة تركيب هيكل السلطة من اعلامها الى اسفلها وفق قرار الجمعية التأسيسية فى هذا الشأن ، ظهرت بعض البوائد التى تنم عن رغبة كامنة لدى بعض الاعضاء الموقرين فى قطع الطريق عليه وتعويق مساره . وقد تجلى ذلك فى :

● أولاً : فى التصريحات الرسمية القائلة بأن مجلس رأس الدولة لن يستقبل .. وليس هناك ما يدعو الى ذلك مما يعبر من الوجهة الأدبية عن مقايضة الموقع بالدور المطلوب منه وله - أى مقايضة هذا الأخير بما هو اننى .

● ثانياً : فى انحياز بعض رموزه الصريح الى معسكر اللافاق .

● ثالثاً : التعبير عن ذلك بالتقرير فى قضية مخالفات البنوك فى جلسة طارئة الأمر الذى لم يحدث فى أية قضية أخرى من القضايا الساخنة .

وقد يكون معلوما هنا ان ما من قضية أخذت حظها من التسييس والحضوع للمناورة مثل قضية التحقيق فى مصارف القطاع الخاص والتي بدأت فى خريف ١٩٨٥ م .. وعادت الظهور على المسرح مرة أخرى فى نهاية الاسبوع الماضى عندما أبدى مجلس رأس الدولة موافقته على ان تقدم النيابة العامة أربعة من مصارف القطاع الخاص للمحاكمة تحت تهمة تخريب الاقتصاد ومخالفات النقد الاجنبى وتجاوز السقوف الائتمانية .

كما قد يكون معلوما كذلك ان قضية التحقيق فى المصارف قد قادتها ووقفت خلفها ثلة من الاطارات اليسارية المعروفة ومنها النقابة العامة للمصارف وتعهدها بالرعاية الاعلامية لصحيفتا «الميدان» و«الهدف» ومن سار على دربهما . ومن بعد اصبحت القضية ملكا

الميدان والهدف، الأولى صحيفة الحزب الشيوعى السودانى والأخرى صحيفة حزب البعث العربى الاشتراكى بالسودان .

مشاعا لكل من له غرض أو مطمع سياسى .. من حزب البعث العربى الاشتراكى والحزب الشيوعى السودانى فى اقصى اليسار الى ان وجدت طريقها مؤخرا وبدون مناسبة الى مجلس رأس الدولة فى جو كله سياسة ومناورات وشد وجذب واغراض ، حيث ان مؤسسة الرئاسة وعلى اثر تصريحات بعض رموزها المنسوبين الى التجمع قد اصبحت فى الآونة الاخيرة جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية التى تدور ساقيتها الآن .

وذلك كله له من الآثار والانعكاسات غير الحميدة على مؤسسة موقرة مثل مؤسسة الرئاسة الكثير الذى لا يرضى . فقد يكون الموضوع عند مصارف القطاع الخاص الثلاثة عشر التى طالها التحقيق وطالتها حملات التشكيك والتشهير طيلة السنوات الثلاث الماضية . خطوة هامة نحو اغلاق ملف المزايدات والمناورات السياسية . ولكنه من الناحية الاخرى له من الآثار والانعكاسات غير الحميدة الكثير . وذلك لسببين اثنين على اقل تقدير .

الأول : ان القضية بحد ذاتها من صميم قضايا الجهاز التنفيذى التى ليس لمجلس رأس الدولة الحق فى التعاطى بها مباشرة .. سيما اذا ما جاء ذلك فى مثل هذا الجو المريب .

الثانى : ان المصارف الاربعة التى اذن بتقديمها للمحاكمة سواء كان ذلك بالاتفاق والانتقاء أو الصدفة ، هى مصارف الاستثمار الاجنبى والمبادرة الخاصة على كل حال . فالبنك العالمى السودانى

يهم بربع رأسمانه على الأقل بنك «سويسيتى جنرال» اكبر لمصارف
افرنسية ... وربما الأوروبية . وبنك النيل الأزرق وهو بنك كورى
باكمر ويقام على اثر ترتيبات خاصة تم بنك البركة وتملك ٩٠٪
من رأسمانه شخصية مالية سعودية ذات بعد استثمارى دولى .
وأخيرا يأتى بنك فيصل الاسلامى السودانى الذى نعرف ان ٦٠٪ من
رأسماله عربى - اسلامى والـ ٤٠٪ الاخرى سودانية .

البنوك الاربعة التى اذن فى مقاضاتها هى فى جملتها بنوك
المساهمة الاجنبية التى لا تزال نخطب ودها ونركض خلف استقطاب
مواردها .. وفى الطريق - لا ريب - ثلة اخرى ومن بعدها تتكامل
نى الآخرين «عند» قناعات عملية مجموعها وجماعها فى النهاية اننا
بيئة طاردة للاستثمار الاجنبى والمحلى بذات القدر .. وان قرارنا
يؤسس على الهوى والمواقف الطارئة .. وان اختصاصات الاجهزة
ومجالاتها الوظيفية ومسؤولياتها ليست محددة بالقدر الذى يخرجها
من العرض والشبهة عندما نمد ايدينا لنعمل ونتعامل من واقع تلك
الاختصاصات . فالمعروف فى قضية البنوك بالذات انها تعانى الى
جانب العامل السياسى من جانب تنازع الاختصاصات وتدافعها بين
اطراف الجهاز التنفيذى من بنك مركزى الى وزارة مالية الى نائب
عام . ثم مالت عليها الرئاسة بثقلها كاملا .. الأمر الذى دار حوله
الكثير من الجدل القانونى والسياسى فى الصحف السيارة وفى
المجتمعات الخاصة والعامة .

نسوق قصية البنوك ونعاطي مجلس رأس الدولة بها في هذا الحير
وضمن الحديث حول افرازات الوفاق تأسيسا على حقيقة ان المجسر
الموقر «مجتمعا» أو في بعض اطرافه - على الأسوأ - عندما وجد
نفسه أمام موقف جديد من الوفاق .. وما يترتب عليه من عمليات
احلال وابدال تتضمن اقضاء البعض من الموقع .. اراد تلك البعض
ان يلقي بحجر في سبيل هذا الوفاق . فكانت عملية «توريث» الحكومة
القادمة في فعل كان يرخل من صفحة إلى اخرى في جدول أعمال
الحكومات طيلة السنوات الثلاث الماضية بما فيها عهد الانتقال وذلك
اذا لم نقل ان المقصود هو «فرملة» الوفاق عند هذه النقطة - أي نقطة
تعثر دخول الجبهة الاسلامية القومية في حكومة الوفاق الوطني .
والبند الثاني في هذا الحديث فهو ما طرأ ويطرأ على الساحة
السياسية في حركة ونشاط لاستقطابات وتحالفات جديدة في ظل
ظروف مستجدة ويتشكل سيج تلك التحالفات والاستقطابات من
خامات وشرائح يسارية علمانية ليست بعيدة عن أهداف حركة التمرد
في الخارج .

لقد بدأت حركة الاستقطاب وتشابك الانوار هذه منذ ان أحنث
مشاورات شكل الحكم الجديد تخطو باتجاه الجبهة الاسلامية القومية
وعندما توجت تلك الخطوات بتوقيع الميثاق وتصويت الجبهة داخل
الجمعية للسيد الصادق المهدي كرئيس للوزراء تمايزت الصفوف في
الساحة برغم ما اعتراها من خلخلة وبصورة شبه قاطعة - فيما حلا

بعض الجيوب التي تمتد حبال الود لهذه الجهة أو تلك في هذا الحزب أو ذاك .

وأسباب هذا الاستقطاب لا تفوت على احد فهي معروفة ومفهومة وتمتد جنورها الى ما قبل الانتفاضة وبعدها . ولأسباب تتعلق بالحيز المتاح زمانا ومكانا نقول ان اهمها هو :

ان استراتيجية اليسار بشقيه العربي والاممي كانت تقوم وتنهض منذ اليوم الأول على عزل الجبهة الاسلامية القومية وحزمانها من حق العمل الحزبي والسياسي استنادا على علو النبرة الاعلامية لتلك الفرق اليسارية اضافة الى ما كانت تتيحه الشرعية الثورية وقتذاك من مساحة محدودة للحركة والاجراءات الاستثنائية .. جنبا الى جنب مع بعض التحالفات المرحلية بعض القوى السياسية التقليدية . والسبب الأول والأخير في ذلك هو ان الجبهة هي النقيض والبديل الفكري والعملی للتوجهات اليسارية والعلمانية اجمالا .

الا انه جاءت الانتخابات لتفتح الطريق أمام واقع جديد مجمله ومحصلته هي ان عزل الجبهة الاسلامية القومية وإقصائها عن حلبة الصراع السياسي لم يعد ممكنا بل على العكس من ذلك تراجعت القوى العلمانية في جملتها وتراجع معها اليسار بطبيعة الحال ولم يبق للجميع الا ان يعملوا باجهزة «التحكم عن بعد» أو «الريموت كنترول» على اقضاء الجبهة من دائرة الضوء ما أمكن ومن سدة الحكم يقينا .. مستغلين في ذلك العمل السياسي والاعلامي و«الجهوى» كما قال السادة البعيثون في مؤتمرهم الصحفي الأخير .

وهذه الخطة البديلة لم تنجح هي الأخرى ، اذ تدافعت الاحداث وتناالت بهمة لتدفع معها الجبهة الى دائرة المشاركة فى السلطة - وهذا هو الموقف الذى تعمل اكثر من جهة الآن لتفاديه .. أو للتخفيف من وقعه اذا كان شرا لا بد منه .

وفى هذا الطريق - طريق احتمال وصول الحبهة الى السلطة ضمن القوى السياسية الرئيسية الى جانب بعض الفعاليات السياسية يظهر نوعان من الاستقطاب يصب كلاهما فى مجرى واحد هو اتقاء وقوع ذلك الأمر من جهة .. واحتواء آثاره وتخفيف وقعها إن كان لا بد منه من جهة اخرى .

ومن هنا كان :

- ١ - نفخ الغبار عن طيب الذكر التجمع الوطنى .
 - ٢ - قيام نوع من الزيجة والصلة الشرعية بين التجمع وكتلة السيد اليا با سرور .. التى تقف الآن فى المعارضة .
 - ٣ - مؤتمر الاستاذ بدر الدين مدثر الصحفى الاسبوع الماضى . ودعوته للعمل الجبهوى ضمن برنامج لما سماه بقوى الانتفاضة يهدف لمقاومة مشروع الوفاق الوطنى .
 - ٤ - ظهور عدد من المقالات والتعليقات الصحفية فى صحيفة «الأيام» لعدد من الشخصيات تنحو ذلك المنحى .
- ولكن هل يحقق مشروع الزواج والمصاهرة بين الطوائف العلمانية

واليسارية داخل الجمعية وخارجها والذي يحرى الآن في السر
والعلن بعض أهدافه .. في اطار حقيقة ان الفجوة بين اطراف الوفاق
قد اخذت تضيق .. بالرغم من ان بعض الجهات في مجلس رأس
الدولة قد تخلت عن خطها الداعم للوفاق ؟..

الاجابة على هذا السؤال ليست صعبة على كل حال .. ولكن
يتعين علينا ان ننتظر ريثما تتفاعل الاشياء وتتكامل الأسباب
والعناصر .

وأخيرا : الوفاق عبر .. والعلمانية تراجعت !

عشية (وقفه) العيد انت الوزارة القسم وبذلك تكون البلاد قد عبرت ثلاث جولات من المحاولات الفاشلة لاقامة حكم قومي يضم الجبهة الاسلامية القومية .. وتجاوزت عبر شهرين من التفاوض عشرات الانتكاسات والانكفاءات الصغيرة والطارئة التي كادت ان تنسف الوفاق لولا بقية من حكمة وحكمة وصبر تحمد لأكثر من جهة وشخصية . ويتقدم هؤلاء جميعا السيد الصادق المهدي وحزبه والجبهة الاسلامية القومية .

* فقد كان الفيد الرمنى للقوانين البديلة عقبة أمام توقيع الجبهة الاسلامية القومية ميثاق الوفاق فازاح حزب الأمة تلك العقبة بمناشدة اجهزته الجبهة الاسلامية الانضمام للوفاق وبالتزامه بتقديم القوانين الاسلامية للجمعية في مدة اقصاها الخريف وقبل ذهاب الجمعية في عطلتها في ٣٠ يونيو القادم .

* وقد كانت ايلولة وزارة الداخلية للأمة او الاتحادى عقبة في سبيل دخول الاتحادى الحكومة ولكن تجاوزها حزب الأمة باقتراحه تحييد الوزارة باسنادها الى شخصية قومية متفق عليها .

* ومن ناحية اخرى كان امر رهن وربط انتخاب رئيس الوزراء

الراية ١٩٨٨/٥/٢٢

بانتخاب رئيس الجمعية فى جلسة واحدة وفى ورقة واحدة مشكلة
ثالثة تجاوزتها الجبهة بالفصل بين الموقعين عند الانتخاب فتم انتخاب
رئيس الوزراء وأجل انتخاب رئيس الجمعية .

* ومرة رابعة كان الربط بين دخول الجبهة الحكومة وانتخاب
رئيس الجمعية عقبة كؤوداً فى سبيل تجاوز أزمة تطاولت ولكن الجبهة
أمام ضغط الأزمة وأمام حقيقة ان الجمعية فى اجازة تعود منها بعد
العيد قدرت مرة اخرى وفى ضوء بعض الضمانات ان تفك التلازم بين
تشكيل الحكومة وانتخاب رئيس الجمعية الأمر الذى قاد الى ميلاد هذه
الحكومة وبشكلها الراهن .

الأمة والجبهة انن ، ابدى كلاهما قدرا من التسامح والمرونة
بهدف الوصول الى هذه النتيجة التى كانت تشكل اولوية وأهمية لدى
كل منهما .. بينما ظل الاتحادى الديمقراطى يعمل ويتعامل مع الأزمة
من خلال نظرية (الكر والفر) ثم الاستسلام للأمر الواقع . وذلك -
فيما يرى البعض - كان ناتجا من ان الحزب الاتحادى لم تكن له
رؤية موحدة جامعة بازاء ما كان يجرى وهذا هو السر فى ان طاقم
مفاوضيه مع الاحزاب الاخرى كان يتبدل ويتغير بحسب ارتفاع
واعتدال الحرارة والجو داخل الحزب وكانت شروط الحزب
ومقدراته التفاوضية تتعاضم أو تنحسر تبعا لذلك المناخ ايضا .

.. فعندما كان توجه الحزب وفاقيا كان يقود الدفة الدكتور حسين

ابو صالح .. وعندما صار التوجه لا وفاقيا وعازلا لبعض الجهات كانت الدفة بيد التنائي عثمان عمر والدكتور احمد بلال . ولما لم يمض هذا الخط الأخير الى غايته نتيجة اصرار حزب الأمة على اتراك الجبهة في الحكم عاد ابو صالح ليفود عربة المفاوضات مرة اخرى .. ثم سلمها هذا الأخير فيما بعد لراعى الحزب .. وزعيمه السيد محمد عثمان الميرغنى عندما بات مؤكداً ان سفينة الحكم ربما ابحرت دون ان يكون الاتحادى الديمقراطى من بين الركاب او المبحرين .

وقد كان فى استلام السيد محمد عثمان لعربة القيادة بنظر البعض اشارة واضحة الى ان الخط الاصولى فى الحزب قد تقدم فى ذلك الاتجاه ويتعين على الآخرين تحديد مواقفهم تبعا لذلك . ولما كن معلوما بالضرورة والنتيجة ان الميرغنى يستكل فى هذه المرحلة النقطة التى تركز عليها وتلقى عندها كل التيارات والفصائل فى الحزب الاتحادى الديمقراطى فقد كان مفهومنا ان يحثى البعض داخل الحزب رؤوسهم للعاصفة امثالاً للأمر الواقع ان هو مفتح الحركة والتحرك فى الحزب الاتحادى .. وربما كان الاداة الحاكمة فيه لفترة تطول .

ونسوق هنا من باب المناسبة ان الموازنة الجهوية التى اتت ببعض الشخصيات الى دست الوزارة كالسيد عثمان عمر قد انقذت الحزب - ولو شكليا - من الظهور أمام الناس كأداة منقسمة وغير موحدة وان كان جليا ان التيار الاسلامى والمعتدل فى الحزب هو

(قُصِب) المرحلة القادمة وسيدهما كما الشأن فى حزب الأمة القومى الجديد .

فى حرب الأمة خرج من الوزارة او تراجع الى الظل عدد من شخصيات ورموز المرحلة السابقة كالدكتور بشير عمر والدكتور ادم ماديو والاساذ عبد المحمود الحاج صالح والبروفيسير صلاح عبدالرحمن على طه فى حين خطا الى الامام بعد طول انتظار وتربص البروفيسير الشيخ محجوب والاساذ عبدالله محمد احمد والنكتور فضل الله على فضل الله . ويعنى ذلك بأن حزب الأمة يدخل فى مرحلة جديدة لها رجالها ورموزها . وهى مرحلة ادارة الظهر اليسار والانفتاح على الجبهة الاسلامية القومية شريك الحزب الجديد فى الحكم والسلطان

.. وقد بدا ذلك الفرز المرحلى منطقيا الى حد كبير . فالسيد الصادق المهدي الذى عانى فى حكومتيه السابقتين من التدابر والنفار بين عناصر الوزارة آثر ان تأتى وزارته هذه المرة متناسقة ومتناغمة بالقدر الذى يؤهلها لتنفيذ البرنامج الذى طرحه على الجمعية فى خطابه بتاريخ ١٥ مارس . وفى تعقيبه على مناقشات ذلك الخطاب وما تمخض عنها عندما اتخذت الجمعية قرارا بأن تتولى الأمر فى البلاد حكومة وفاق وطنى .

والرجال الثلاثة الذين خرجوا من قيادة العمل التنفيذى مضافا لهم البروفيسور خليل والبروفيسور صلاح على طه من قيادات العمل

التشريعي - كانوا جميعهم من مهندسي حقبة ما بعد الانتخابات وهي الحقبة التي علت فيها النبرة العلمانية على النبرة الاسلامية في حزب الأمة .. كما كانت الجهود مصوبة فيها بالاساس للاعلاء من شأن اليسار وراياته خصما على الجبهة الاسلامية والمؤسسات الاسلامية .

وكما يتكرر القراء فقد (تحوصلت) تلك الحقبة في عدد من القرارات والاجراءات والتدابير التي قصد بها الكيد لنجبة وبعض اطرادات الصحوة الاسلامية ومنها :

* الهجمة على البنوك الاسلامية التي بدأت قبيل الانتفاضة وتصاعدت على يد ما عرف بحكومة الوحدة الوطنية .

* محاصرة نشاط منظمة الدعوة الاسلامية بسلسلة من الاجراءات الادارية والقانونية .

* صدور قرار من الجمعية التأسيسية بادانة الجبهة الاسلامية على اثر بعض المظاهرات الطلابية .. وهو ثالث ثلاثة قرارات اتخذتها الجمعية في النصف الأول من عمرها ..

أما الآن فقد لا يحتاج المراقب الى عميق تفكير ليخلص الى ان قيام حكومة للوفاق الوطني تضم بعض قيادات الجبهة الاسلامية ورموزها الفاعلة من أمثال الدكتور الترابي والدكتور علي الحاج والاستاذ احمد عبدالرحمن .. الخ .. في مراكز مرموقة ومتقدمة في

العمل التنفيذي الى جانب عدد من رموز القوى الوجودية الجنوبية والشخصيات الاسلامية في الحزبين الكبيرين فيه دلالة على ان الديمقراطية الثالثة اخذت تنعطف بعيدا عن مدار اليسار والعلمانية والتمرد وذلك بالرغم من استماتة تلك الدوائر في الابقاء على الامور ضمن ذلك المدار .

وان أهم ما يميز الحكومة الجديدة بنظر مراجع كثيرة .. هو انها حكومة ذات ملامح وحدوية واسلامية خالية الى حد كبير من الموانع والمعوقات . وتزيد على ذلك انها ضمت خبرات سياسية وتنفيذية .. وحاولت بدخول الدكتور الترابي الى جانب السيد الصادق المهدي (وكلاهما رئيس حزب) ان تقرب الشقة بين الاداة السياسية والاداة التنفيذية فقد كان التنفيذيون في الحكومتين السابقتين بحكم ادوارهم شبه الثانوية في القرار السياسي يخضعون القرار التنفيذي لمراجعة الجهات الأكثر مباشرة للشئون السياسية . اما الآن وباستثناء السيد محمد عثمان الميرغني فان السياسة كلها أو ثلثيها على الأقل قد اصبحت داخل الدائرة التنفيذية وتلك على كل حال حسنة ومصدر قوة للحكومة .

ومن أبرز ملامح هذه الحكومة - فيما يعده البعض - سوءة - هو ان اكثر من ٦٠٪ من عناصرها (سدنة) أو ملحقون بالسدانة في شكل من اشكالها .. ولكن تلك العبارة (منزوعة الدسم) والتي هي من (مسكوكات) اليسار وبنات افكاره ، لم يعد لها ذلك المغزى والبعد

السياسى الذى كان لها لأول العهد بالانتفاضة . فقد انكشف زيف تلك المسكوكات غير المبرئة للذمة عندما اخذ الحزب الشيوعى السودانى يقلب فى دفتار عصويته القديمة ليضم اليه اشخاصا فى قمة (السدانة) .. امثال السيد فاروق ابو عيسى (!!)) وعندما جاءت نتيجة الانتخابات مفصحة عن اكبر (منتدى) أو تجمع (للسدنة) هو الجمعية التأسيسية التى بيدها كل ادوات الحل والعقد فى ديمقراطية السودان الثالثة .

لقد كانت السدانة احبولة من الاحابيل التى قصد بها تقييد أو كف عناصر الجبهة الاسلامية عن مراكز المشاركة والقرار فى الساحة السياسية ولكنها سقطت مع غيرها من الحيل والاستحكامات التى كان اصحابها يرفعونها بغرض تحقيق اهداف بعينها أو ككفة مخاطر ومحاذير بعينها .. وقد يكون من مكرمات وكرامات هذه الحكومة وضافاتها الهامة هو انها (ستكشط) بل كشطت بالفعل من قاموس السياسة عبارتى (سدنة) وسادس التين كثر نداولهما فى ادبنا السياسى المعاصر .

وبغض النظر عما يمكن ان يساق ويقال من استطرادات فى هذا الجانب أو ذاك فثمة امور لا بد من (تفصيلها) وتفصيلها وهى :

• التركيبة الحكومية الجديدة ..

• المعارضة فى طورها الجديد .

* المعزى والمحصلة النهائية لعملية الوفاق .

أولا : المعزى والمحصلة النهائية لعملية الوفاق :

فكما هو معنوم فقد أسفرت عملية الوفاق عن انزال ضربة سياسية قتلته بتوجهات العلمانية واليسارية والمالية للتمرد في الشارع السياسي . وذلك عندما حدث فرز كامل ودقيق داخل الحزبين الكبيرين ودخل الأحزاب الجنوبية للعناصر التي كانت تشكل (احتياطي طوارئ) لتلك التوجهات . ونتج عن ذلك بالضرورة اضعاف لها وفرصها في النمو والحركة .

ثانيا : التركيبة الحكومية الجديدة ..

وهنا نقول :

١ - لقد غلب على التركيبة الوزارية لحزب الأمة العنصر الوفاقي والاسلامي فيما انعدم فيها العنصر العلماني وجاءت في جملتها ملبية لمتطلبات المرحلة واهمها الانسجام والتناسق وابعاد شبهة الاختراق .

٢ - والاتحادي الديمقراطي جاءت تركيبته الحكومية في جملتها من العناصر المقربة للراعي وذات التوجه الاسلامي وان لم يراع في بعض جوانبها الوزن والخبرة مما يجعلها تبدو ملساء واكثر من عادية .

٣ - وعفى على التركيبة الوزارية للجبهة الوزن السياسي

والخبرة والتخصص فبدأ تمثيلها من جهة النوع اكبر منه من ناحية الكم والعدد .

ثالثا : المعارضة :

لقد كان مما يثار في وجه دخول الجبهة السلطة ابان مشاورات الوفاق ان دخولها سيخل باللعبة أو الموازنة الديمقراطية .

وللحقيقة فمن غير الواضح حتى الآن شكل وحجم المعارضة وابعادها النهائية في مرحلة حكم الوفاق الوطنى . ذلك ان المعارضة التى يقودها السيد (البيب سرور) ويدعمها الحرب الشيوعى السودانى وربما بعض العناصر ذات النزعة الانفلائية فى الحزبين الكبيرين وبخاصة الحزب الاتحادى لديمقراطى ستكون معارضة محدودة الأثر والنأثير فيما يبدو بالقياس الى المعارضة التى كانت تقودها الجبهة الاسلامية والتى كانت تتمتع بحضور برلمانى معقول وفاعل وبآلة جماهيرية تعبوية ضخمة كثيرا ما كانت تحرك الشارع السياسى فى الخارج ليصب داخل الجمعية فينعكس على قراراتها . وهو الأمر الذى ربما افتقدناه فى عهد معارضة (اليابا) والحزب الشيوعى .

.. غير ان هناك ثمة حديث عن معارضة مهنية ونقابية محتملة للحكم الجديد يحركها اليساريون . ولكن هنا دلت التجربة فى فترات حكم سابقة على ان الحركة المطالبية والمهنية نتيجة لطروف تتعلق بنسيجها العضوى وبالقانون الذى يحكم حركتها سوف لا تكون اداة

طبيعة على الدوام في يد جهة سياسية بعينها .. لا سيما في ظروف عادية وغير مجمع على التحرك فيها .

وكما يعرف الجميع فان للجبهة سابق خبرة في التعامل مع الحركة المضادة التي تقوم بها بعض القطاعات الحديثة وفاءً لالتزام سياسى خاص ، ولا شك ان خبرة الجبهة هذه او رصيدها في هذا المجال اذا ما وجد تعصيذاً أو مساندة من العناصر الحزبية الاخرى والتي اصبحت لها دور ملحوظ في هذه القطاعات فان التعويل على الحركة المطلبية والمهنية في العمل السياسى اليومى يبدو امراً عسيراً والى حد بعيد . ويضاف الى ذلك بطبيعة الحال ما هو معلوم من ان قبضة اليسار على النقابات والتجمعات قد اخذت تصعف وتتخلخل منذ مدة ليست بالقصيرة . وفوق ذلك سيبقى الشارع السياسى او الجماهير هى «كعب اخيل» أو النقطة الأكثر ضعفاً في حركة اليسار السياسية . ومن هنا فمن غير المحتمل ان يكون للمعارضة الجديدة بعد جماهيرى او تعبوى فاعل .. غير انها وعلى كل حال سوف لا تعدم صوتاً في الشارع الصحفى . وهو أمر لا بأس به ؟.

فهرست

إخراج إلكتروني : أبو بكر خيرى

- الكرمك : ذيول الحدث وانعكاساته السياسية ٥
- على اعتاب المؤتمر الثانى للجبهة الاسلامية

القومية

- الملامح البارزة وعلامات الطريق فى ١٥
- فى مسيرة الجبهة^(١) الراية ١٩٨٨/١/١٤
- الملامح وعلامات الطريق فى مسيرة الجبهة^(٢) ٢١
- ذيول حادث الحكيم ودلالات مؤتمر الجبهة ٣١
- صراع القانون والسياسة فى ديوان النائب ٤٠
- العام
- مرة أخرى : صراع القانون والسياسة فى ٥١
- الديوان
- عقدة الموقف السياسى ٥٩
- احداث الجامعة جولة فى الوثائق والطروحات ٦٩
- عربية الائتلاف انطلاق ام عودة الى الورشة ٧٨
- الحقيقة والمجاز فى زيادة الرئيس المصرى ٨٦
- ازمة الائتلاف من لجان التنسيق الى الجمعية ٩٥
- المقابلة الحادة بين تفاعلات الازمة وفرص ١٠٥
- الانفراج
- احتمالات العودة الى مربع واحد ١١٣
- محاذير ومطالبات فى طريق الحكم الجديد ١٢١
- حساب الربح والخسارة فى قرار الجمعية ١٢٩
- ماوراء الاتفاق والوفاق فى محادثات ١٣٧
- العقاليات
- «ابو سلمون» ووقفه عند جلسة الاربعاء ١٤٥
- التاريخية
- من الحديث فى صميم الوفاق الى ذيوله ١٥٣
- وملحقاته
- واخيراً .. الوفاق عبر . العلمانية تراجعت !.. ١٦٢
- الراية ١٩٨٨/٥/٢٢



لما لم تعد السياسة السودانية هما سودانيا خالصا في زمن اتسعت فيه دائرة الاهتمام بالشئون المحلية والاقليمية والدولية ، فان المادة موضوع هذا الكتاب الى جانب دورها في خدمة الراى العام المحلى قصد بها أن تكون أداة لتمكين الراى العام العربى من الوقوف على مجريات الأمور فى بلد صار يشكل منطقة جاذبة للاهتمام عربيا واسلاميا ودوليا . ذلك أن تناول الحركة السياسية السودانية المعاصرة أو بالاحرى ادارة الصراع السياسى فى السودان على وجه الجملة من هذا الكتاب قد ارتكز وقام على منهجية التزمت أسلوب الاتصال والرصد والمراقبة عن كئيب أداة لجمع المعلومات ومن ثم استخلاص النتائج أو الدلالات والمؤشرات التى تعتبر مفاتيح وأزرار هامة فى محاولة فك رموز السياسة السودانية وما أشكل منها .

